جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل في الضفة الغربية، من واقع بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015

إعداد
أسيل محمد عزات اشتيه

إشراف
د. وائل عناب

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين
2018

مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل في الضفة الغربية، من واقع بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015

اعداد

أسيل محمد عزات اشتيه

نُوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 14/ 10 /2018م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
– د. وائل عناب / مشرفاً ورئيساً	.....
– د. وليد مصطفى / ممتحناً خارجياً	.....
– د. أحمد رأفت غضيه/ ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى قدوتي ونبراسي الذي ينير دربي

إلى من أعطاني ولم يزل يعطني بلا حدود

إليك يا من أفديك بروحي والدي الحبيب

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء أمي الحبيبة

إلى شمعة حياتي وسندي الثاني في الحياة

إلى الروح التي سكنت روحي زوجي الحنون

إلى قرة عيني وأجمل هبة من الرحمن

إلى من أذاقتني طعم الأمومة

بناتي نبض الروح

إلى مرآة طفولتي وذكرياتي

ريحان حياتي إخوتي

إلى الذين عشت وأعيش معهم أجمل أيامي

صديقاتي العزيزات

إلى أساتذتي الكبار الذين أضاءوا شمعة المعرفة

فمضيت على هديهم وما زلت

الشكر والتقدير

الشكر دائما لله عز وجل...الذي من علي في انجاز هذا العمل

الشكر العظيم لامي و أبي وزوجي....بمساندتهم لي في كل خطوة

الشكر الكبير للأستاذ الفاضل للدكتور وائل عناب المشرف على هذه الرسالة لما قدم من نصح وإرشاد

كما اشكر من ساندني ووقف بجانبي لإتمام هذا العمل

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل في الضفة الغربية، من واقع بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة انما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: أسيل محمد عزات اشتيه **Student's name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: 14/ 10 /2018م **Date:**

فهرس المحتويات

الإهداء .....ج

الشكر والتقدير .....د

الإقرار .....هـ

فهرس المحتويات.....و

فهرس الجداول.....ك

فهرس الخرائط.....س

فهرس الأشكال.....ع

الملخص.....ف

الفصل الأول.....1

مقدمة الدراسة ومنهجها.....1

1.1المقدمة 1

1.2مشكلة الدراس 2

1.3أهداف الدراسة 3

1.4أهمية الدراسة 4

1.5متغيرات الدراسة 4

1.5.1المتغيرات المستقلة.....5

1.5.2المتغيرات التابعة 7

1.6 أسئلة الدراسة 8

1.7 فرضيات الدراسة 9
1.8 حدود الدراسة 9
1.9 مجتمع الدراسة 10
1.10 خطة الدراسة ومنهجيتها 11
1.10.1 خطة الدراسة 11
1.10.2 مصادر البيانات 11
1.10.3 منهجية الدراسة 12
1.11 الدراسات السابقة 12
1.11.1الدراسات المحلية 12
1.11.2الدراسات العربية 16
1.11.3الدراسات باللغات الأجنبية 20
الفصل الثاني 24
الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في الضفة الغربية 24
2.1المقدمة 24
2.2الخصائص الديموغرافية للسكان في الضفة الغربية التركيب السكاني 24
2.2.1التركيب العمري 25
2.2.2التركيب النوعي 33
2.2.3النمو السكاني في الضفة الغربية 35
2.3الخصائص الاجتماعية للسكان في الضفة الغربية 36

2.3.1الحالة الزواجية..... 36

2.3.2العمر عند الزواج الأول..... 38

2.3.3الحالة التعليمية..... 41

2.4الخصائص الاقتصادية للسكان في الضفة الغربية 44

2.4.1القوى العاملة..... 45

2.4.2النشاط الاقتصادي لسكان الضفة الغربية 48

3.1المقدمة 55

3.2الإطار ألمفاهيمي 56

3.3واقع الاقتصاد 60

3.3.1الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948..... 60

3.3.2الاقتصاد الفلسطيني خلال الحكم الأردني للضفة الغربية والإدارة المصرية لقطاع غزة..... 63

3.3.3الاقتصاد الفلسطيني لفترة الاحتلال الإسرائيلي 1967- 1993..... 64

3.3.4الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994- 2015..... 67

3.4واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الضفة الغربية 71

3.5تطور مشاركة المرأة في سوق العمل زمنياً ومكانياً في الضفة الغربية 76

3.5.1تطور حجم القوى العاملة الفلسطينية..... 76

3.6يقيس معدل النشاط الاقتصادي نسبة السكان الذين يعملون فعلاً إلى عدد السكان الإجمالي. 82

3.6.1التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في الضفة الغربية 86

4.1المقدمة 93
4.2النظريات المتعلقة بعمل المرأة 94
4.3الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية 96
4.3.1التركيب العمري للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية..... 96
4.4الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية 102
4.4.1الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية 102
4.4.2الحالة الزواجية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية..... 107
4.4.3حالة اللجوء عند القوى العاملة النسائية في الضفة الغربية 110
4.5النساء خارج القوى العاملة 112
الفصل الخامس 116
الخصائص الاقتصادية العامة للمرأة العاملة في الضفة الغربية..... 116
5.1المقدمة 117
5.2 الاتجاهات التي تحدد دور المرأة في المجتمع 117
5.2.1الاتجاه الأول (الاتجاه التقليدي)..... 118
5.2.2الاتجاه الثاني (الاتجاه الليبرالي)..... 118
5.2.3الاتجاه الثالث (الاتجاه الراديكالي) :..... 119
5.2.4الخصائص الاقتصادية للنساء العاملات في الضفة الغربية..... 120
5.2.5الحالة العملية 120
5.2.6النشاط الاقتصادي..... 124

5.2.7المهنة..... 130
5.2.8الأجور..... 134
5.2.9جهة العمل..... 135
الفصل السادس 140
النتائج والتوصيات..... 140
6.1النتائج 140
6.2التوصيات 141
المصادر والمراجع..... 143
Abstract.....B

فهرس الجداول

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان في الضفة الغربية حسب فئات العمر والجنس للأعوام (1997- 2007- 2015) 26

جدول (2): السكان الفلسطينيون (12سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والحالة الزواجية، للعام 2007، وللعام 2015(15 سنة فأكثر). 37

جدول (3): العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة للأعوام 1997،2007،2015. 39

جدول (4) السكان الفلسطينيون (10سنوات فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والحالة التعليمية، لعامي 2007، 2015..... 42

جدول (5) السكان الفلسطينيون (10سنوات فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل، للأعوام 1997، 2007،2015. 46

جدول (6) السكان الفلسطينيون (10سنوات فأكثر) في الضفة الغربية المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، لعامي 2007 , 2015..... 49

جدول (7) حجم العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي للأعوام 1987 – 1993 (ألف نسمة). 65

جدول (8) : نسبة البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية للأعوام 1994 – 2010. 70

الجدول (9): نسبة مساهمة الإناث 14 سنة فأكثر في قوة العمل، للأعوام 1968، 1973، 1977 في الضفة الغربية..... 73

جدول (10) معدلات مشاركة القوى العاملة (النشطين اقتصادياً) في أراضي السلطة الفلسطينية للأعوام (1995 – 2010) بالنسبة المئوية..... 75

جدول (11) التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في مناطق السلطة الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والجنس والمناطق، 1997، 2007، 2015. 80

جدول (12) : التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والمحافظة والعلاقة بقوة العمل، لعام 2015..... 87

جدول رقم (13) التوزيع النسبي للإناث (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب نوع التجمع السكاني والعلاقة بقوة العمل، لعام 2015..... 89

جدول (14) توزع القوى العاملة النسائية (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الفئات العمرية، لعام 2015. 97

جدول (15) : التوزيع النسبي للنساء (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب المستوى التعليمي و العلاقة بقوة العمل، لعام 2015..... 103

جدول (16) مدى التحاق الإناث (15 سنة فأكثر) بدورات تدريب مهني في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، لعام 2015..... 106

جدول (18) : التوزيع النسبي للقوى العاملة النسائية 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب حالة اللجوء، لعام 2015. 110

جدول (19) التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) خارج القوى العاملة في الضفة الغربية حسب سبب البقاء خارج القوى العاملة، لعام 2015. 112

جدول (20) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء العاملات حسب المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية. 113
جدول (21) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء العاطلات عن العمل حسب المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية. 113
جدول (22) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء خارج القوى العاملة حسب المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية..... 114
جدول (23) التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الحالة العملية والجنس، لعام 2015..... 121
جدول (24) : توزيع النساء العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الحالة العملية ونوع التجمع السكاني، لعام 2015..... 122
جدول (25) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الحالة العملية والعلاقة برب الأسرة، لعام 2015..... 124
جدول (26) التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 2015. 125
جدول (27) توزيع النساء العاملات (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والحالة العملية في الضفة الغربية، لعام 2015..... 127
جدول (28) توزيع السكان (15 سنة فأكثر) العاملين حسب المهنة والجنس في الضفة الغربية، لعام 2015..... 130

جدول (29) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي ومعدل الأجر اليومي بالشيكل و معدل الساعات الأسبوعية ومعدل أيام العمل في الشهر، لعام 2015. 134

جدول (30) التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس وجهة العمل، لعام 2015..... 135

جدول (31) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب جهة العمل ومعدل الأجر اليومي بالشيكل، لعام 2015. 137

جدول (32) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء العاملات حسب المتغيرات الاقتصادية. 137

جدول (33) نتائج تحليل التباين الأحادي بين جهة العمل للنساء العاملات ومتغير معدل الأجور. 138

فهرس الخرائط

خارطة رقم (1) : خريطة الضفة الغربية. 10

خارطة (2) التوزيع النسبي للإناث (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل والمحافظة لعام 2015..... 85

خارطة (3) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لعام 2015..... 129

فهرس الأشكال

شكل (1): التركيب العمري والنوعي لسكان الضفة الغربية، 2007 29

الشكل (2) التركيب العمري والنوعي لسكان الضفة الغربية ، 2015. 30

شكل (3): التوزيع النسبي للأفراد العاملين في الضفة الغربية حسب الجنس والمحافظة ، 2015.

..... 88

شكل (4): التوزيع النسبي للإناث في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل والعمر، 2015.

..... 100

شكل (5) نسبة النساء العاملات(15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب المهنة والمؤهل التعليمي

عام 2015..... 133

مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل في الضفة الغربية، من واقع بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015

إعداد

أسيل محمد عزات اشتيه

إشراف

د. وائل عناب

الملخص

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل من المؤشرات الهامة لمدى التقدم الاقتصادي والتنموي في المجتمع، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح مدى مشاركة المرأة في سوق العمل في الضفة الغربية.

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى مشاركة النساء اللواتي في سن العمل (15 سنة) فأكثر في سوق العمل و تحديد أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (العمر، الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، التأهيل والتدريب، حالة اللجوء، النشاط الاقتصادي، المهنة، الحالة العملية، الأجر النقدي، ساعات العمل) على واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل في الضفة الغربية .

ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على بيانات مسح القوى العاملة السنوية 2015، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2015 في فلسطين، بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبدعم مالي مشترك بين كل من دولة فلسطين ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز لعام 2015 ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى دولة فلسطينين والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتحليل أداء مشاركة المرأة الاقتصادية في الضفة الغربية ووصف خصائصها العامة من حيث مساهمتها في سوق العمل والإنتاج، وحجم هذه المشاركة من حيث عدد العاملات حسب العمر والحالة الزواجية والحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية والأجور، وقد استخدم لذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمنهج التحليلي لدراسة

أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على مشاركة المرأة في سوق العمل التي تم الحصول على بياناتها من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة : وجود تفاوت كبير وواضح في مشاركة القوى العاملة بين الجنسين بحيث ترتفع مشاركة الذكور مقارنة بمشاركة الإناث المنخفضة، كذلك أظهرت الدراسة أن النساء العاملات في الضفة الغربية تتأثر بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بحيث ترتفع مشاركة النساء في القوى العاملة للفئة العمرية (35–39) سنة، لتنخفض مشاركتهن بشكل ملحوظ بعد عمر 45 سنة، كما أن هناك علاقة طردية بين الحالة التعليمية والنساء العاملات، بحيث شكلت نسبة الإناث العاملات والحاصلات على درجة بكالوريوس أعلى نسبة مقارنة بغيرها من المستويات التعليمية، كذلك أظهرت الدراسة أن النسبة الأكبر من النساء العاملات حسب الحالة العملية هن مستخدمات بأجر، كما ويتركز عمل النساء العاملات حسب الأنشطة الاقتصادية على قطاع الخدمات.

في ضوء ذلك أوصت الباحثة بالعمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية عمل المرأة باعتباره حق تنموي وليس حاجة، والتأكيد على أهمية الدور الذي تعلبه المرأة التنمية ووجودها الفاعل في سوق العمل كضرورة لنجاح خطط التنمية، وتعزيز التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الموجهة لسوق العمل وبين المؤسسات التعليمية لخلق حالة من التوازن الإيجابي، بالإضافة إلى تفعيل دور الجامعات في التسويق لخريجيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال تفعيل مجال التدريب وعقد اتفاقيات تشغيل في هذا المجال.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجها

1.1 المقدمة

تمثل المشاركة الاقتصادية للمرأة أحد أبرز القضايا المتعلقة بدراسة أوضاع النساء وتطورها، لما لمشاركتها أهمية في تعزيز نجاح العملية التنموية، ولما تواجهه المرأة من صعوبات للدخول في سوق العمل.

تعتبر المرأة شريك الرّجل على هذه الأرض وفي هذه الحياة، وهي لا تقلّ عنه في أيّ شيء، لذا فقد كان من الضروري أن يكون للمرأة دورٌ في نهضة عالمها الّذي تعيش فيه، من هنا فإنّ عمل المرأة يعتبر من الضروريات، كما ويعتبر من أكثر القضايا التي شغلت العالم في الوقت الحالي، وأدت إلى انقسامه بين مؤيد ومعارض للفكرة. ففي حين يفضل البعض عدم انخراط المرأة في العمل وضرورة مكوثها في البيت لترعى أطفالها وزوجها، يرى البعض الأخر أن عملها ضروري لتنمية المجتمعات وتنمية شخصيتها. وبين المؤيد والمعارض نجد أنّ هناك العديد من الإيجابيات والسلبيات لهذا الموضوع.

حيث أن المشاركة الاقتصادية للمرأة يعد سبباً رئيسياً لاندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، الذي يحقق لها مصدراً دائماً للدخل ويحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، وتخفيض نسبة البطالة، وبالتالي فإن تدني مشاركة المرأة في سوق العمل، يمثل إهداراً لأحد أهم الموارد البشرية في المجتمع، كون المرأة عنصراً بشرياً فاعلاً وعاملاً كالرجل.

وفي هذه الدراسة تم دراسة مدى مشاركة المرأة في سوق العمل، كذلك دراسة العوامل المؤثرة في مشاركتها نتيجة للمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة الغربية، وذلك بهدف تمكين الباحثين وواضعي السياسات ومنفذي البرامج المختلفة من التخطيط والتطبيق والمراقبة،

بقصد تفعيل وتعزيز دور المرأة في سوق العمل، ولزيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء أو إحداث تغيرات في التركيب المهني ومعالجة معدلات البطالة سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

ركزت هذه الدراسة على تحليل مدى مشاركة النساء اللواتي أعمارهن (15 سنة فأكثر) في سوق العمل، وأوضاع النساء المشاركات في القوى العاملة من حيث عدد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فتعتبر دراسة النساء اللواتي أعمارهن تزيد عن 15 سنة من أهم الفئات التي تحتاج إلى دراسة التفاوت في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وقوة العمل، ومما يزيد من أهمية دراسة هذه الفئة من أهمية الدور الذي تلعبه المرأة العملية التنموية والاقتصادية من خلال قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

وتم دراسة ذلك من خلال الاستعانة ببيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015 والذي قام بإجرائه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يوفر هذا المسح معلومات عن حجم وخصائص قوة العمل الفلسطينية، فبيانات القوى العاملة تعكس الصورة الحقيقية للمشاركة الفعلية للنساء في قوة العمل، وتعكس مدى استغلال النصف الأخر من المجتمع وهن الإناث في عملية الإنتاج الاقتصادي في المجتمع.

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية في السنوات السابقة في سوق العمل والدور الذي تلعبه القوى العاملة النسائية في النشاط الإنتاجي ، إلا أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من خلل كبير أدى إلى ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاقتصادية واقتصارها على بعض القطاعات، هذا بالإضافة إلى انخراطهن بالأساس في مجالات تعرف بأنها المجالات الأمثل للنساء مثل قطاعي الخدمات والزراعة، والتي تحكمها مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والفكرية، بالإضافة إلى وجود فجوة في التمييز بين الجنسين التي لازالت قائمة بالرغم من أن النساء في المجتمع تقارب الرجال من حيث العدد.ويتضح ذلك من خلال تزايد أعداد العاطلات عن العمل عاماً بعد أخر.

إن خطورة هذه المشكلة تعكس الفجوة بين ما يبذل من محاولات وجهود تنموية في مجالات التعليم والتدريب والتعديلات المؤسسية والتشريعية التي تحث على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وبين الدور الفعلي الضئيل للمرأة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يعكس خللاً لابد من معالجته سريعا خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار قضية البطالة التي تعد مشكلة أساسية ومزمنة في الاقتصاد الفلسطيني وخصوصا بطالة المرأة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى مشكلة التمييز بين الجنسين في الحصول على فرص العمل و معدلات الأجور.

تناولت هذه الدراسة حجم القوى العاملة النسائية (15سنة فأكثر) وأثر بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (العمر، والحالة الزواجية،الحالة التعليمية، التدريب المهني، النشاط الاقتصادي، المهنة، الحالة العملية) على حجم القوى العاملة النسائية، ودراسة أبرز خصائص المرأة العاملة في الضفة الغربية.

1.3 أهداف الدراسة

ومن هنا ستحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :-

1. تسليط الضوء على تطور حجم القوى العاملة النسائية خلال ثلاث أعوام (عام 1997، وعام 2007، وسنة الدراسة 2015) ومعدلات نموها.
2. تحديد أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (العمر، الحالة الزواجية،الحالة التعليمية، التأهيل والتدريب، حالة اللجوء، النشاط الاقتصادي، المهنة، الحالة العملية، الأجر النقدي، ساعات العمل) على واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل في الضفة الغربية .
3. دراسة البطالة بين صفوف النساء وتطورها وخصائصها.
4. دراسة خصائص النساء خارج القوى العاملة والعوامل الطاردة للنساء من سوق العمل.
5. استخدام نتائج الدراسة لوضع مقترحات تساعد على تحقيق مشاركة فعالة للمرأة في مجال الحياة الاقتصادية في منطقة الدراسة.

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت بالدراسة والتحليل البيانات التي وفرها مسح القوى العاملة الفلسطينية، الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بصورة منتظمة ومتواصلة للوقوف على المؤشرات الأساسية الخاصة بسوق العمل الفلسطيني.

تناولت هذه الدراسة النساء المشاركات في القوة العاملة (15سنة فأكثر) في الضفة الغربية عام 2015، لدراسة أوضاع النساء العاملات من حيث عدد من المتغيرات (العمر، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية، والنشاط الاقتصادي، والمهنة، والحالة العملية)، ودراسة البطالة وأهم سمات العاطلات عن العمل والخصائص التي يتصفن بها.

تنبع أهمية هذه الدراسة كذلك، من كونها تعالج موضوعا يتعلق بالموارد البشرية التي تعتبر المقوم الأساسي للتنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية في ظل ندرة الموارد الطبيعية والخيارات السياسة المحدودة. فالإنسان الفلسطيني هو الثروة الحقيقية للمجتمع الذي تشكل المرأة تقريبا، نصف موارده البشرية .

كما تنبع هذه الأهمية من الدور الذي تلعبه المرأة في التنمية الاقتصادية إذا ما شاركت في لعب هذا الدور بفاعلية، لذلك تعتبر دراسة واقع القوى العاملة النسائية المشاركة في سوق العمل في الضفة الغربية الخطوة الأساسية لتوفير البيئة المناسبة لتفعيل دور المرأة في سوق العمل، بعد تشخيص هذا الواقع ومعرفة أسباب انخفاض مساهمتها في القوى العاملة.

وتوفر هذه الدراسة المعلومات الكافية لواضعي السياسات والمهتمين في موقع القرار الاقتصادي والتنموي على الساحة الفلسطينية حول الخصائص الأساسية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية لزيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ومحاولة توفير فرص عمل وتدريب وتأهيل بما يتناسب مع أعداد وخصائص القوى العاملة النسائية .

1.5 متغيرات الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على عدد من المتغيرات التي ستأخذ تعريفها حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقد تم تقسيمها على النحو التالي :-

1.5.1 المتغيرات المستقلة

- النشاط الاقتصادي : وهو طبيعة العمل الذي تمارسه المؤسسة والذي قامت من أجله حسب التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية ويسهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الوحدة.
- سنوات الدراسة : وتكون سنوات الدراسة النظامية التي أتمها بنجاح، ولا تشمل سنوات الانقطاع وسنوات الرسوب،كما لا تشمل السنة الحالية التي لم تنته للملتحق حاليا ولا تعتبر الدورات التدريبية ضمن سنوات الدراسة النظامية. [1]
- الأجر النقدي : وهو الأجر النقدي الصافي المدفوع للمستخدمين بأجر من قبل أصحاب العمل.
- المهنة : هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان مشتغلاً أو الذي باشره سابقا إذا كان متعطلاً سبق له العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها. والمقصود بالمهنة الرئيسية هي المهنة التي يقضي فيها المشتغل أكثر من نصف وقت العمل أو الأكثر تكراراً و الأكثر ثباتاً خلال الأشهر الثلاثة السابقة لليلة التعداد.
- ساعات العمل : تعبر ساعات العمل عن الوقت الذي يصرفه العامل في مهنته.
- ساعات العمل الاعتيادية : هي ساعات العمل في الوظيفة الجزئية أو الوظيفة الكاملة والتي يمارسها الفرد عادة.
- ساعات العمل الفعلية : هي ساعات العمل الفعلية التي يزاول فيها الفرد عمله ويستثنى من ذلك العمل الإضافي وأوقات الوجبات والاستراحات ويتم تسجيلها للعمل الرئيسي والثانوي كلا على حدا.
- أيام العمل الشهرية : هي عدد الأيام التي عملها الشخص خلال الشهر باستثناء أيام العطل، ونهاية الأسبوع، والمغادرات المرضية وغيرها المدفوعة وغير المدفوعة. [2]

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،** 2016. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. **رام الله – فلسطين.** ص 50 – ص 51 .

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز – 2015. رام الله – فلسطين.** ص 188– ص 195.

- مكان العمل : هو مكان الجهة التي يمارس فيها الفرد المشتغل عمله، وآخر مكان للمتعطل الذي سبق له العمل ويصنف إلى :

1. في المسكن : إذا كان مكان العمل داخل المسكن
2. في نفس التجمع السكاني : إذا كان مكان العمل في نفس التجمع لنفس المحافظة التي يقيم فيها الفرد.
3. في نفس المحافظة : إذا كان مكان العمل في إحدى التجمعات التابعة للمحافظة التي يقيم فيها الفرد.
4. في محافظة أخرى
5. داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة 1948: إذا كان مكان العمل في إحدى مناطق داخل خط الهدنة الأردنية الإسرائيلية لعام 1949
6. المستعمرات : إذا كان مكان العمل في إحدى المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
7. في الخارج : إذا كان مكان العمل في إحدى الدول خارج الأراضي الفلسطينية

- الحالة العملية : توضح علاقة الفرد المشتغل أو المتعطل الذي سبق له العمل، وتكون إحدى الحالات الآتية :

1. صاحب عمل : هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر.
2. يعمل لحسابه : هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها وليس بالمنشأة أي مستخدم يعمل بأجر ويشمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم خارج المنشآت.
3. يعمل بأجر منتظم : هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها بشكل منتظم، ويحصل مقابل عمله على أجر نقدي أو عيني محدد سواء كان الأجر على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو يومية، مع مراعاة أن هناك اتفاق ما بين صاحب العمل والعامل تضمن له العمل لفترة من الزمن وتضمن له بعض الحقوق.

4. يعمل بأجر غير منتظم : هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها بشكل منتظم، كالعمال بصورة عارضة، العاملون على أساس يومي أو أسبوعي، بلا أي ارتباط رسمي بالعمل.
5. يعمل لدى الأسرة دون أجر : هو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة أي مشروع أو مصلحة أو مزرعة للعائلة ولا يتقاضى نظير ذلك أي أجرة وليس له نصيب محدد من الأرباح.

- العمر : يعرف على أنه الفترة الزمنية بين تاريخ الميلاد للفرد ولحظة الإسناد الزمني للتعداد معبراً عنه بالسنوات الكاملة.
- الحالة الزواجية: هي حالة الفرد الشخصية الحالية التي يكون عليها الفرد الذي يبلغ من العمر 12 سنة فأكثر وقت الإسناد.
- الحالة التعليمية : ويقصد بها تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامي سواء كان منتظماً أو منتسباً. ومراحل التعليم النظامي تشمل المرحلة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط، والجامعات. [1]
- التدريب المهني : هو أسلوب من أساليب مواكبة التطور المعرفي والتقني، التي يجب تزويد الفرد بها، وقد بات لزاماً عليه أن يتابع هذه التطورات، وينتقي لنفسه المعارف والخبرات التي تفيده في مجال عمله، والتي تشبع رغباته الذاتية نحو علم ما. [2]

1.5.2 المتغيرات التابعة

- البطالة : (حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية) تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر)، ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام أو غير ذلك من الطرق.

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009**. الأطلس الإحصائي بفلسطين 2009. رام الله – فلسطين. ص26 – ص 28.

[2] جيتاوي، هبة طالب عبد اللطيف. **تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016 م. ص 8.

- العمل : هو الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالمياومة أو على القطعة أو نسبة الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرائق.
- العمالة : تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوع الأجر.
- الأفراد خارج القوى العاملة : تشمل هذه الفئة من السكان جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (ضمن القوة البشرية) ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، ولا حتى مستعدين للعمل سواء بسبب عدم رغبتهم في العمل أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو لأسباب أخرى.
- النشيطون اقتصاديا (القوى العاملة): هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.[1]

1.6 أسئلة الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

1. ما هو حجم القوى العاملة النسائية خلال سنة الدراسة في الضفة الغربية ؟
2. ما هي معدلات واتجاهات النمو في القوى العاملة النسائية في الضفة الغربية ؟
3. ما هو أثر بعض المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية على انخراط المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل في الضفة الغربية ؟
4. ما هو أثر بعض المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية والاقتصادية على عدم مشاركة بعض النساء في العملية الإنتاجية ؟
5. ما هي أبرز الخصائص الاقتصادية للمرأة العاملة في الضفة الغربية ؟

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز – 2015. رام الله – فلسطين.** ص 188– ص 195.

1.7 فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (a=0.05) بين مدى مساهمة المرأة العاملة في سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (a=0.05) بين مستوى البطالة في صفوف النساء وعدد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للمرأة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية(0.05 =a) بين النساء خارج القوى العاملة وعدد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للمرأة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية(0.05 =a) بين النساء العاملات و معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر ونوع القطاع التي تعمل به المرأة.

1.8 حدود الدراسة

الحدود المكانية : الضفة الغربية

تشمل منطقة الدراسة الضفة الغربية وهي تمثل القسم الأوسط الشرقي من فلسطين، وتقع بين دائرتي عرض 21َ 31ْ – 33َ 32ْ شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 52َ 34ْ – 32َ 35ْ شرق خط غرينتش.

تغطي منطقة الدراسة ما مساحته 5655 كم^2 ، ويحدها من الشرق البحر الميت والأردن ومن الغرب السهل الساحلي ومن الشمال سهل مرج بن عامر أما من الجنوب فتحدها صحراء النقب. [1]

[1] شتيه، ضرغام عبد اللطيف حسين، (2012)، تقييم واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، ص 6.

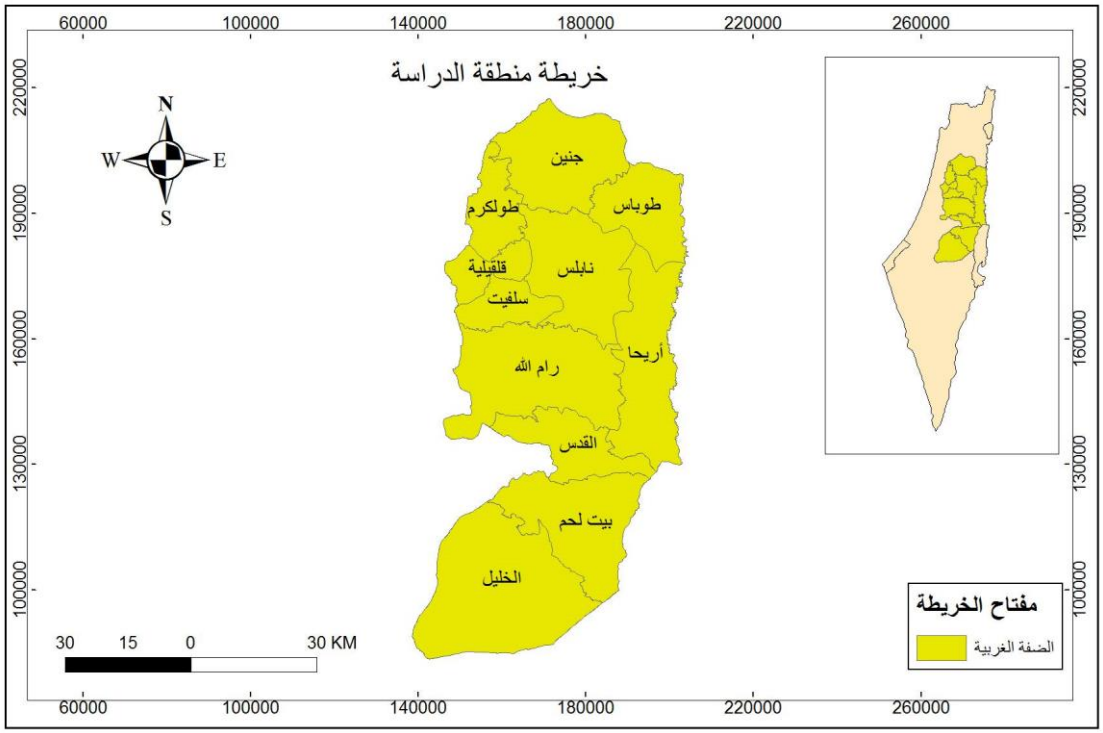

خارطة رقم (1) : خريطة الضفة الغربية.

المصدر : إعداد الباحثة اعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي.

الحدود الزمنية : وهي الفترة التي تم فيها جمع بيانات المسح، وكان ذلك من خلال جمع بيانات مسح القوى العاملة باستخدام الأجهزة الكفية في فلسطين من بداية الربع الأول من عام 2013 حتى تم إعادة المقابلة على عينة 10% في الربع الرابع من عام 2015.

1.9 مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة في مسح القوى العاملة الفلسطينية عام 2015 جميع الأفراد الذين بلغت أعمارهم 10 سنوات فأكثر وأقاموا بصورة اعتيادية في دولة فلسطين لعام 2015.[1]

ولغرض هذه الدراسة اقتصرت على النساء اللواتي ينتمين لسن العمل (القوة البشرية) التي بلغت أعمارهن 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية .

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. رام الله – فلسطين.

1.10خطة الدراسة ومنهجيتها

1.10.1 خطة الدراسة

الفصل الأول : احتوى على مقدمة الدراسة، وعرض مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتشتمل على منهجية الدراسة من حيث مصدر بيانات الدراسة وكيفية الحصول عليها وتقسيم متغيرات الدراسة، كما ضم أسئلة وفرضيات الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

الفصل الثاني : تم تخصيصه لعرض بعض الخصائص الديموغرافية للسكان في الضفة الغربية من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان والخصائص الاجتماعية من حيث الحالة الزواجية والحالة التعليمية والخصائص الاقتصادية من حيث النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث : تم تناول تطور مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية مناطقياً وزمنياً.

الفصل الرابع: تم تخصيصه لعرض أهم المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية المؤثرة على المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية.

الفصل الخامس: تم تخصيصه لعرض الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة النسائية (النساء العاملات) موزعة حسب الحالة العملية والمهنة والنشاط الاقتصادي ثم مستويات الأجور.

الفصل السادس: تم تخصيصه لعرض أهم المقترحات لتفعيل وتعزيز دور المرأة في سوق العمل، سواء على صعيد رفع نسبة المشاركة أو على صعيد إحداث تغيرات في التركيب المهني ومعالجة معدلات البطالة وتناول نتائج الدراسة.

1.10.2 مصادر البيانات

تستند هذه الدراسة إلى البيانات الإحصائية الخام التي تم جمعها من خلال مسوح القوى العاملة التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل ربعي منذ 1995 حيث يتم تنفيذ المسح كل ربع من أرباع السنة (13 أسبوع)، وقد بلغ حجم العينة في كل ربع 7616 أسرة من أرباع عام 2015،

وتركزت الدراسة على المسح السنوي الخاصة بعام 2015، بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية في السجلات الإدارية والدراسات والأبحاث المتوفرة حول الاقتصاد وسوق العمل الفلسطيني.

1.10.3 منهجية الدراسة

تم إتباع كلا من المنهج الوصفي والتحليلي في هذه الدراسة، حيث يشمل المنهج الوصفي استخدم هذا الأسلوب لتحليل أداء مشاركة المرأة الاقتصادية في الضفة الغربية ووصف خصائصها العامة من حيث مساهمتها في سوق العمل والإنتاج، وحجم هذه المشاركة من حيث عدد العاملات حسب العمر والحالة الزواجية والحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية والأجور، وذلك لأن معرفة واقع مشاركة المرأة في سوق العمل وتحديد المعوقات التي تعترض طريقها في الضفة الغربية تعتبر المقدمة الأساسية لرسم سياسة اقتصادية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استخدم لذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

والمنهج التحليلي : من خلال استخدام اختبارات الفروض على المتغيرات التي تم الحصول على بياناتها من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

1.11 الدراسات السابقة

1.11.1 الدراسات المحلية

1. **دراسة قامت بها دنيا جبر لعام 2005، بعنوان الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية.** [1]

هدفت هذه الدراسة التعرف على الصعوبات الاجتماعية والأسرية والصعوبات الإدارية، والصعوبات السياسية والقانونية التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي قد أثر على نحو كبير في المرأة العاملة، بخاصة وأن وسائله وأساليبه العقابية فرضت على المرأة عدم القدرة على الوصول إلى

[1] جبر، دينا. **الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.

مكان عملها وغالبا وقت الدوام، وقد ترتب على هذا الواقع أن أصبحت المرأة تصل إلى بيتها على نحو متأخر، بالإضافة إلى التعب والإرهاق المتواصل الناجم عن الحواجز والإغلاقات. وأوصت الباحثة باهتمام المسؤولين بإعطاء أهمية أكبر للمرأة الفلسطينية، وإعادة دراسة القوانين وإنصافها ومساواتها بالرجل، وكذلك مراعاة الوضع الصحي للمرأة وقدرتها الجسدية بحيث تمنح ساعات مغادرة أكثر من الرجل.

2-دراسة قام بها الباحثان حسن تيم، وابتهاج النادي لعام 2009\2010، بعنوان درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس. [1]

هدفت هذه الدراسة التعرف على درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، ومدى أثر المتغيرات الديموغرافية على درجة المساهمة.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المرأة العاملة تلعب دورا مهما في التنمية وهذا يحقق لها مبدأ العدل والمساواة بينها وبين الرجل، ويبعدها عن التبعية الاقتصادية له.

وأوصى الباحثان إلى ضرورة خلق الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية عمل المرأة ومشاركتها في شتى المجالات وكافة المستويات من أجل خلق المناخ الاجتماعي الملائم الذي يدفعها لممارسة حقوقها دون تردد.

3- دراسة قام بها منور نجم لعام 2013، بعنوان اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل. [2]

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو تعليم وعمل المرأة وطبيعة العلاقة بين تعليم المرأة واتجاهاتهم نحو عمل المرأة، والتعرف على الفروق في هذه

---

[1] حسن تيم و ابتهاج النادي. **درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس.** مؤتمر " العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات "، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين، 2010/2009 م.

[2] نجم، منور. **اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية.** مجلد 21، العدد الاول. 2013م / 567-617.

الاتجاهات تبعا لمتغيرات الدراسة : الجنس، الكلية، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي، مكان السكن .

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو تعليم وعمل المرأة إيجابية، ولكنها أكثر نحو تعليمها، وكما توجد علاقة في اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو تعليم المرأة تعزى لمتغير السكن (الشمال، غزة الوسطى، الجنوب) في الدرجة الكلية للمجالات لصالح محافظة غزة الوسطى.

وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالمرأة العاملة وتهيئتها للتعامل مع ضغوط الحياة.

4- **دراسة قام بها سعيد حمايل لعام 2003م، بعنوان اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة.**[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة، إضافة إلى تحديد الفروق في اتجاهات الطلبة في الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تبعا لمتغيرات الجنس، والكلية، وعمل الأم، وعمل الأب، ومكان الإقامة، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى الدراسي والمعدل الأكاديمي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة كانت إيجابية، وكذلك أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تعزى لمتغيرات الجنس، وعمل الأم، وعمل الأب، ومكان الإقامة، وعدد أفراد الأسرة. كذلك أوصت الدراسة بضرورة إدخال مادة المرأة في المجتمع من متطلبات الجامعة الإجبارية مع التركيز على المجال الأسري، وكذلك الاهتمام برعاية الأمهات العاملات ومساعدتهن على التمتع بالصحة النفسية.

---

[1] حمايل، سعيد. **اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة**.رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003م.

5- **دراسة قامت بها رنا السلعوس لعام 2001، بعنوان سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس.** [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على السمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس، إضافة إلى تحديد أثر متغيرات قطاع العمل، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة والراتب الشهري ومكان الإقامة.ولتحقيق ذلك أجريت دراسة على عينة قوامها (351) امرأة عاملة، وقد وزعت أسئلة الدراسة في أربع سمات هي (المسؤولية، والاتزان الانفعالي، والسيطرة، والسمة الاجتماعية).

وأظهرت نتائج الدراسة أن سمة السيطرة احتلت المرتبة الأولى يليها السمة الاجتماعية ثم سمة المسؤولية وأخيرا سمة الاتزان الانفعالي في المرتبة الرابعة.وكذلك أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في سمات المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس تعزى لمتغيرات الحالة الاجتماعية، والعمر، والراتب الشهري، بينما كانت الفروق دالة إحصائية على بعض سمات الشخصية تبعا لمتغيرات قطاعات العمل، والمؤهل العلمي، والوظيفة، ومكان الإقامة.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المسؤولين في المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينة نابلس بتنمية سمات الشخصية لدى المرأة العاملة وعلى وجه الخصوص سمة الاتزان الانفعالي والتي ظهرت بدرجة قليلة للمرأة العاملة في هذه المؤسسات.

6- **دراسة قامت بها الباحثة سمر بني عودة لعام 2002، بعنوان معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة.** [2]

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة من وجهة نظر العاملين فيها، وتحديد دور كل من المؤسسة، والجنس، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة، والعمر، في

---

[1] السلعوس، رنا. **سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2001 م.

[2] بني عودة،سمر. **معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002.

معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة من وجهة نظر العامة فيها.

وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، حيث تم توزيع (450) نسخة من الإستبانة على المؤسسات الفلسطينية العامة (الحكومية وغير الحكومية) شملت المديرين العاملين في الوزارات الحكومية، ورؤساء المنظمات الأهلية، والأحزاب والتنظيمات السياسية (غير الحكومية) وزعت أسئلة الدراسة في أربعة مجالات مهمة هي : المعيقات السياسية، والمعيقات الإدارية، والمعيقات النفسية، والمعيقات الاجتماعية.

وتوصلت الرسالة إلى العديد من النتائج من أهمها : عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة تعزى لمتغير المؤسسة، ومتغير الجنس، ومتغير الحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة، متغير العمر.

وأوصت الباحثة برصد الإشكاليات التي تواجه المرأة في عملية الوصول للمناصب الإدارية العليا وأجهزة الدولة الإدارية للعمل على تطبيق أسس الترقية على أساس الكفاءة والمقدرة، وإتاحة فرص التدريب المتكافئة أمام المرأة، وتبني إستراتيجية إعلامية لتغير نظرة المجتمع حول أهمية عمل المرأة لدفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام، وكذلك توصية المرأة نفسها للعمل بجهد واجتهاد لتحقيق المساواة في الترقي الوظيفي.

1.11.2 الدراسات العربية

1 – دراسة قامت بها لازمين عبد الله لعام 2014، بعنوان حقوق المرأة في تشريعات العمل اليمنية من منظور النوع الاجتماعي.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة العاملة في اليمن، والمعوقات التي تقف في طريقها من حيث تطبيق القوانين التي تتضمن قواعد حماية لها، فضلا عن الظروف السياسية

[1] عبد الله،لازمين. **حقوق المرأة في تشريعات العمل اليمنية من منظور النوع الاجتماعي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، 2014م.

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيق تقدم المرأة اليمنية لاسيما في مجال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المرأة اليمنية حصلت على مكاسب تشريعية قانونية كان لها أثرها الايجابي في المساهمة في إحداث تغييرات كبيرة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودخولها مجال التنمية.

وأوصت الباحثة بضرورة السعي إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تحد من تمكينها وإدماجها في عملية التنمية، بوصفها أكثر فئات المجتمع تضررا وحرمانا.

2- دراسة قام بها الباحثان سامر رضوان ودلال عمار لعام 2014، بعنوان عمل المرأة وعلاقته بتوافقها الزواجي "دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية ". [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين خروج للمرأة للعمل وبين توافقها الزواجي لعينة من النساء المتزوجات في محافظة اللاذقية، من العاملات وغير العاملات في القطاعين الحكومي والخاص.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن خروج المرأة للعمل كان له أثر ايجابي على توافقها الزواجي مع زوجها بشكل عام، كما أنه ذو تأثير ايجابي على كل من التوافق الفكري والاجتماعي لديها.

وأوصى الباحثان بضرورة توجيه أصحاب العمل وبخاصة في القطاع الخاص،لتحسين شروط العمل للنساء العاملات بما يخفف من ضغوط العمل عليهن، ومن ثم الإسهام في رفع درجة التوافق الزواجي لديهن.

3- **دراسة قامت بها هدى السبيعي لعام 2010، بعنوان المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في بيئة العمل المختلط.** [2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية الناتجة عن عمل المرأة السعودية في بيئة العمل المختلط.

---

[1] رضوان،عامر، سامر و دلال. **عمل المرأة وعلاقته بتوافقها الزواجي / دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الانسانية.** المجلد (36)، العدد (4)، 2014، دمشق، سورية.

[2] السبيعي، هدى.**المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في بيئة العمل المختلط.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية،2010 م.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن من أكثر المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في بيئة العمل المختلط التمييز بين النساء والرجال في الترقيات الوظيفية في بيئة العمل.

وأوصت الباحثة بضرورة الاستفادة من طاقات العقول النسائية التي اتسعت بالدارسة والتخصص، فأصبحت قادرة على المساهمة الفاعلة في تيسير أسباب الحياة وتنويع أساليبها.

4- **دراسة قام بها عبد القوي الزبيدي و عبد العزيز الحمادي لعام 2012، بعنوان الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري.**[1]

هدفت الدراسة معرفة المكونات العاملية للاتجاه نحو عمل المرأة في المجال العسكري، ومعرفة مستوى الاتجاه نحو عمل المرأة في المجال العسكري، ومدى دلالة الفروق في الاتجاه نحو عمل المرأة في المجال العسكري وبحسب الجنس وموقع العمل (جيش، أو شرطة). ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة حجمها 172 فردا من العاملين في وحدات مختلفة من وحدات الجيش والشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما وأظهرت نتائج الدراسة على عدم تقبل أفراد العينة عمل المرأة في المجال العسكري، وربما ذلك يعود هذا الاتجاه السلبي إلى طبيعة المجتمع الإماراتي، فهو مجتمع محافظ، وتسود فيه القبلية إلى حد كبير , كما بالنسبة لنتائج الفروق بين الجنسين، فقد كان اتجاه الذكور نحو عمل المرأة أكثر ايجابية من اتجاه الإناث في محورين من محاور المقياس الخمسة، وفي التفاعل الثنائي بين الجنس وموقع العمل فكان توجه الذكور بشكل إيجابي أكثر من توجه المرأة نحو العمل في المجال العسكري.

وأوصت الدراسة بوضع برامج لتوعية أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الميادين العسكرية من خلال المحاضرات والندوات لمناقشة هذا الموضوع بشكل دوري.

---

[1] الزبيدي، الحمادي، عبد القوي وعبد العزيز. **الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري**،مجلة علمية محكمة تصدر عن **الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**. المجلد (3)، العدد (7)، 2012، ص 103- 116، الإمارات العربية المتحدة.

5- دراسة قامت بها سامية العارفي، لعام 2011، بعنوان الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية "دراسة ميدانية للأمهات العاملات في المؤسسات العمومية، البويرة ".[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأم العاملة، والأسباب التي دفعت بالأم للخروج للعمل، والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجه الأم العاملة سواء داخل الأسرة أو في العمل.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للزوجة يلعب دورا كبيرا في زيادة وعيها بحقها وبقدرتها وأدوارها ومكانتها، من خلال ما تقوم به من أدوار عامة وخاصة، وكما يلعب المستوى التعليمي للأم دور في مدى توفيقها بين مهامها الأسرية والمهنية. وأن واقع الأم العاملة في منطقة البويرة فإن الدافع الأساسي لخروجها للعمل هو دافع اقتصادي أكثر منه ذاتي أو اجتماعي، فأجر الزوج اليومي لم يعد كاف لتغطية كل مصاريف الأسرة، فغلاء المعيشة فرض عليها العمل ومساعدة الزوج في تحمل التكاليف.

ورأت الباحثة من خلال المقابلات التي تمت مع المبحوثين في الدراسة أن سلاح المرأة اليوم هو مستواها التعليمي والثقافي الذي تحصل عليه من أجل تحقيق أهدافها وطموحاتها في الحياة الاجتماعية.

6- دراسة قامت بها الباحثة ربى شتيوي لعام 2002، بعنوان الصعوبات التي تواجه الإناث العاملات في القطاع السياحي.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع مشاركة الإناث الأردنيات في العمل بالقطاع السياحي والصعوبات التي تواجههن كعاملات حالياً في هذا القطاع، وتصنيفاته في مدينة عمان.

ومن أجل تحقيق ذلك، تم تطبيق استبانة على 281 عاملة أردنية في القطاعات السياحية المختلفة في مدينة عمان، وقد استخدمت أيضاً الاختبارات الإحصائية الوصفية، واختبار (مربع كاي) لتحليل البيانات ومعرفة العلاقة بين المتغيرات الآتية، والصعوبات، والمعوقات التي تواجها

---

[1] العارفي، سامية. **الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية "دراسة ميدانية للأمهات العاملات في المؤسسات العمومية "**. رسالة ماجستير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج , الجزائر، 2011م.

[2] شتيوي، ربى. **الصعوبات التي تواجه الإناث العاملات في القطاع السياحي**. رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.

العاملات في القطاع السياحي، وهذه المتغيرات هي مجال العمل، والدين، والمستويات التعليمية العامة، والمستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، والعمر، والدخل الشهري للأسرة، والحالة الاجتماعية العامة.

وأظهرت النتائج أن النساء واجهن معارضة من قبل الأهل للعمل في هذا القطاع السياحي بسبب النظرة السلبية للمجتمع لهذا المجال، إضافة إلى المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها الإناث عند عملها فيه، كون طبيعية المهنة يتطلب السفر والمبيت خارج المنزل، ومخالطة ثقافات مختلفة. وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه العاملات في القطاع السياحي فقد أظهرت النتائج أن العديد من الصعوبات يتعلق بمضايقات الزبائن، كذلك المضايقات من الإدارة والموظفين بسبب عدم تقبل عمل المرأة في هذا المجال، بالإضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بطول ساعات العمل، وبالنسبة للعلاقة بين المتغيرات والصعوبات، فقد أشارت البيانات إلى وجود علاقة إحصائية مع الصعوبات وخصوصاً في مجال العمل، ووجود مضايقات إدارية، ومن الزبائن والزوار، أو بسبب طول ساعات العمل، وعدم توفر فرص الترفيه والحوافز.

1.11.3 الدراسات باللغات الأجنبية

1- Female Entrepreneurs in the West Bank and Gaza Strip: Current Situation and Future Prospects " [1] The study submitted by Hadil Risq Qazzaz ,Shua a Mrar.2005

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وضع الإناث الفلسطينيات ومحاولة لتطوير وضعهن، والتركيز على المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، باعتبار المرأة شخصية متنوعة. كما وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه المرأة والتي تعد نظرة المجتمع التقليدية وعمل المرأة في مشاريع واحدة منها، وسياسة القانون والتمييز في النوع الاجتماعي (الجنس)، والوضع السياسي وزيادة عنف الاحتلال من ناحية المستعمرات والحواجز وتقيد الحركة التي تؤثر

[1] Shua and Mrar, Hadil ,Qazzaz: " **Female Entrepreneurs in the Wes t Bank and Gaza Strip: Current Situation and Future Prospects**". Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).2005.

على كل من الجنسين، ولكن الظروف المحيطة التي تعيش فيها المرأة عمياء لا تعطي المرأة أهمية للمشاكل التي تتعرض لها. بحيث تعد القروض والمساعدات المالية الضعيفة المقدمة للمرأة هي مشكلة أخرى تواجه المرأة الفلسطينية.كما ويعد افتقار المرأة لتقنيات التدريب وعدم تخصصها مشكلة أيضاً بحيث لا يتوفر القطاع المهني والتقني للمرأة في سوق العمل الفلسطيني. توصلت الدراسة إلى أن هذه المشاريع التي تديرها المرأة مهمة بما فيها المشاريع التقليدية البسيطة التي تقوم بها المرأة من صناعة الجبن والمخللات، لأنها تقوي الاستثمار وتزيد الدخل وتعم الفائدة على القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

2- FACTS AND FICTIONS ABOUT THE AMERICAN WORKING WOMAN Joan E. Crowley, Teresa E. Levitin and Robert P. Quinn January, 1973.[1]

هدفت هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى معرفة صحة النظرة السائدة عن المرأة الأمريكية العاملة و هل هي حقا تعمل من اجل المال فقط و حين تكون مضطرة لذلك.

تقترح هذه الدراسة مجموعة من العوامل التي تشجع المرأة الأمريكية العاملة على أن تكون أكثر استقلالية و ريادية كمتطلبات العمل نفسها و التدريب المهني و التعليم الذي تتلقاه المرأة. وقد استنتجت من الدراسة أن الفروق المتعلقة بالاختلافات الجنسية و تأثيرها على العمل تكاد لا تذكر كما تبين أن المرأة أكثر اهتماما بالجوانب الاجتماعية في العمل كعلاقتها مع زملائها.

قام البحث باستخدام المقابلات الشخصية مع مجموعة من الرجال و النساء في مجال العمل لمعرفة تأثير عدد من العوامل عليهم و لمعرفة علاقة الاختلافات الجنسية بالنظرة السائدة عن كل واحد منهم.

ومن أهم ما توصل إليه الباحثون في هذه الدراسة أن المرأة تعمل بهدف المال، لأن الرجل هو في العادة المعيل لها، كما توصلت إلى أن أجور النساء متدنية، كما وأن المرأة تعمل فقط إذا كانت مضطرة لذلك، وأن المرأة تعتني بالعلاقات الاجتماعية في العمل أكثر من الرجل، وأنها لا تهتم بالتطور في العمل والحصول على ترقيات.

Report on Labour and Economy in the Palestinian Territory 3-

[1] Joan E: **FACTS AND FICTIONS ABOUT THE AMERICAN WORKING WOMAN**. 1973

A Gender Perspective.[1] Shuaa Marrar Riyada Consulting and Training

تقوم هذه الدراسة على دراسة أسباب انخفاض مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل حيث بلغت نسبة مشاركتها 16.0% في حين نسبة مشاركة الرجال 66.3.% عام 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تؤثر على إسهام المرأة في العمل. كما يشير إلى أهم القطاعات التي تعمل المرأة فيها بالإضافة إلى الأمور التي تسهل عمل المرأة. كما تهدف هذه الدارسة إلى دراسة نظرة المجتمع لعمل المرأة الفلسطينية والقطاعات التي يمكن أن تشارك فيها، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على قطاعات العمل.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المرأة فعليا أكثر مشاركة في سوق العمل مما تثبته الإحصاءات و الدراسات و ذلك لضعف النشاط الاقتصادي الرسمي للمرأة و الذي لا يظهر عادة من خلال الإحصاءات. كما أن للاحتلال الإسرائيلي دور كبير في تهميش عمل المرأة في قطاعات مهمة و ذلك لانشغالها بالعمل مكان الرجل الذي أصبح مؤخرا يميل أكثر للعمل في المستعمرات و المناطق المحتلة 1948كذلك فان الفرص المتاحة أمام المرأة في فلسطين للعمل خارج القطاع الحكومي الاقتصادي محدودة لذلك فان معظم عملها يكون ضمن القطاعات غير الحكومية و التي عادةً ما تكون ذات أجور متدنية.

[1] Shuaa: **Report on Labour and Economy in the Palestinian Territory**, Marrar **A Gender Perspective**. Riyada Consulting and Training.

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في الضفة الغربية

1.2 المقدمة

2.2 الخصائص الديموغرافية للسكان في الضفة الغربية

1.2.2 التركيب العمري

2.2.2 التركيب النوعي

3.2.2 النمو السكاني

3.2 الخصائص الاجتماعية للسكان في الضفة الغربية

1.3.2 الحالة الزواجية

2.3.2 العمر عند الزواج الأول

3.3.2 الحالة التعليمية

4.2 الخصائص الاقتصادية للسكان في الضفة الغربية

1.4.2 القوى العاملة

2.4.2 النشاط الاقتصادي

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في الضفة الغربية

2.1 المقدمة

تعد دراسة السكان في أي دولة من الأمور البالغة الأهمية، إذ أن دراسة تطور أعدادهم ومعدلات نموهم السنوية و خصائصهم العمرية والنوعية، وتوزعهم الجغرافي وكثافتهم، و خصائصهم من حيث حجم قوة العمل والحالة التعليمية والزواجية ومعدلات خصوبتهم، وغيرها من الخصائص، هي أمور على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتخطيط والتطوير والتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن السكان هم بمثابة المحور الذي تدور حوله وتنبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات.[1]

إذ يعد المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو دراسة خصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، التي تهتم بدراسة الجانب الكمي للسكان، والتي تفيد في معرفة ما يملكه المجتمع من مواد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات مختلفة .

وأهم الخصائص التي سيتم تناولها هنا هي : التركيب العمري، والتركيب النوعي،ونمو السكان وتطوره، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية، والتركيب الاقتصادي.

2.2 الخصائص الديموغرافية للسكان في الضفة الغربية التركيب السكاني

إن لكلمة تركيب أو تكوين مفهوم واسع يشمل جميع الحقائق المتعلقة بالسكان والتي يمكن قياسها، وهذه الحقائق هي خصائص تكسب المجتمع شخصية تميزه عن غيره من المجتمعات. يقوم بالجغرافيون دراسة هذه الخصائص وإظهار تباينها الإقليمي بين الأقطار والأقاليم وبين المناطق الحضرية والريفية وبين المجموعات العرقية المختلفة في الدولة الواحدة، فضلاً عن دراسة العوامل

[1] دحلان،رائد حسين محمد : **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين في محافظات غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، عزة، 2015م،ص18.

التي تؤثر في هذا التباين. كذلك تفيد دراسة تركيب السكان في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.[1]

وتعد دراسة التركيب السكاني المصدر الأساسي للتخطيط المستقبلي في كافة المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فلا يمكن أن يتخذ قرار تخطيطي في هذه المجالات بعيدا عن معرفة أعداد الذكور والإناث في فئات العمر المختلفة.

ولتركيب السكان علاقة مباشرة بنموهم، فالتركيب النوعي والعمري يكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة في المتغيرات الديموغرافية، حيث أنه يؤثر من جهة في الولادات والوفيات وبالتالي على اتجاه الخصوبة،كما يؤثر على الهجرة من جهة أخرى وذلك لارتباط هذه المتغيرات بالقوة الإنتاجية للسكان وفاعليتهم الاقتصادية[2] وينقسم تركيب السكان إلى عدة أنواع منها:

2.2.1 التركيب العمري

يعرف التركيب العمري للسكان بأنه توزيع السكان حسب فئات الأعمار المختلفة، ومعرفة التركيب العمري في أي مجتمع له أهمية كبيرة في تفسير و توضيح تأثير بعض العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة على فئات السن المختلفة وعلى نسبة النوع داخل المجتمع، كما وتساعد دراسة التركيب العمري للسكان على فهم الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال معرفة نسبة الفئات المنتجة اقتصادياً وكذلك حجم الفئات غير المنتجة اقتصادياً، ويقسم السكان حسب فئات السن إلى (فئة صغار السن، فئة الشباب، فئة كبار السن).[3]

و بهدف إبراز الفئة المستهدفة في الدراسة فقد تم تقسيم الفئات العمرية لسكان الضفة الغربية على النحو التالي فئة صغار السن وهم السكان دون سن الخامسة عشر، والبالغون أو متوسطي السن وهم ما بين الخامسة عشر والأقل من خمسة وستون عاما، ثم المسنون وهم الذين تبلغ أعمارهم خمسة وستون عاما فأكثر كما هو مبين في الجدول (1).

ويعتمد اعتبار المجتمع السكاني فتي أو "شيخوخة " على نسبة السكان في فئات الأعمار المختلفة، وبشكل عام يمكن القول إنه إذا كانت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15سنة أكثر من 35%

---

[1] http://maps-alex.hooxs.com/t247-topic 26-3-2017 9:53م التركيب السكاني

[2] دحلان،رائد حسين : **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين في محافظات غزة**، ص26. مرجع سابق.

[3] علي،يونس حمادي : **مبادئ علم الديموغرافية**. عمان، دار وائل للنشر والتوزيع. 2010م / 275.

فإن هذا المجتمع السكاني يتصف على أنه مجتمع فتي، وإذا كانت نسبة كبار السن التي تزيد أعمارهم عن 65 سنة أكثر من 10% من المجتمع فإن المجتمع يتصف بأنه مجتمع "شيخوخة "، ومن خلال فئة الأعمار يمكن التعرف على قابلية السكان للنمو، والزيادة، وقدرتهم الإنتاجية ومدى حاجتهم للعمل وفقاً للخدمات الضرورية والعامة.

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان في الضفة الغربية حسب فئات العمر والجنس للأعوام (1997- 2007- 2015)

	فئات	كلا الجنسين		ذكور		إناث	
	العمر	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1) 1997	**14-0**	720292	**45.0**	369934	**45.4**	350358	**44.6**
	64-15	817436	**51.1**	416187	**51.1**	401249	**51.1**
	65+	61237	**3.8**	27592	**3.4**	33645	**4.3**
	غير مبين	1135	**0.1**	631	**0.1**	504	**0.1**
	المجموع	**1600100**	**100**	**814344**	**100**	**785756**	**100**
2) 2007	**14-0**	920649	**40.3**	470496	**40.6**	450153	**40.1**
	64-15	1231290	**54.0**	627309	**54.2**	603981	**53.8**
	65+	75933	**3.3**	32633	**2.8**	43300	**3.8**
	غير مبين	53842	**2.4**	27879	**2.4**	25963	**2.3**
	المجموع	**2281714**	**100**	**1158317**	**100**	**1123397**	**100**
3) 2015	**14-0**	1073383	**37.0**	547688	**37.2**	525695	**36.9**
	64-15	1731713	**59.8**	884312	**60.0**	847401	**59.4**
	65+	93831	**3.2**	41041	**2.8**	52790	**3.7**
	المجموع	**2898927**	**100**	**1473041**	**100**	**1425886**	**100**

المصدر : عمل الباحثة استناداً لبيانات

1) **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.** التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، النتائج النهائية للتعداد – ملخص :(السكان، المساكن، المباني، والمنشآت). رام الله –فلسطين، ص62-64.

2) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.** التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن). رام الله – فلسطين ، ص 42.

3) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.** الفلسطينيون في نهاية عام 2015. رام الله – فلسطين، ص38.

1.فئة صغار السن (0– 14) سنة

تمثل قاعدة الهرم السكاني كما يبين الشكل (1)، وتتصف بأنها فئة غير منتجة في أغلب الأحيان، كما أنها تعد الضمان الوحيد لمستقبل السكان في أي مجتمع، وهذه الفئة غالباً لا تسهم في حركة الهجرة لأسباب اقتصادية والبحث عن العمل، كما وتعد هذه الفئة أكثر تأثراً بعاملي المواليد والوفيات لأن الوفيات ترتفع بين صغار السن وبخاصة في الأعمار المبكرة ، وتميل نسبتها إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة بينما تتزايد بصورة واضحة في الدول النامية.

يتصف المجتمع الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية بأنه مازال فتيا، كما هو مبين في الجدول (1) والشكل رقم (2)، حيث بلغت نسبة صغار السن في نهاية عام 2015 في الضفة الغربية 37.0% من مجموع السكان، بينما بلغت نسبتهم في محافظات غزة 42.8% من مجموع السكان وهذا الفارق الواضح في نسبة هذه الفئة العمرية التي تقل أعمارهم عن 15 سنة يعود إلى تباين معدل المواليد الخام الذي بلغ في الضفة الغربية 29.0 مولوداً لكل 1000 من السكان عام 2015، في حين قدر في قطاع غزة لنفس العام ب36.3 مولوداً لكل 1000 من السكان[1]، ويعد معدل المواليد الخام للضفة الغربية للعام 2015 منخفض مقارنة بمعل المواليد الخام لدولة السودان لنفس العام [2]، وتعد نسبة صغار السن في الضفة الغربية عام 2015 مرتفعة نسبياً مقارنة بنسبهم في الجزائر والبالغة 28.4% عام 2014 [3].

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الفلسطينيون في نهاية عام 2015.** رام الله – فلسطين، ص24.

[2] http://ar.knoema.com/معدل المواليد الخام – السودان – علم السكان 17-12-2017 5:46 م

[3] http://www.andi.dz/PDF/demographie/ديموغرافيا الجزائر 2014 9:42 17-12-2017

في حين نلاحظ أن نسبة صغار السن استمرت بانخفاض نسبتهم خلال الفترة من 1997-2015م كما هو مبين في الجدول رقم (1)، ويعود ذلك لانخفاض معدل الخصوبة التدريجي المرتبط بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية والحروب والنزاعات التي يختلف مستواها من مجتمع لأخر ومن مكان لأخر على اعتبار أنها أحدى مكونات النمو السكاني الثلاث (المواليد، والوفيات، والهجرة) التي تؤثر على التوزيع العمري للمجتمع، كمستوى تعليم الزوجة الذي يلعب دوراً بارزاً في انخفاض الخصوبة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة بالإضافة إلى الحالة العملية للمرأة، فالمرأة العاملة لديها عدد أقل من المواليد مقارنة بنظيرتها غير العاملة، وهذه العوامل أدت بدورها إلى انخفاض في نسبة الأفراد أقل من 15سنة، واتجاه التركيب الأسري نحو الأسر النووية، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي 3.7 مولوداً لكل امرأة للفترة (2011-2013)[1] في الضفة الغربية ويعد معدلها مرتفع مقارنة بمعدل الخصوبة الكلي في ليبيا والذي بلغ 2.4 مولوداً لكل امرأة عام 2013[2]، في حين بلغ 4.6 مولوداً في تعداد عام 2007 في الضفة الغربية، وحوالي 5.6 مولوداً لكل امرأة عام 1997 في الضفة الغربية [3]

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الفلسطينيون في نهاية عام 2015**، ص25. مرجع سابق.

[2] المحجوبي، خالد علي العجيلي : **السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرت الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي**.عدد الصفحات (25). ص99.

[3] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008**.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن). رام الله – فلسطين ، ص 44.

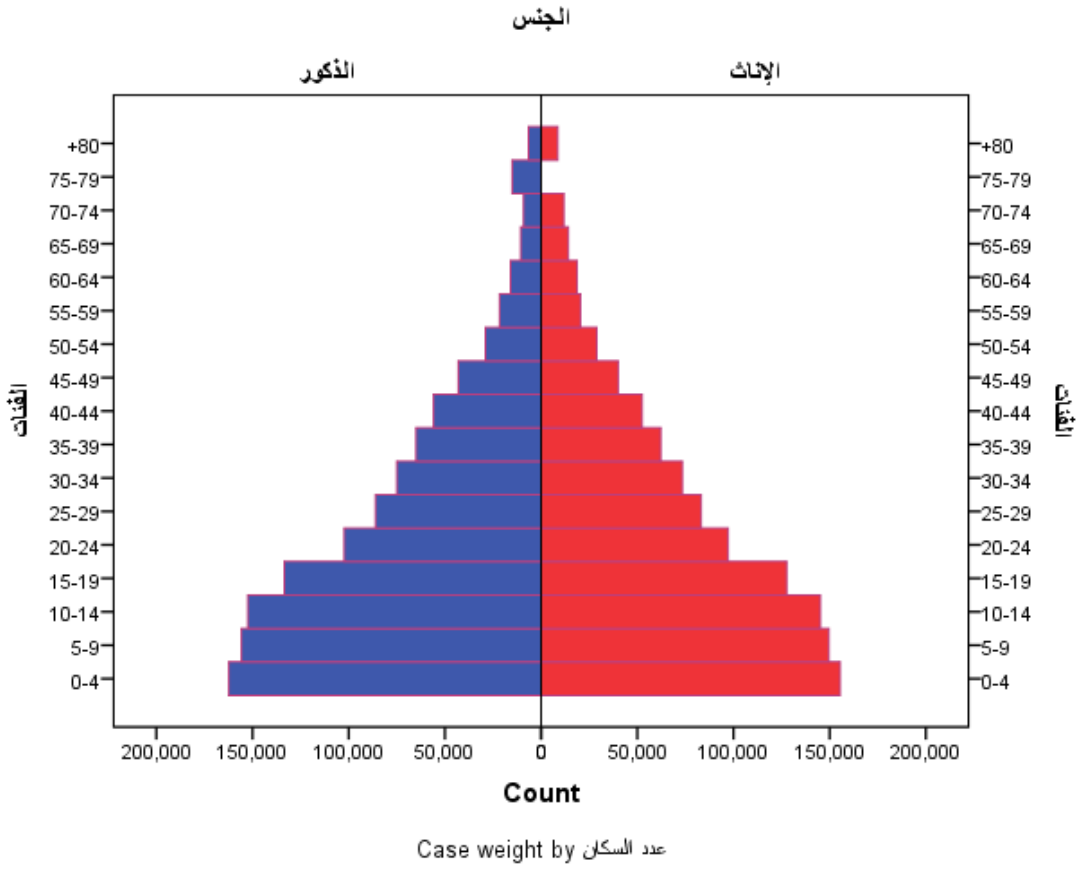

شكل (1): التركيب العمري والنوعي لسكان الضفة الغربية، 2007 .

المصدر:عمل الباحثة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية.

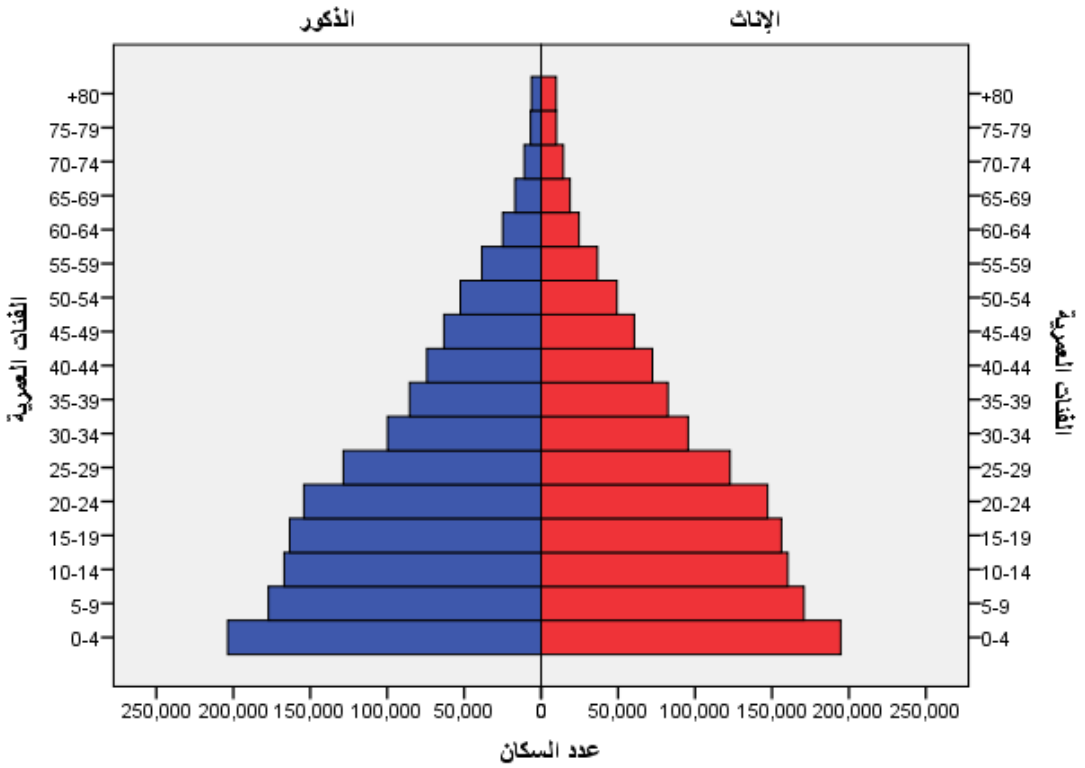

الشكل (2) التركيب العمري والنوعي لسكان الضفة الغربية ، 2015.

المصدر:عمل الباحثة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، 2015. الفلسطينيون في نهاية عام 2015.

2. فئة متوسطي السن (15-64) سنة

فئة متوسطي السن (البالغين والشباب) تمثل هذه الفئة النسبة الأكبر من سكان الضفة الغربية خلال فترة الدراسة ، وتوصف هذه الفئة أيضا بأنها الفئة المنتجة التي تقع عليها مسؤولية إعالة الفئتين الأولى "صغار السن "والثالثة " كبار السن " وتلبية احتياجاتهم الأساسية.[1] وهي الفئة التي تسهم في نمو السكان بشكل كبير لأن معظم أفرادها ضمن المرحلة الإنجابية لما تتمتع به من قدرة تعويضية عما يفقده المجتمع من وفيات لأنها تحتوي على العناصر الشابة من الذكور والإناث في سن الزواج أي تكمن فيها خصوبة المجتمع، كما أنهم يتميزون بالقدرة على الهجرة والانتقال.

[1] علي،يونس حمادي. **مبادئ علم الديموغرافية**، ص 275-279. مرجع سابق.

وقد لوحظ من دراسة التطور النسبي لأفراد هذه الفئة خلال فترة الدراسة، أن قيمتها تتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بارتفاع أو انخفاض نسبة صغار السن، وتربطهما علاقة عكسية، وهذا ما تظهره بيانات الجدول (1) حيث شهدت فئة متوسطي السن في الضفة الغربية حالة زيادة متواصلة في نسبتها، فقد ارتفعت نسبتها خلال الفترة (1997- 2015) والبالغة 51.1% عام 1997 و 54.0% عام 2007 و59.8% عام 2015، وهذا الاتجاه العام نحو ارتفاع نسبة هذه الفئة، يعود في الأساس إلى انخفاض معدل الوفيات بين سكان الضفة الغربية، وكذلك يعود إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية عام 2007 في الضفة الغربية 4.6 مولوداً لكل امرأة ، في حين كانت قد بلغت 5.6 مولوداً لكل امرأة عام 1997[1] و 3.7 مولود لكل امرأة خلال الفترة (2011-2013)[2] وبالتالي انخفاض معدل المواليد، مما أدى إلى انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع نسبة متوسطي السن . وتعد نسبة فئة متوسطي السن في الضفة الغربية لعام 2015 والتي شكلت ما نسبته 59.7% من مجموع السكان منخفضة إذا ما قورنت بنفس الفئة في الوطن العربي لعام 2014 والتي شكلت ما نسبته 62.4% [3] مع فارق بسيط بالسنوات.

هذا الارتفاع في نسبة فئة الشباب (15-64) سنة يعني زيادة نسبة المؤهلين للدخول في القوى العاملة، حيث انخفضت نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل 100 شخص في سن العمل 15-64 سنة) في الضفة الغربية من 94.7 لكل 100 شخص داخل القوى العاملة عام 1997 إلى 69.3 لكل 100 شخص من الأفراد داخل القوى العاملة عام 2014 [4] و 67.4 عام 2015[5]، وهذا يعني انخفاض عبء الإعالة الواقع على الأشخاص داخل القوى العاملة.

وبالنسبة لتركيب سكان هذه الفئة حسب النوع، فيلاحظ تفوق نسبة متوسطي السن من الذكور على نظيرتها من الإناث خلال عام 2015، ويرجع ذلك إلى قلة تأثير هجرة الشباب الذكور إلى الخارج

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008**.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية، ص 44. مرجع سابق.

[2] http://www.pcbs.gov.ps/الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني5:40 2017-4-18 م

[3] http://asbar.com/ar_lang/?p=14809 2017-12-17 الإعالة في الوطن العربي

[4] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014**. الفلسطينيون في نهاية عام، 2014. رام الله – فلسطين. ص 24

[5] صالح، محسن محمد : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014 - 2015**. ط1. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2016. ص325.

من أجل البحث عن فرص اقتصادية أفضل نتيجة الأوضاع السياسية الصعبة، كما وقد يرجع إلى ارتفاع نسبة المواليد الذكور والتي تبلغ نسبتهم 51.4% من مجموع السكان في الضفة الغربية عام 2014 مقارنة بنسبة المواليد الإناث والتي تبلغ نسبتهن 48.6% [1]من مجموع السكان لنفس العام.

3. فئة كبار السن (+65) سنة

تعد هذه الفئة غير منتجة، وتشمل نسبة كبيرة من المسنين والإناث والأرامل، كما تعتبر انعكاساً لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن وبالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان والعكس صحيح. وتتأثر نسبتهم بما قد يضاف إلى قاعدة الهرم السكاني وما ينفد من مهاجرين ويعتبر التعمير معياراً لمدى التقدم العلمي والوعي الصحي.

ترتفع نسبة كبار السن في الدول المتقدمة بسبب انخفاض معدل المواليد الخام نتيجة استعمال أساليب تحديد النسل وانخفاض معدلات وفيات كبار السن وإطالة أمد الحياة, في حين تنخفض في المجتمعات النامية بسبب ارتفاع نسبة صغار السن على حساب نسب الفئات الأخرى فضلاً عن قصر أمد الحياة بسبب ارتفاع معدلات وفيات كبار السن.

تتأثر نسب هذه الفئة هي وفئة صغار السن بالهجرة الوافدة أو المغادرة في المجتمع, وغالباً ما تعيل فئة سن العمل هاتين الفئتين.

وتكمن أهمية دراسة فئة كبار السن في تقدير حاجاتها التي تتمثل في الضمانات الاجتماعية للكبار, وبرامج التقاعد, متطلبات الصحة العقلية والبدنية وطرق استثمار الخدمات الصحية, وحاجاتهم إلى الغذاء والمسكن والترفيه وما يشكل ذلك من خدمات اجتماعية واقتصادية

وتشكل هذه الفئة أقل الفئات العمرية في الضفة الغربية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى كما هو موضح بالجدول رقم (1) والشكلين رقم (1) ورقم (2)، بحيث أظهرت النتائج النهائية للتعداد عام 2007م أن نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر كانت 3.0% من مجموع السكان في مناطق السلطة الفلسطينية، بما في ذلك 2.5% من مجموع السكان في قطاع غزة و 3.3% في الضفة الغربية [2].

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2015**. رقم "16". رام الله – فلسطين. ص63.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009**. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسر في الأراضي الفلسطينية (1997– 2007). رام الله – فلسطين. ص46.

حيث أظهرت بيانات جدول رقم (1) أن نسبة كبار السن 65 فأكثر تنخفض ما بين الفترة (1997 – 2015)، ويعود ذلك إلى سيطرة المعدلات المرتفعة لمعدل الخصوبة الكلية ومعدل المواليد خلال الفترة (1997 – 2015) الذي بدوره يرفع من معدلات فئة صغار السن وفئة الشباب، حيث بلغ معدل المواليد الخام لعام 1997 في مناطق السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) نحو 42.7 مولوداً لكل 1000 من السكان واقع 41.2 في الضفة و 45.4 في القطاع [1]، في حين بلغ معدل المواليد الخام عام 2015 نحو 31.9 مولوداً لكل 1000 من السكان في مناطق السلطة الفلسطينية بواقع 29.0 للضفة الغربية و 36.3 لقطاع غزة [2].

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع عدد الإناث المسنات خلال سنوات الدراسة مقارنة بالذكور ويعود ذلك إلى العوامل الصحية والبيولوجية، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2015 73.9 عام في الضفة الغربية (72.4 عاماً للذكور و 75.3 عاماً للإناث)[3].

ومن أسباب ارتفاع معدلات البقاء انخفاض معدلات الوفاة، حيث انخفض هذا المعدل من 4.0 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في الضفة الغربية عام 2013[4] إلى 3.5 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في الضفة الغربية [5]، ويرجع ذلك إلى تحسن المستوى الصحي والغذائي والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الأطفال الرضع.

2.2.2 التركيب النوعي

تعد دراسة التركيب النوعي من المكونات المهمة عند دراسة المجتمعات السكانية لما له من أبعاد تخطيطية مهمة تتعلق بالعملية التعليمية للجنسين، وبرنامج الرعاية الصحية والاجتماعية والعسكرية، كما تنبع أهميته من خلال علاقته بموضوع التزاوج والخصوبة في المجتمع، ويقصد بالتركيب النوعي النسبة بين الذكور والإناث في المجتمع السكاني، ويقاس بما يعرف بنسبة النوع وهي نسبة الذكور للإناث، ومن الحقائق الديموغرافية أن هناك توازناً بين أعداد الذكور وأعداد الإناث داخل المجتمعات

---

[1] https://books.google.ps 20- 12-2017 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009

[2] صالح، محسن محمد : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014- 2014**. ص 334. مرجع سابق.

[3] صالح، محسن محمد : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014- 2014**. ص328. مرجع سابق.

[4] 22-12-2017 http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=995الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

[5] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015**. ص328. مرجع سابق.

البشرية [1] ، حيث بلغت نسبة النوع في الضفة الغربية حسب تعداد عام 2007م نحو 103.1 ذكر لكل 100 أنثى [2]، فيما كانت قد بلغت في عام 1997 نحو 103.2 ذكر لكل 100 أنثى. و شهدت نسبة الجنس في الضفة الغربية استقراراً تاماً ما بين التعدادين 1997- 2007 إذ انخفضت بشكل طفيف ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى التي أدت إلى فقدان عدد من الذكور خلال الحرب، كما أن معدلات النمو السنوي في الضفة الغربية خلال الفترة ما بين التعدادين (1997 و 2007)، " قد بلغت 2.6% سنوياً. " باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها الضفة الغربية عام 1967" [3].

ويعتبر التركيب النوعي للسكان من أهم الصفات الديموغرافية الأساسية التي تؤثر بطرق مباشرة على عدد المواليد والوفيات، وظاهرة الزواج. ويمكن كذلك أن تتأثر معدلات الهجرة والبنية الحرفية والصفات السكانية الأخرى بالنسبة العددية بين النوعين (ذكور وإناث)، فإذا انخفضت نسبة الذكور أو الإناث في سن الزواج فأن نسبة الزواج تقل بالتالي ينخفض المعدل الإجمالي للمواليد والعكس صحيح. [4] كما أن زيادة نسبة الذكور عن الإناث في بلد معين يؤدي إلى زيادة العمال في النشاط الزراعي، وهذا يعود إلى طبيعة العمل الزراعي الذي يلائم الذكور مقارنة بمثيلهم الإناث، وقدرته الكبيرة على استيعاب العديد من الأيدي العاملة.

في حين بلغت نسبة النوع في الضفة الغربية 103.3 ذكر لكل 100 أنثى في عام 2015 بناءً على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، في حين بلغت نسبة النوع في فلسطين في نفس العام بنفس النسبة (103.3) و بنفس النسبة في قطاع غزة (103.3 ذكر لكل 100 أنثى). [5]

---

[1] http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=43925 21-4-2017 6:57م تركيب السكان

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**. المرأة والرجل في فلسطين : قضايا وإحصاءات، 2016. رام الله – فلسطين. ص15.

[3] **http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census_westbank_2007.pdf** 27-3-2017 3:00م النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007.

[4]. دحلان،رائد حسين : **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين في محافظات غزة**. مرجع سابق، ص50.

[5] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الفلسطينيون في نهاية عام 2015**. رام الله – فلسطين، ص13. مرجع سابق.

2.2.3 النمو السكاني في الضفة الغربية

يعد النمو السكاني من أبزر الظاهرات الديموغرافية المهمة، بحيث يرتبط النمو السكاني بالزيادة الطبيعية وهي الفرق بين عدد المواليد والوفيات بالإضافة إلى صافي الهجرة وهي الفرق بين عدد المغادرين وعدد الوافدين، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني المبني على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة للوصول إلى حجم محدد من السكان.بحيث يؤثر النمو السكاني على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهو يؤثر على قطاعات الصحة والتعليم والصناعة والتجارة وغيرها.

وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني في الضفة الغربية خلال الفترة 1997 (3.2%) وما نسبته 2.9% في العام 2007 ويعزى ارتفاع معدل النمو السكاني في عام 1997 عن السنوات اللاحقة له إلى عودة قسم من الفلسطينيين مع عائلاتهم لأرض الوطن في أعقاب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ 1993)، في حين كانت معدلات صافي الهجرة قبل 1994 سالبة.

كما ويعد هذا المعدل للنمو السكاني في الضفة الغربية عام 1997 مرتفعاً مقارنة بالعام 2015 بحيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان في منتصف العام 2015 2.6% في الضفة الغربية [1] و3.4% في قطاع غزة لنفس العام، و يعد النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعاً بالمقارنة مع المعدل العالمي، إذ بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة 1990-1995 في دول مثل أمريكا الشمالية وأوروبا والصين (1.5%)، (1.8%)، (0.2%) على الترتيب [2].

ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو السكاني كما هي خلال السنوات القادمة، حيث أن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة.

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015**. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2015. رام الله – فلسطين. ص 18.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2005. مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد**، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (11)، تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. **رام الله – فلسطين**،ص 27.

2.3 الخصائص الاجتماعية للسكان في الضفة الغربية

2.3.1 الحالة الزواجية

تعد دراسة الحالة الزواجية في المجتمع من أهم الخصائص الاجتماعية التي تتداخل وترتبط بعناصر بيولوجية، واجتماعية، واقتصادية، ودينية، وشرعية. وتعد الحالة الزواجية عموماً من أهم العوامل المؤثرة بشدة على مستويات الخصوبة. وتؤثر بصورة أقل على مستويات الوفيات والهجرة، كما أن للحالة الزواجية آثار اقتصادية واجتماعية على قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والبنية التحتية والعمل..الخ. [1]

التركيب ألزواجي يعني توزيع السكان حسب الفئات الأربع (المتزوجون، العزاب، المطلقون، الأرامل)، وتتأثر هذه الفئات بالتركيب العمري ونسبة النوع للسكان، كما وترتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد على استقرار المستوى المعيشي وارتفاعه فضلاً عن طبيعة العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع، والتي تسهم في تحديد سن (موعد) الزواج ، كما تسهم في استقرار المؤسسة الزواجية.[2]

---

[1] دحلان، احمد سعيد : **الزواجية واتجاهاتها في قطاع غزة (دراسة ديموجرافية)، مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية** . المجلد (9)، العدد (2)، 2007، ص240.

[2] الركابي، عبد العالي حبيب حسين. **التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة 1987– 2008** ، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة ذي قار – كلية الأداب. العدد 19، ص272.

جدول (2): السكان الفلسطينيون (12سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والحالة الزواجية، للعام 2007، وللعام 2015(15 سنة فأكثر).

الحالة الزواجية	الجنس والسنة					
	2007(1)			2015(2)		
	ذكور %	إناث%	كلا الجنسين %	ذكور %	إناث%	كلا الجنسين%
لم يتزوج أبداً*	48.1	39.7	44.1	43.6	35.0	39.4
متزوج	50.3	52.8	51.5	55.3	57.3	56.2
مطلق	0.3	1.0	0.6	0.4	1.5	0.9
أرمل / منفصل	0.7	6.0	3.3	0.6	6.2	3.4
غير مبين	0.6	0.5	0.5	0.1	0	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

* يشمل الأفراد الذين تم عقد قرانهم لأول مرة

المصدر : عمل الباحثة استناداً لبيانات

(1) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008**.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن). رام الله – فلسطين، ص67.

(2) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016**. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2016 . رام الله – فلسطين.ص23.

ومقارنة الحالة الزواجية للأفراد 12 سنة فأكثر ما بين التعدادين (2007،1997) تبين أن نسبة المتزوجين كانت عام 1997 في الضفة الغربية 56.5% من مجموع السكان لتصبح 51.5% عام 2007 من مجموع السكان وهذا يعني انخفاض معدلات الزواج نتيجة لارتفاع سن الزواج وانخفاض نسب الزواج المبكر وذلك قد يعود إلى ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم أو ارتفاع نسب البطالة والأسباب

الاقتصادية المرافقة لها، وحسب الجنس فقد كانت نسبة المتزوجين عام 1997 من الذكور 52.5% لتصبح 50.3% عام 2007، أما بالنسبة للإناث فقد كانت 55.2% عام 1997 لتصبح 52.7% عام 2007 [1]، بحيث نجد أن هناك تحولات ديموغرافية في ظاهرة الزواج باتجاهاتها ونسب انتشارها بين الذكور والإناث، بمعنى أن هناك نقص في معدلات الزواج في الضفة الغربية بين التعدادين عام 1997 وعام 2007 وهذا قد يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المرافقة لها.

أما بالنسبة لنسبة الأفراد(15 سنة فأكثر) المتزوجين حسب الجنس لعام 2015 في فلسطين فكانت (57.3%) بواقع 56.2% في الضفة الغربية و 59.3% في قطاع غزة ، بحيث ترتفع نسبة الإناث المتزوجات في الضفة الغربية التي تشكل 57.3% عن نسبة الذكور المتزوجين والتي تشكل 55.3%، وهذا يعود إلى عزوف الذكور عن الزواج لأسباب اقتصادية وغيرها. [2]

أما من ناحية معدلات الطلاق فلم تتغير ما بين التعدادين (1997-2007) حيث بلغت 3.3% من مجموع السكان في الضفة الغربية.

وبالنسبة لنسبة الأرامل / منفصل في الضفة الغربية للأفراد (15سنة فأكثر) لعام 2015 فكانت تشكل ما نسبته(3.4%) بواقع 0.6 % للذكور و 6.2% للإناث، وهذه الأرقام توضح إمكانية زواج الذكور المطلقين والأرامل بنسب أعلى من الإناث وهذا مرتبط بالثقافة السائدة وعادات المجتمع، هذا بالإضافة إلى ارتفاع متوسطات أعمار النساء المترملات عنها لدى الرجال .

2.3.2 العمر عند الزواج الأول

لا شك أن أنماط الزواج السائدة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام والضفة الغربية بشكل خاص تؤثر على العمر الوسيط عند الزواج وبخاصة ظاهرة الزواج المبكر المنتشرة الذي له انعكاساته السلبية وخاصة لدى الإناث إذ قد تؤدي إلى حرمان الإناث من إكمال تحصيلهن العلمي بالإضافة

---

[1] **http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census_westbank_2007.pdf** 25-3-2017 4:14 م .مرجع سابق

[2] الجهاز **المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**. المرأة والرجل في فلسطين : قضايا وإحصاءات، 2016. رام الله – فلسطين،ص20. مرجع سابق.

إلى زيادة احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وبالتالي يؤثر سلباً على صحة الأم والطفل، الذي بدوره يؤثر على مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية والإنتاجية. [1]

ويتضح من الجدول (3) أن العمر الوسيط عند الزواج الأول في الضفة الغربية لكل من الذكور قد ارتفع في عام 2007 عما كان عليه الحال في 1997، كما بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول لعام 2015 للذكور 25.1 سنة وللإناث 20.4 سنة [2]، حيث أشارت النتائج أن العمر الوسيط للزواج الأول عند الذكور أعلى منه عند الإناث، وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب منها اتجاه الشباب والفتيات إلى التعليم حيث أن للتعليم أثر في رفع العمر الوسيط للزواج سواء عند الشباب أو الفتيات، وأيضا يرجع إلى عزوف الشباب عن الزواج في سن مبكرة لعدة عوامل منها (الاقتصادية والمادية والسياسية وغيرها).

جدول (3): العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة للأعوام 1997،2007،2015.

المنطقة والجنس	(1)1997		(1)2007		(2)2015	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أرضي السلطة الفلسطينية	23.0	18.0	24.6	19.4	24.7	20.3
الضفة الغربية	23.0	18.0	25.2	19.6	25.1	20.4
قطاع عزة	23.0	18.0	24.0	19.2	24.2	20.2

المصدر : عمل الباحثة استناداً لبيانات

(1) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.** مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007). رام الله – فلسطين، ص64.

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.** الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001) دراسة مقارنة، ص23.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.** أحوال السكان المقيمين في فلسطين، 2015. رام الله – فلسطين،ص23. مرجع سابق.

(2) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2016. رقم "17". رام الله – فلسطين،ص93

أما على صعيد المناطق فقد تبين أن العمر الوسيط عند الذكور في العام 1997 كان متساوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن لوحظ اختلاف خلال العام 2007، حيث بلغ متوسط العمر للزواج الأول للذكور في الضفة الغربية 25.2 سنة و 24 سنة في قطاع غزة، وهذا يدل على وجود ارتفاع في العمر عند الزواج الأول في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العشرة أعوام، كما نجد أن العمر الوسيط للذكور في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومدى تأثرها بالعادات والتقاليد. كما نجد أن العمر الوسيط للزواج الأول عند الذكور أعلى منه عند الإناث ويعود ذلك إلى اتجاه الشباب إلى التعليم، وعزوف الشباب عن الزواج في سن مبكر لعدة عوامل اقتصادية وسياسية، بحيث أصبح تأمين مصدر دخل له من أولوياته التي يسعى لتحقيقها قبل الزواج في حين تعتبر مسؤولية جمع تكاليف الزواج تقع بالكامل على عاتق الذكور.

كما ونلاحظ أن العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث في الضفة الغربية قد سجل ارتفاعاً خلال الفترة 1997–2015، وهذا يعود إلى زيادة الالتحاق بالتعليم والتحصيل العلمي الذي لهما الأثر في تحديد قيمة العمر الوسيط عند الزواج الأول، فالنساء الأكثر تعليمياً يتزوجن في سن متأخر عن نظيراتهن الأقل تعليمياً، وبالتالي انتشار التعليم يؤدي إلى تأخير سن الزواج للإناث، ومن ثم انخفاض الخصوبة، بالإضافة إلى زيادة المساهمة في النشاط الاقتصادي.

وعند مقارنة العمر الوسيط للزواج الأول للذكور في الضفة الغربية وبعض الدول العربية خلال عام 2008، فقد بلغ في تونس 33.7 سنة، و 28.1سنة في الأردن، و25 سنة في البحرين،و 28.7 سنة في المغرب، وهذا يعني أن العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في الضفة الغربية عام 2007 والبالغ 25.2 أقل منه في الدول العربية، مما يدل على ظاهرة الزواج المبكر في الضفة الغربية بشكل أعلى من بعض الدول العربية، وقد يعود هذا تأثره بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تحكمه الأعراف والعادات والتقاليد وزواج الأقارب.

2.3.3 الحالة التعليمية

تحظى دراسة الخصائص التعليمية للسكان باهتمام كبير في الدراسات السكانية، حيث يعد التعليم إحدى الدعائم الأساسية للتنمية البشرية والتقدم المجتمعي لكونه يمثل عاملاً أساسياً ومدخلاً رئيسياً في تنمية الموارد البشرية ومتغيراً مهماً لتكوين رأس المال البشري، ولما له من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع، واليوم ينظر إلى الحالة التعليمية للسكان على أنها إحدى المؤشرات الرئيسية لمدى وعي المجتمع، ومدى سعيه للرقي والتقدم والازدهار، ومواكبة الحضارة.

وبناءً على هذا فإن توزيع السكان على مختلف المستويات التعليمية، ومن ثم فهم وتحليل النسب عند كل مستوى تعليمي، يعطي صورة جلية عن المكانة العلمية والحضارية التي يقع فيها المجتمع، فكلما ارتفعت نسبة المتعلمين بين أفراد المجتمع ذكوراً كانوا أم إناثاً فإن ذلك يعني مساهمة أوسع في مجالات الحياة المتنوعة كالزراعة والصناعة والتجارة السياحة و السياسة وغيرها، بل وفي إثراء العملية التعليمية نفسها.[1]

[1] أبو صالح، ماهر : **التركيب التعليمي للسكان في الضفة الغربية** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية).المجلد 26 (10)، 2012، ص 2400.

جدول (4) السكان الفلسطينيون (10سنوات فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والحالة التعليمية، لعامي 2007، 2015.

الحالة التعليمية	2007(1)			2015(2)		
	كلا الجنسين %	ذكور %	إناث %	كلا الجنسين %	ذكور %	إناث %
أمي	5.8	2.8	8.8	3.8	1.5	6.2
ملم	13.3	13.3	13.4	12.5	11.9	13.0
ابتدائي	24.5	25.5	23.5	21.6	22.7	20.5
إعدادي	28.5	29.5	27.4	33.1	35.9	30.3
ثانوي	16.1	16.3	15.9	16.1	15.6	16.6
دبلوم متوسط	4.2	4.1	4.2	3.7	3.7	3.6
بكالوريوس	6.6	6.9	6.2	8.4	7.6	9.3
دبلوم عالي	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
ماجستير	0.5	0.9	0.3	0.6	0.8	0.4
دكتوراه	0.2	0.3	0	0.1	0.2	0
غير مبين	0.2	0.2	0.2	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر :- **المصدر : عمل الباحثة استناداً لبيانات**

(1) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008.** التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص السكان والمساكن. رام الله – فلسطين،ص 70-72.

(2) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.**مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. **رام الله – فلسطين.**(البيانات الخام)

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة الأمية لدى سكان الضفة الغربية بلغت 5.8% عام 2007 و3.8% عام 2015 من مجموع السكان، وقد بلغت نسبة الأمية عند الإناث ثلاثة أضعاف مثيلتها عند الذكور خلال عامي 2007 و2015، وقد ارتفعت هذه النسبة لدى الإناث بسبب ارتفاع هذه

النسبة لدى الإناث اللواتي أعمارهن 65 سنة فأكثر، فقد شغلت نسبة الأمية لكلا الجنسين عند السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 48.9% من مجموع الأميين الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر عام 2007، وكان نصيب الإناث من هذه النسبة 36.8% وباقي النسبة وهي 12.1% كانت لدى الذكور[1]، وهذه النسب تشير إلى تأثرها ببعض المعتقدات السلبية في بعض محافظات الضفة الغربية التي تفضل تعليم الذكر على الأنثى.

وانخفضت نسبة الأمية بشكل ملحوظ عام 2015 وعام 2007 بالنسبة لما كانت عليه عام 1997 والتي كانت 11.8% لكلا الجنسين الذين هم في سن 10 سنوات فأكثر[2]، ويعتبر هذا مؤشر إيجابي نحو زيادة الاهتمام بالتعليم وتخفيض نسبة الأمية وربما التخلص منها إذ أمكن، سواء من قبل الجهات الرسمية أو غير الرسمية في المجتمع الفلسطيني.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (4) بوجود اختلاف واضح في المستوى التعليمي للسكان في الضفة الغربية، تبين أن أعلى نسبة في المستوى التعليمي كانت في المرحلة الإعدادية تليها المرحلة الابتدائية، وذلك لأن المرحلة الابتدائية والإعدادية تمثل القاعدة والمدخل الرئيسي للعملية التعليمية يلتحق بها كلا الجنسين باعتبارهما مرحلة إلزامية، ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يقعون ضمن الفئة العمرية 6-12 سنة من مجموع السكان، في حين وصلت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى إلى 7.6% عام 2007 و 9.2 % عام 2015 لكلا الجنسين، ويعود هذا التحسن في نسب هذه المرحلة إلى إنشاء العديد من الجامعات والكليات التي تتضمن العديد من التخصصات، بالإضافة إلى فتح برامج الدراسات العليا في معظم جامعات الضفة الغربية الأمر الذي ساهم وساعد في زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم في هذه المرحلة وخاصة الإناث.

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك اختلاف في المستويات التعليمية ما بين الذكور والإناث في معظم المراحل التعليمية وخصوصاً فيما بعد المرحلة الابتدائية وإن كانت معظمها بنسب بسيطة، وهذا يعود إلى تسرب الإناث من المدارس بسبب انخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تقلل من دور المرأة في الحياة الاقتصادية والمجتمع.

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009**. النتائج النهائية للتعداد – تقرير السكان – الضفة الغربية. رام الله – فلسطين، ص152-153.

[2] أبو صالح، ماهر : **التركيب التعليمي للسكان في الضفة الغربية**، ص 2409. مرجع سابق.

كما ويلاحظ من بيانات الجدول (4) أن نسبة سكان الضفة الغربية الذين هم في مراحل التعليم النظامي الجامعي (دبلوم متوسط) قد انخفضت بشكل ملحوظ عما كانت عليه الحال في المراحل التعليمية السابقة لها، وهذا الانخفاض ناتج عن تسرب نسبة من الطلبة في المراحل السابقة أو رسوب نسبة من الطلبة في الثانوية العامة، بالإضافة إلى عدم تمكن نسبة أخرى من الالتحاق بالدبلوم أو البكالوريوس نتيجة الظروف المادية السيئة كما نجد عدداً لا بأس به ممن يكملون دراستهم خارج الضفة الغربية، وعند مقارنة السكان في المرحلة التعليمية دبلوم متوسط في الضفة الغربية بدولة عربية مجاورة لها وهي الأردن نجد أن نسبتهم ترتفع في الأردن لتصل إلى 8.4% عام 2008 من مجموع السكان [1]، وقد يرجع السبب إلى توفر عدد أكبر من الكليات المتوسطة الأهلية منها والحكومية أو ربما تكاليف الالتحاق بالكليات أقل في الأردن مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية.

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي" بكالوريوس فأعلى " قد ارتفعت لكل من الذكور والإناث في الضفة الغربية في عام 2015 عن نسبتهم في تعداد عام 2007 مما يدل على زيادة الاهتمام بالالتحاق بالتعليم الجامعي عما كان عليه الحال سابقاً نتيجة لظروف سوق العمل التي تستدعي توظيف أصحاب الخبرة والشهادات، في حين نجد أن نسبة الإناث في هذه المرحلة (بكالوريوس فأعلى) ترتفع عن مثيلتها عند الذكور عام 2015، فهذا يدل على الرغبة في مواصلة التعليم بصورة أكبر من الذكور كما أن ظروف العمل تمنع الذكور من مواصلة التعليم للمراحل العليا وتحمله مسؤولية عبء الإعالة التي تقع على عاتقه.

2.4 الخصائص الاقتصادية للسكان في الضفة الغربية

التركيب الاقتصادي

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان من العناصر المهمة للتعرف على ملامح النشاط الاقتصادي للسكان، والذي يؤثر في نوع النشاط السكاني وفي مدى توفر الاحتياجات الفردية والجماعية للسكان، من مسكن ومرافق وخدمات وغيرها. [2]

---

[1] مرجع سابق، أبو صالح، ص 2416.

[2] جاسر، معين حسن أحمد : **محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية – غزة. 2011، ص39

تبرز أهمية التركيب الاقتصادي في تحديده لملامح النشاط الاقتصادي،حيث يعتبر انعكاساً لمختلف العناصر الديموغرافية وخاصة الخصوبة بالإضافة إلى التركيب العمري والنوعي، ومن خلاله يمكن التعرف على نسبة العمالة والبطالة والتوزيع المهني للعاملين ومدى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ويقدم التركيب الاقتصادي أساساً لتحديد حجم القوة العاملة في المستقبل ووضع خطط التنمية الاقتصادية. [1]

ويقصد بالتركيب الاقتصادي هو حجم العمالة والمهن التي يعمل بها العمال أي النشطين اقتصادياً وغير النشطين اقتصادياً والعلاقة بقوة العمل.

2.4.1 القوى العاملة

يعرف النشيطون اقتصادياً بأنهم هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة [2]، وتشمل هذه الفئة المشتغل والمتعطل الذي سبق له العمل وكذلك المتعطل الذي لم يسبق له العمل.

تعد القوى العاملة المورد الرئيسي والأكثر أهميه من بين الموارد الاقتصادية باعتبارها العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج. القوى العاملة هي العنصر البشري العامل في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، ويتوقف عليها تحقيق أهداف المشاريع والخطط التي تضعها.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) أن نسبة السكان النشطين اقتصادياً في الضفة الغربية قد انخفضت من عام2007 (35.3%) مقارنة بعام 1997 (43.3%) الأمر الذي يعكس الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية والصعوبات الناتجة عن الدخول في سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، لتعود بعد ذلك بالارتفاع خلال عام 2015 والتي شكلت ما نسبته(37.8 %) مقارنة بعام 2007 ، ورغم ارتفاع نسبة السكان داخل القوى العاملة إلا أن هذه النسبة مازالت منخفضة مقارنة بمثيلتها للسكان خارج القوى العاملة، حيث نجد أن القوى العاملة في الضفة الغربية تشكل ثلث سكان منطقة الدراسة تقريباً حيث يقوم هؤلاء بإعالة الثلثين الباقيين من السكان الذين هم

---

[1] http://maps-alex.hooxs.com/t247-topic 28-4-2017 6:16م التركيب السكاني

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2007. رام الله – فلسطين. ص380.

خارج القوى العاملة كما وتمثل هذه الفئة الجزء الأكبر من الفئات المعالة على الفئة النشطة اقتصادياً، و هناك أعدادا كبيرة من الأشخاص على مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى ربات البيوت وكبار السن، وهذا يعود إلى انخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل بسبب العادات والتقاليد يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة صغار السن كما بينا عند دراسة التركيب العمري للسكان.

وعند مقارنة نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في الضفة الغربية لعام 2015 والبالغة نسبتهم 37.8 % من مجموع السكان نجد أن نسبتهم تنخفض مقارنة بالأفراد داخل القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الكويت لنفس العام والبالغة نسبتهم 74.5% [1] و 54.0% في السعودية (للأفراد 15 سنة فأكثر) [2]، ويعود ذلك العمالة الأجنبية في كل السعودية والكويت التي ترتفع من نسبة الأفراد داخل القوى العاملة على حساب الفئة الأخرى من الأفراد خارج القوى العامل.

جدول (5) السكان الفلسطينيون (10سنوات فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل، للأعوام 1997، 2015،2007.

العلاقة بقوة العمل	1997			2007			2015		
	ذكور %	إناث%	كلا الجنسين%	ذكور %	إناث%	كلا الجنسين%	ذكور %	إناث%	كلا الجنسين%
داخل القوى العاملة	71.3	14.5	43.3	55.1	15.3	35.6	59.7	15.5	37.8
عاملين	59.0	12.0	35.8	44.7	13.0	29.2	51.3	11.8	25.0
عاطلين عن العمل	12.3	2.5	7.5	10.5	2.2	6.4	8.5	3.7	5.3
خار ج القوى العاملة	28.7	85.5	56.7	44.9	84.7	64.4	40.3	84.5	62.2

المصدر : عمل الباحثة استناداً لبيانات

[1] الإدارة المركزية للإحصاء. **نشرة مسح القوى العاملة**. دولة الكويت. اكتوبر – ديسمبر 2015.ص8

[2] الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات الاجتماعية. **مسح القوى العاملة.2015**، النصف الثاني. ص 15.

(1) **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998**.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –1997، النتائج النهائية للتعداد – ملخص : (السكان، المساكن، المباني، المنشآت). رام الله.فلسطين.

(2) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008**. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن). رام الله – فلسطين.

(3) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**.مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. **رام الله – فلسطين**.(البيانات الخام)

يشير توازن السكان حسب علاقتهم بقوة العمل إلى استمرار توزيع الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي بشكلها التقليدي، فما زال سوق العمل من حصة الرجال بشكل أساس، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل لعام 2015 أقل من مساهمة الذكور حيث تقارن نسبة من يعمل من الذكور والبالغة 54.3% من مجموعهم بينما تبلغ عند الإناث 11.8%، ويعود هذا التفاوت إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل أو حتى طلب العمل، وهذا التفاوت يعود إلى الظروف الطبيعية الخاصة بالمرأة كالتفرغ للأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وتأثير الظروف الاجتماعية والتعليمية والعادات والتقاليد على التحاق المرأة بسوق العمل، حيث أن جزءاً كبيراً من الإناث هم من ربات البيوت غير عاملات وبذلك فالكثير منهن لا يلتحقن بسوق العمل أو يتركن العمل بعد الزواج والإنجاب. وتشكل نسبة النساء الناشطات اقتصادياً في الضفة الغربية أدنى نسبة مقارنة ببعض الدول العربية للعام 2008/2007 حيث كانت نشكل مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي ما نسبته 20.1% في سوريا، و 49.0% في الكويت، و36.3% في قطر، و 32.4% في لبنان، و 27.5% في الأردن، ويرتبط ذلك بقدرة سوق العمل والنمو الاقتصادي على استيعاب الأفراد في سوق العمل، وكذلك يعود إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني للفئات العمرية الصغيرة دون 15 سنة.

كما تبين من بيانات الجدول رقم (5) ارتفاع نسبة الإناث العاملات في الضفة الغربية عام 2007 والبالغة نسبتهن 13% وإن كانت بنسبة قليلة مقارنة بمثيلتهن لعام 1997 والبالغة نسبتهن 12%، وهذا قد يعود إلى وضع المرأة من حيث الحالة الزواجية بحيث تزداد نسبة المتزوجات المشاركات في سوق العمل عما كان عليه الحال سابقاً وهذا يعطي مؤشراً على تغير الثقافة الاجتماعية الفلسطينية

باتجاه عمل النساء التي لم تعد مقتصرة على تنشئة الأسرة والعناية بها وعمل الرجل لتوفير المستلزمات المادية للعيش بل أصبحت عملية مشتركة بين الرجل والمرأة، بحيث تعتبر ظاهرة خروج المرأة إلى ميدان العمل مقابل عائد مادي ظاهرة جديدة بدأت تظهر تدريجياً في هذه الفترة، ثم لتعود بعد ذلك نسبة الإناث العاملات عام 2015 والبالغة 11.8 % لتنخفض قليلاً مقارنة بعام 2007 وهذا قد يعود بالدرجة الأولى إلى فارق الزمن بين الفترتين 1997- 2007 و 2007-2015 إضافة إلى تحسن الظروف الاقتصادية عما كانت عليه في السابق بحيث كانت المرأة تتحمل جزء كبير من مسؤولية الإعالة لأسرتها نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي كان يمر بها شعب فلسطين عامة.

2.4.2 النشاط الاقتصادي لسكان الضفة الغربية

ويقصد به نوع العمل الذي يزاوله الفرد، ويعتبر التوزيع المهني لقوة العمل جانباً هيكلياً مهما حيث يحتل مكاناً بارزاً في عملية تخطيط الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أهميته في العديد من الدراسات الاجتماعية والسكانية.

يعرف النشاط الاقتصادي على أنه طبيعة العمل الذي تمارسه المنشأة والذي قامت من اجله حسب التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية ويسهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الواحدة [1].

يعد النشاط الاقتصادي أحد القطاعات الإنتاجية السلعية المهمة التي تتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتلبية احتياجات المستهلكين

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2007. مرجع سابق، ص26.

جدول (6) السكان الفلسطينيون (10سنوات فأكثر) في الضفة الغربية المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، لعامي 2007 , 2015.

النشاط الاقتصادي	2007 (1)			2015 (2)		
	ذكور %	إناث %	كلا الجنسين %	ذكور %	إناث %	كلا الجنسين %
الزراعة	6.4	4.6	6.2	11.2	12.9	11.5
الصناعة	14.4	10.9	13.9	14.4	11.3	13.8
البناء	24.7	0.5	21.3	25.1	0.6	20.1
المطاعم والفنادق	21.6	6.8	19.4	20.0	11.6	18.3
النقل والاتصالات	6.2	1.1	5.5	5.4	0.9	4.5
الخدمات والفروع الأخرى	24.0	72.9	30.9	23.9	62.7	31.8
غير مبين	2.7	3.1	2.8	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة استناداً لبيانات

(1) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008.** التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007 : النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن). رام الله – فلسطين. ص 85-87.

(2) **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.**مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. **رام الله – فلسطين.**(البيانات الخام)

يتبين من الجدول رقم (6) بوجود تفاوت في نسب العاملين في قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية، بحيث نجد أن قطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات (البناء) هي الأنشطة التي استحوذت على أعلى نسبة من مجموع العاملين في منطقة الدراسة، إذ يحتل قطاع البناء المرتبة الأولى بين المهن التي يعمل فيها العاملين الذكور في الضفة الغربية نظراً إلى أن هذا المجال الأكثر استقطاباً للعمالة الفلسطينية منذ سبعينات القرن الماضي ولغاية الآن، ويعود ذلك إلى تركز الطلب على العمالة الفلسطينية بشكل عام في سوق العمل الإسرائيلي على العمال غير المهرة، والعاملين في

المهن الأولية والحرفية للقيام بالأعمال التي تعتمد على الجهد العضلي، وتتسم بظروف عمل شاقة، فضلاً عن طبيعية العمل الموسمية التي تغلب على هذا النشاط الاقتصادي، إضافة إلى معدلات الأجور المرتفعة نوعاً ما مقارنة بغيرها من المجالات الأخرى.

وعند مقارنة نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في مجال الإنشاءات في عام 1997 والتي بلغت 19.1% من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الضفة الغربية [1]، بحيث نجد أن نسبتهم ارتفعت عام 2007 لتصل إلى 21.3 % من مجموع الأفراد داخل القوى العاملة (المشتغلين والمتعطلون الذين سبق لهم العمل)، وبالمقابل نجد أن النسبة قد انخفضت مقارنة بمثيلها عام 2015 إلى 20.1% من مجموع الأفراد داخل القوى العاملة [2]، بحيث كان لقدوم السلطة الوطنية أثر واضح في هذا التفاوت والتحول، حيث يميل الفرد إلى العمل الوظيفي كنوع من الاستقرار الاقتصادي عن طريق الراتب الثابت، لكن إذا ما قورنت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الضفة الغربية بنسبة العاملين لنفس قطاع العمل في قطاع غزة لعام 2015 التي تشكل ما نسبته 4.4 % من مجموع الأفراد داخل القوى العاملة والتي تعد منخفضة مقارنة بنسبتهم في الضفة الغربية، قد يرجع ذلك إلى أن عدد العاملين من سكان الضفة الغربية في مناطق 1948 والمستعمرات الإسرائيلية قد بلغت نسبتهم 16.5% عام 2015، في حين لم يتمكن أي عامل من قطاع غزة العمل في مناطق أراضي 1948 والمستعمرات الإسرائيلية منذ عام 2007 حتى الآن إضافة إلى الحالة الاقتصادية الصعبة، تدهور على إثرها سوق العمل الذي وصل إلى أسوء مستوياته، إضافة الإجراءات الإسرائيلية في خنق اقتصاد القطاع من خلال تحكمها في إغلاق المعابر مع العالم الخارجي أو مع الضفة الغربية الذي أثر على دخول المواد الخام ومواد البناء، كما يلعب عامل ارتفاع كثافة السكان في قطاع غزة في ظل محدودية المساحة الذي حد من عمل السكان في هذا المجال في ظل عدم وجود سياسات لتنمية وتطوير قطاع غزة. وتعد نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة الغربية عام 2015 والبالغة

---

[1] **دائرة الإحصاء الفلسطينية،1998**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 1997. رام الله – فلسطين،ص 64.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. رام الله – فلسطين، ص93.

18.7% من مجموع العاملين في الضفة الغربية [1] مرتفعة مقارنة بمثيلتها في دولة الكويت لنفس العام والتي تشكل ما نسبته 12.2% من مجموع العاملين [2] ، بحيث بلغت معدل الأجر اليومي في قطاع الإنشاء (البناء والتشييد) في الضفة الغربية 70.0 شيكل و 134.6 شيكل في مناطق أراضي 1948 والمستعمرات الإسرائيلية [3] وخصوصاً أن هناك عدد لا بأس به من العاملين من سكان الضفة الغربية يعملون في أراضي 1948 والمستعمرات، والتي تشكل نسبتهم 13.1% من مجموع العاملين في الضفة الغربية في عام 2007، أما من حيث الأنشطة التي تستوعب العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية الذين يشتغلون في سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية فيتضح أنها تتركز في نشاط البناء والتشييد والتي تشكل نسبتهم 44.2% عام 2007[4]، و 64.9% عام 2015 أي في المهن الشاقة التي تمثل جذباً أقل للعمالة الإسرائيلية، بوجود مخاطر وجهد أكبر.

ويمكن القول أن قطاع الإسكان في أراضي السلطة الفلسطينية مر بتطورات مهمة خلال الأربعين سنة الماضية، ويعد أحد أكثر القطاعات تأثرا بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي سادت الأراضي الفلسطينية طلية السنوات التي تلت العام 1967؛ فقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى إتباع سياسة تضييق مقصودة على الأفراد والمؤسسات الفلسطينية، وحدت من تطلعات الفلسطينيين ورغبتهم وإمكانياتهم لتأمين مساكن ملائمة لهم كحق أصيل من حقوقهم الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية؛ فهناك القيود على استخدامات الأراضي، وتعقيدات الحصول على التراخيص اللازمة للبناء، والحد من إنشاء وتطور المؤسسات وجمعيات الإسكان.

---

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2016.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015، نفس المرجع السابق.

[2] الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات الاجتماعية. **مسح القوى العاملة.2015**.مرجع سابق. ص 73.

[3] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2007. رام الله – فلسطين، ص33.

[4] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد.** سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق. رام الله – فلسطين، ص 45.

ويلي قطاع الإنشاءات من حيث الترتيب نسبة العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة و الصناعة التحويلية في الضفة الغربية عام 2015. وقد بينت النتائج وجود تباين في اتجاهات العمل بين الإناث والذكور عند النظر إلى الأنشطة الرئيسية، في حين كانت نسبة العاملين الذكور في مجال الإنشاءات والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة هي الأعلى، والتي تعتبر بشكل عام مهن ذكورية بالدرجة الأولى في مجتمعنا الفلسطيني، نجد أن التعليم يعتبر النشاط الأبرز في استيعاب الإناث المنخرطات في سوق العمل.

كما يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة الإناث النشطات اقتصادياً والعاملات في مجال الخدمات، إذ بلغت تلك النسبة 62.7 % من مجموع الإناث داخل القوى العاملة ويعود ذلك الارتفاع في نسبة العاملات في مجال الخدمات إلى سهولة ممارسة هذه المهنة بالإضافة ساعات العمل فيه قليلة مقارنة بغيره من القطاعات كما يكفل لها إجازات سنوية ولا يحتاج إلى مجهود عضلي، بالإضافة إلى أنه أقل اختلاطاً بالذكور كما أن هذا المجال يتضمن العديد من المجالات، ثم ليحتل النشاط الزراعي المرتبة الثانية للإناث العاملات في الضفة الغربية بعد مجال الخدمات، ويعود السبب إلى أن نسبة كبيرة من ربات البيوت يعملن في الزراعة.

أما بالنسبة للنمو المحدود للقوى العاملة في نشاط التعدين واستغلال المحاجر فيرجع إلى الأوضاع السياسية المهيمنة في الضفة الغربية من حيث وجود الحواجز الأمنية المقامة في مناطق الضفة، والتي تجعل هذا النشاط يتأثر بسبب ارتفاع تكاليف النقل من جهة، وصعوبة التسويق من جهة ثانية.

وبشكل عام يمكن القول بأن ضعف النمو في الأنشطة السلعية وتقلصها تحديداً في الزراعة والصيد، والصناعات التحويلية دفع العاملين للتوجه نحو الأنشطة الخدمية الإنتاجية التي حققت في مجموعها معدلات نمو بمعدلات عالية، كالتجارة والفنادق، والوسائط المالية، والأنشطة العقارية بما في ذلك الوظائف العامة المدنية والعسكرية المصنفة كأنشطة خدمات اجتماعية.

ملخص الفصل الثاني

هدفت الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية العامة للسكان الضفة الغربية.

حيث تم دراسة التركيب العمري والنوعي لسكان الضفة الغربية تناولت فيها الدراسة التوزيع العددي والنسبي لسكان الضفة الغربية خلال ثلاثة تعدادات ومسوح (التعداد العام 1997، والتعداد العام 2007، ومسح القوى العاملة الفلسطينية 2015)، بحيث تبين وجود فارق واضح بين فئة صغار السن لعام 2015 في الضفة الغربية والبالغة 37.0% من مجموع سكانها و قطاع غزة والبالغة 42.8% من مجموع سكانها. كما وانخفضت نسبة صغار السن خلال التعدادين والمسح عام 2015 في الضفة الغربية وذلك يعود لانخفاض معدل الخصوبة واتجاه التركيب الأسري نحو الأسر النووية.كما شكلت نسبة كبار السن أقل الفئات العمرية، بحيث ارتفعت نسبتهم للإناث مقارنة بنسبة الذكور ، ويعود ذلك إلى العوامل الصحية والبيولوجية. وكما أن النسبة الأكبر من السكان (12 سنة) فأكثر في الضفة الغربية الذين يتوزعون حسب الحالة الزواجية هم متزوجون، بحيث بلغت نسبتهم 56.2 % من مجموع السكان عام 2015 بواقع 55.3% للذكور و 57.3% للإناث. و شهد العمر الوسيط عند الزواج الأول في الضفة الغربية ارتفاعاً خلال الفترة المذكورة عام 1997 و 2007 وعام 2015 لتبلغ 18.0 سنة، 19.6 سنة، 20.4 سنة على التوالي. أما بالنسبة للحالة التعليمية لسكان الضفة الغربية فقد تبين وجود تباين في المستويات التعليمية بين السكان، بحيث أعلاها في المرحلة الإعدادية والبالغة 33.1 % من مجموع السكان (10 سنوات فأكثر) ثم المرحلة الإعدادية بالمرتبة الثانية بواقع 21.6 % لكلا الجنسين، وهذا يعود إلى أن هاتين المرحلتين تمثلان القاعدة والدخل الرئيسي للعملية التعليمية باعتبارهما مرحلة إلزامية. وعند دراسة القوى العاملة لسكان الضفة الغربية سواء لعام 1997 أو 2007 و لعام 2015، نجد النسبة الأكبر من السكان هم أفراد خارج القوى العاملة بحيث بلغت على التوالي 56.7 % من مجموع السكان، 64.4% لكلا الجنسين، 62.2% لكلا الجنسين. وعند دراسة القوى العاملة وتوزعهم حسب الجنس نجد أن هنالك فارق واضح ما بين مشاركة الذكور لعام 2015 والبالغة 59.7% من الذكور والتي ترتفعاً بشكل واضح مقارنة بمشاركة الإناث (النشطات اقتصادياً) والبالغة نسبتهن 15.5% من مجموع الإناث. كما يتبين أن النسبة الأكبر من النشطين اقتصادياً في الضفة الغربية يعملون في قطاع الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 31.8% من مجموع النشطين اقتصادياً بواقع 23.9% للذكور من مجموع الذكور النشطين اقتصادياً، و 62.7% للإناث من مجموع الإناث النشطات اقتصادياً.

الفصل الثالث

تطور مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية

1.3المقدمة

2.3 الإطار المفاهيمي

3.3 واقع الاقتصاد الفلسطيني

4.3 واقع مشاركة المرأة الاقتصادية في الضفة الغربية

5.3 تطور مشاركة المرأة في سوق العمل في الضفة الغربية زمنياً ومكانياً

3.1 المقدمة

تبوأت المرأة العربية مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية و دينية مهمة،استطاعت من خلالها الوصول إلى أعلى المناصب الوظيفية والإدارية، حيث كان وما زال للمرأة دور وأهمية كبيرة في شتى مجالات الحياة, في حين أصبحت قضية المرأة من المواضيع التي شغلت الفكر العالمي , وحظيت باهتمام المجتمع المحلي والعالمي على حدٍ سواء , بحيث لم تقل أهمية المرأة في المجتمع الفلسطيني عما عليه الحال عالمياً حيث انفردت بأهمية خاصة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني عن غيرها من القضايا.[1]

إن عمل المرأة و مشاركتها الاقتصادية أصبحت ظاهرة منتشرة عبر العالم بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، حيث لم يعد نشاط المرأة الفلسطينية يقتصر على العمل الزراعي , بل امتد إلى مختلف القطاعات الأخرى , فالظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرت بها المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال الإسرائيلي اضطرها لدخول سوق العمل في معظم الأنشطة الاقتصادية كالتعليم والتمريض وغيرها من الأنشطة التي تتناسب مع ظروف المرأة ووظيفتها، وتأتي أهمية مشاركة المرأة في القوى العاملة تأكيداً على حقها في المشاركة الفاعلة في الاقتصاد الفلسطيني، والتي بدورها تنعكس ايجابياً على المجتمع بشكل مباشر، في حين أصبح خروج المرأة للعمل حاجة اقتصادية في المجتمع الفلسطيني له مردود اقتصادي يعود عليها وعلى أسرتها بالنفع والفائدة.

كما أن لتمكين وتدريب المرأة أهمية في تطوير وتفعيل دورها في العملية التنموية والاقتصادية، بحيث تصبح قادرة على القيام بأدوارها المختلفة الأسرية منها والاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى توسع مجال عملها لتشمل قطاعات الإنتاج الوطني. بحيث أثبتت المرأة الفلسطينية المعاصرة قدرتها على أن تكون في مستوى تحديات العصر، فقد نجحت في كسر الحواجز والمعوقات، واستطاعت أن تتفوق في شتى المجالات سواء كانت في المجالات السياسية أو العلمية أو الإعلامية أو الأمور القيادية وغيرها. علماً بأن المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية يعد مجتمعاً ذكورياً، يسيطر فيه الرجل على كثير من الأمور ويحتكر كثير من المناصب والمزايا على أساس أنه العنصر الأقوى والأكفأ، ومع ذلك فقد أثبت المرأة الفلسطينية جدارتها وقدرتها على تحمل المسؤولية.[2]

---

[1] http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3407عمالة المرأة في فلسطين1:14 2018-1-10م

[2] http://www.masarat.ps/ar/ مشاركة المرأة في القوى العاملة 1:19 2018-1-10

3.2 الإطار ألمفاهيمي

لدراسة نظام سوق العمل وتحديد مفاهيمها العلمية لابد لنا من التعرف في البداية على مفهوم الموارد البشرية والذي يعني المجتمع الإنساني الذي يتكون من مجموعة من الأشخاص يتم النظر إليهم من الجوانب الاقتصادية والسياسية والجغرافية والحضارية والديموغرافية سواء على مستوى دولة واحدة أو على المستوى الدولي، باعتبار الإنسان عنصراً إنتاجياً وأهم عناصر ومكونات السوق. وتتألف الموارد البشرية من مجموعتين من السكان وهي جميع الأفراد القادرين على العمل، ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، ويطلق عليهم الأفراد خارج القوى العاملة، والمجوعة الأخرى الأفراد المتواجدين في سوق العمل سواء كانوا يعملون فعلاً أو يبحثون عن عمل، وتسمى هذه المجوعة بالقوى العاملة أو السكان النشيطون، وتقسم إلى قطاعين من السكان، قطاع المشتغلين الذين يعملون لقاء أجر وقطاع المتعطلين القادرين والراغبين والمستعدين للعمل في الحال لكنهم لا يجدون عملاً. [1]

وتعرف القوة البشرية بأنها مجموعة السكان القادرين على العمل بين من هم في سن العمل الذين استبعد منهم غير القادرين على العمل.[2] أي جميع الأفراد الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

كما ويمثل سوق العمل الوسط الذي يبحث فيه العاملون لبيع خدماتهم، ويسعى أصحاب العمل لاستئجارها مقابل شروط وظروف يتفق عليها، ومنظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل، وفرص العمل المتاحة.[3]

وعليه فسوق العمل هو المؤسسة التنظيمية والاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، لذلك فإن أهم عناصره هم العاملون ومن لهم رغبة في العمل بما يتصفون به من قدرات ومهارات وخبرات، والتنظيمات العمالية التي تهتم بتوفير ظروف العمل سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ومعاييره وشروطه، كما ويصور سوق العمل التفاعلات الحقيقية لكل من عرض العمل والطلب عليه في ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة.

---

[1] نصر الدين، عشوي : **الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد (4). الجزائر .40.ص157.

http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_04/article_07.pdf

[2] حمادنه،ختام محمد نايف : **مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.نابلس. فلسطين.2013. ص67.

[3] وزارة القوى العاملة. **مؤشرات سوق العمل**. سلطنة عمان.2007. ص3..

بالنسبة لتعريف العمل يعني العملية التي يمارس بها الإنسان تأثيره في الطبيعة، ينظم بها ردود فعله المادية، لبقاء الجنس البشري لأن الموارد الطبيعية ليست جاهزة للاستخدام وإشباع حاجاته.[1]

أما العمل بالمعنى الاقتصادي فهو الجهد المبذول من قبل الإنسان في سبيل الحصول على منفعة مادية أو أجر معين سواء أكان هذا العمل ذهنياً أو عضلياً، كذلك فإن العمل دون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع تدخل ضمن مفهوم العمل. [2]

القوى العاملة

القوى العاملة هي العنصر البشري العامل في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة، وهي جزء من القوى البشرية، التي تعد المورد الرئيسي الأكثر أهمية من بين الموارد الاقتصادية باعتبارها العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج.[3]

كما يمكن تحديد مفهوم القوى العاملة Labour force بأنها مجموعة الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه،سواء كانوا من المشتغلين أو المتعطلين عن العمل. وتنحصر القوة العاملة في الفئة العمرية (15-65) سنة، ويضاف إليهم أحياناً المشتغلون ممن هم دون سن الخامسة عشر والأفراد فوق 65 سنة.[4]

ويقصد بالقوى العاملة بشكل عام مجموعة الأشخاص الذين يعملون بأجر أو الذين يعملون لحسابهم الخاص بقصد الربح، وتضم الأفراد الذين يعملون في مؤسساتهم الخاصة أو مؤسسات ذويهم.

وتم تقسيم قوة العمل النظرية إلى قسمين :-

1. القسم الأول : النشيطون اقتصادياً(داخل قوة العمل) الذين ينتمون لسن العمل سواء كانوا يعلمون فعلاً أو أنهم عاطلون عن العمل

---

[1] https://www.arab-ency.com/ar/الموسوعة العربية9:11 2017-11-20 م

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. مرجع سابق.ص49

[3] حداد، مناور فريح : **نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. العدد الأول. 2005.عدد الصفحات (22). ص106-107.
http://www.damasuniv.edu.sy/mag/law/old/economics/2005/21-1/haddad.pdf

[4] مرجع سابق، الموسوعة العربية 22-7- 2018 https://www.arab-ency.com/

والمشتغل هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر والذي يباشر عملاً منتجاً ولو لساعة خلال فترة الإسناد الزمني سواء كان لحسابه أو لحساب الغير بأجر أو بدون أجر أو كان غائباً عن عمله بشكل مؤقت ويصنف العاملون حسب عدد ساعات العمل الأسبوعية إلى عاملين (1-14) ساعة، وعاملين 15ساعة فأكثر. ويصنف العاملون حسب الحالة العملية والتي توضح علاقة الفرد المشتغل أو المتعطل الذي له سبق العمل بالعمل، إلى المجموعات التالية :

1) صاحب عمل

وهو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها،يعمل تحت إشرافه مستخدم واحد على الأقل بأجر.

2) يعمل لحسابه

وهو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها(شريك) وليس بالمنشأة أي مستخدم بأجر ويشمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم خارج المنشآت.

3) يعمل بأجر منتظم

هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها وبشكل منتظم، ويحصل مقابل عمله على أجر نقدي أو عيني محدد سواء كان الأجر على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو يومية، مع مراعاة أن هناك اتفاق (شفوي \ مكتوب) ما بين صاحب العمل والعامل، ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات والشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة للعائلة أو لدى الغير.

4) يعمل بأجر غير منتظم

هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها وبشكل غير منتظم، كالعمال بصورة عارضة، العاملون على أساس يومي أو أسبوعي، بلا ارتباط رسمي بالعمل، وعندما يكونون خارج العمل في أسبوع الإسناد لا يصنفون كعاملين.

5) يعمل لدى الأسرة دون أجر

هو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة ولا يتقاضى مقابل ذلك أي أجر وليس له نصيب محدد من الأرباح.

وتشمل البطالة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب وغير ذلك من الطرق.

والباحث عن العمل هو الفرد الذي يرغب في الحصول على فرصة عمل ويقسم الباحثون عن عمل إلى فئتين :

- مستعد للعمل : وهو الفرد الذي يبدي رغبة أو استعداده للعمل إذا عرض عليه، وليس لديه أي سبب يمنعه من قبول العمل، ولكنه لم يفعل شيئاً للحصول عليه.
- باحث نشيط عن العمل : وهو الفرد المستعد للعمل وقام بإجراء خطوات معينه في سبيل الحصول على فرصة عمل مثل قراءة الصحف أو مراجعة أصحاب العمل، أو بأي طريقة أخرى.

2. القسم الثاني : غير النشيطين اقتصادياً (خارج قوة العمل)

تشمل هذه الفئة من السكان جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولكن لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ولا حتى مستعدين للعمل سواء بسبب عدم رغبتهم في العمل أو لاستغنائهم عن الكسب عن طريق العمل أو لأسباب أخرى، ويصنف الأفراد خارج القوى العاملة حسب السبب إلى الفئات التالية :

- الطالب المتفرغ للدراسة : هو الفرد الذي يواظب على دراسة منتظمة بهدف الحصول على مؤهل علمي وغير مرتبط بعمل معين خلال فترة الإسناد.
- المتفرغ لأعمال المنزل : وهو الفرد غير المشتغل وغير المنتظم في دراسة معينة ويقوم بأعمال المنزل.
- الزاهد في العمل : هو الفرد الذي ينتمي لسن العمل ولكنه غير مرتبط بأي نوع من العمل خلال فترة الإسناد ولا يبحث عن عمل وغير مستعد للعمل وغير منظم في دراسة منتظمة بهدف الحصول على مؤهل علمي.
- النزيل : هو الفرد الذي يعيش في مؤسسة معينة مثل السجون والمصحات و دور العجزة.

- العاجز، كبير السن : وهو الفرد الذي لا يستطيع ممارسة أي نوع من العمل بسبب إصابته بمرض مزمن أو بسبب إعاقة أو بسبب تقدمه في السن. ويشار إلى أنه لا يوجد حد لعمر الذين لا يستطيعون العمل.
- وجود إيراد، التقاعد : وهو الفرد الذي لا يريد ممارسة أي نوع من العمل بسبب وجود إيراد أو حصوله على معاش تقاعد. [1]

3.3 واقع الاقتصاد

يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية على حد سواء. وتأخذ التحديات الخارجية أشكالاً عدة، منها : الاحتلال الإسرائيلي والقيود المتعددة التي فرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني عبر السنوات، والقيود على حرية الحركة والتنقل. كما أثر التذبذب في المساعدات الخارجية بشكل مباشر في أداء الاقتصاد الفلسطيني، لما شكلته من مصدر هام لإيرادات السلطة الفلسطينية. يضاف إلى ذلك عدم القدرة على تطبيق سياسة نقدية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم وجود عملة محلية، كما يعاني الاقتصاد من تحديات داخلية أهمها يعود إلى تراجع دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو. وتعتبر هذه العوامل مسؤولة عن العديد من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني والتي تسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار، وفي النشاط الاقتصادي والنمو، خاصة وأن حراك النشاط يعتمد كغيره من الاقتصاديات على حرية الحركة للأفراد والبضائع ورأس المال.[2]

3.3.1 الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948

انطلق التطور الاقتصادي الفلسطيني في مطلع حكم الانتداب البريطاني من قاعدة إنتاجية ضعيفة وهشة، وذلك نتيجة ضعف السياسات التنموية للحكم العثماني بالإضافة إلى تأثيرات الحرب العالمية

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015.مرجع سابق.ص50 – 52.

[2] **سلطة النقد الفلسطينية، 2014.** تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015.ص1.

الأولى التي اتخذت من فلسطين ومواردها الطبيعية والبشرية محوراً رئيسياً للمعارك الضارية التي شهدتها فلسطين على أرضها.[1]

تعتبر السياسة الاقتصادية في ظل حكومة الانتداب البريطاني من أخطر جوانب السياسة البريطانية في فلسطين، بحيث لم تعمل حكومة الانتداب على إعمار البلاد وتنمية اقتصادها، إلى جانب ذلك تركت موارد البلاد الطبيعية من غير إعمار أو استثمار، هذا بالإضافة إلى أنها كان لها الدور الأبرز في التمهيد لإقامة الكيان الصهيوني على حساب تقليص وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني , وتهيئة الظروف الملائمة لإنشاء الدولة العبرية ومساعدة الحركة الصهيونية على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بمختلف الوسائل والعمل على استملاك الأرض الفلسطينية وقد بلغ مجموع الأراضي الفلسطينية المسيطر عليها من قبل الاحتلال الصهيوني عند نهاية الانتداب البريطاني ما يقارب 7% من المساحة الإجمالية في فلسطين , بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز 2.5 % عام 1920، كما ساعد الانتداب على خلق اقتصاد يهودي مستقل يناقض الاقتصاد في فلسطين الأمر الذي أدى خلق نوع من التناقض بين الصناعة اليهودية والصناعة الفلسطينية وكان الميزان التجاري الفلسطيني يعاني دوماً من عجز نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات. [2]

كما قامت سلطات الانتداب البريطاني بوضع القطاعات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني تحت هيمنتها واتبعت سياسة أدت عملياً إلي تسخير موارد فلسطين الطبيعية لصالح المشروع الصهيوني , وتحويل الزراعة الفلسطينية إلي زراعة أحادية المنتوج، كما خلقت السياسات الصهيونية والبريطانية المشتركة المتعلقة بملكية الأراضي الزراعية مشكلة كبرى للنشاط الزراعي الفلسطيني نجم عنها ضغط سكاني مستمر على موارد فلسطين الطبيعية، وذلك نتيجة الهجرة اليهودية الوافدة، الأمر الذي حرم فلسطين من فرصة تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والمائية لمصلحة اليهود ورفع مستوى معيشتهم، في حين كان يتميز الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى , حيث تميز بإنتاج أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية من أهمها الحمضيات والحبوب والزيتون إذ أسهمت

---

[1] http://www.wafa.ps/ar_page.aspx دراسة الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948 2018-5-22 11:44م

[2] الساعاتي، أحمد : **التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918-1948**.ص 764-768. http://research.iugaza.edu.ps/files/10164.PDF

بما نسبته 80% من مجموع قيمة الصادرات، ففي تلك الفترة حصل تحول في نوعية الإنتاج الزراعي، فانتقل من الاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج التسويقي فكان المزارعون الفلسطينيون ينتجون ما يقارب 80%من مجموع محاصيل الحبوب وما يزيد عن 90% من محصول الزيتون وكانوا يحتفظون بما نسبته 75% من مجموع إنتاجهم للاستهلاك الخاص، كما هيمن اليهودي على الصناعات الفلسطينية. بحلول عام 1939 كانت الصناعة اليهودية تسهم بأكثر من 80% من مجموع إنتاج فلسطين الصناعي، وهذه النسبة ارتفعت لتصل 85% خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وهيمنة بريطانيا على تجارة فلسطين الخارجية، حتى بقى العجز الكبير في الميزان التجاري الفلسطيني ظاهرة ثابتة طوال عهد الانتداب، وهكذا تكون قد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في ضرب الاقتصاد الفلسطيني في جوانبه المتعددة [1]، لأن الإمبريالية البريطانية لم ترى في فلسطين سوى ملحق يزودها بالخدمات الزراعية وسوق تصدر إليها رؤوس أموالها ومنتوجاتها الصناعية، ولم تكن لها بذلك مصلحة حقيقية في تطوير الاقتصاد المحلي الفلسطيني إلا بما يتناسب مع خدمة أغراضها العسكرية ومصالحها الإستراتيجية، حيث أثرت هذه العملية على هيكلة اليد العاملة العربية، فتراجعت اليد العاملة الزراعية لصالح القطاع الحكومي والدوائر البلدية والأشغال العامة. هدفت السياسة العامة التي انتهجتها سلطات الانتداب في فلسطين في المجال الاقتصادي إلى تحقيق ضمان المصالح للإمبريالية الإنجليزية بالإضافة إلى خلق المقومات المادية الضرورية لنجاح مشروع الدولة العبرية، واتبعت بهذا سياسة لتسخير موارد فلسطين الطبيعية لصالح مشروع الحركة الصهيونية بإعطاء اليهود امتيازات استثمار لصالح المشروع الصهيوني. ورغم كل ما تقدم فقد تحسنت أحوال فلسطين الاقتصادية نتيجة للتطوير الذي حدث في الزراعة والصناعة والتجارة، ففي أوائل الثلاثينات كانت أحول فلسطين عموما تسير نحو الأفضل فارتفعت الأجور، واتسعت الأسواق لتصريف حاصلات البلاد، كل ذلك دعمه نظام مصرفي وطني تزعمه البنك العربي من مقره في القدس وفروعه في كافة أرجاء البلاد، وسادت العملة الفلسطينية (الجنيه الفلسطيني) الذي ارتبط بقوة بالجنيه الإسترليني [2]

---

[1] http://www.wafa.ps/ar_page.aspx دراسة الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتداب البريطاني حتى عام 1948 22-5-2018 11:44م

[2] مرجع سابق الساعاتي، أحمد : **التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918-1948**، ص 766-768.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام 1948، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية وتعرض ما بقى من مكوناته لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر التحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع التكيف مع الأوضاع الجديدة.[1]

3.3.2 الاقتصاد الفلسطيني خلال الحكم الأردني للضفة الغربية والإدارة المصرية لقطاع غزة

بدأ مصطلح العلاقات الأردنية الفلسطينية يظهر بشكل واضح بعد الاحتلال الإسرائيلي , ونتيجة للتحولات التي حدثت في الشرق الأوسط وأدت إلى قيام وحدة بين الضفتين الشرقية والغربية في عام 1950 بعد نجاح التيار الأردني الفلسطيني الداعي إلى قيام هذه الوحدة , بحيث ساعدت هذه الوحدة في إضعاف الكيان الفلسطيني المستقل , ودامت الهوية الفلسطينية في الدولة الموحدة بين الضفتين (المملكة الأردنية الهاشمية) حتى عام 1964 , عندما عادت من جديد وبقوة بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية. [2]

فنجد أنه قبل عام 1948، كانت فلسطين متقدمة اقتصاديا على شرق الأردن، ورغم تخلف الصناعات في الضفة الغربية مقارنة مع الساحل الفلسطيني، إلا أنها كانت متقدمة على الضفة الشرقية، وبحكم وجود السلطة في الضفة الشرقية بعد عام 1948، فقد توجهت معظم الصناعات والاستثمارات إلى هناك، وشكلت حصة الضفة الغربية ثلث مجموع الاستثمارات في الأردن. وبشكل عام، يمكن اعتبار اقتصاد الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني اقتصادا فقيرا غير مستقر، يعتمد أساسا على الزراعة البعلية. ففي الضفة الغربية تركزت الاستثمارات في الزراعة التي استفادت من البطالة الهائلة في أوساط اللاجئين المتركزين في الأغوار لتقيم مزارع واسعة وتدفع أجورا ضئيلة.كانت الضفة الغربية رغم مساحتها المحدودة مصدرا لنصف صادرات الأردن الزراعية.بحيث كان تركيز المساعدات البريطانية للحكومة الأردنية خلال حكمها للضفة الغربية مرتكزا على دعم مؤسسة الجيش والنظام

---

[1] سرادح، خليل عطا : **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. 2012 م.ص 12.

[2] نوفل، أحمد سعيد : أفاق العلاقات الأردنية – الفلسطينية.

https://www.google.ps/search?rlz=1C1NHXL_arPS710PS710&q 18-1-2018

البيروقراطي، ففي عام 1955 بلغت المساعدات المقدمة من الحكومة البريطانية للحكومة الأردنية (10.75) مليون جنيه استرليني، (1.5) مليون جنيه منها فقط كانت مساعدات اقتصادية، والباقي للجيش، تلك المساعدات لم توجه بهدف التشغيل الاستثماري الزراعي أو الصناعي، وإنما لامتصاص قوة العمل في الجيش والوظائف. كما شكلت الهجرات الفلسطينية من المناطق المحتلة 1948 إلى الضفتين الشرقية والغربية عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني، حيث أن المهاجرين كانوا مجردين من كل شيء، شكلوا حالة من البطالة الكاملة، خاصة وأن الضفة الغربية نفسها منطقة فقيرة من فلسطين، كان عدد كبير من العمالة فيها تعمل في المناطق المحتلة 1948. بعد حرب الـ 1948، سارعت طبقة التجار والعائلات الغنية لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع الحكم الأردني، وهو ما نتج عنه ضم الضفة الغربية إلى الأردن وتركزت استثمارات الفلسطينيين في الضفة الشرقية خاصة في التجارة والعمران. [1]

3.3.3 الاقتصاد الفلسطيني لفترة الاحتلال الإسرائيلي 1967- 1993

تمتد هذه الفترة من بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في الخامس من حزيران 1967، وتنتهي بتوقيع اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في أيلول 1993، وخلال هذه الفترة تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتشوهات ومشاكل عدة نتيجة للسياسات التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الفترة تمثلت في تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سعت سياسة الاحتلال لإعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، و لمنع منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية من خلال سياسة الجسور المفتوحة، بمعنى أن يقوم الفلسطينيون بتصدير البضائع عن طريق الأردن ومن ثم للعالم الخارجي، وفرض العديد من القيود التجارية وغير التجارية، والسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه المحلية والنهب المتواصل لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، الذي أدى بدوره إلى تراجع الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة. هذا إضافة إلى ما واجهه هذا القطاع من نقص في الخدمات الزراعية، وعدم وجود مؤسسات

[1] الاقتصاد الفلسطيني 18-1-2018 3:21م https://www.google.ps/search?q=%D8%A7%D9%82%D8

تمويل [1]، إضافة إلى تفتت الملكية الزراعية بسبب سوق العمل الإسرائيلي الذي أصبح ملاذاً أمام القوى العاملة الفلسطينية خصوصاً بعد توقف أسواق البلدان النفطية في استيعاب العاملين الفلسطينيين منذ أوائل الثمانينات، بحيث أصبح 40% من القوى العاملة في قطاع غزة و 25% من القوى العاملة في الضفة الغربية يعتمدون عليها بصورة مباشرة منذ أواسط الثمانينات ولغاية 1993 [2]، بحيث أصبح عدد العاملين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل حوالي 40% من حجم العمالة الفلسطينية خلال الأعوام من 1987 – 1993[3].

جدول (7) حجم العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي للأعوام 1987 – 1993 (ألف نسمة).

السنة	عدد العاملين	العاملون في المناطق الفلسطينية المحتلة	العاملون في مناطق السلطة الفلسطينية	نسبة العمالة في المناطق الفلسطينية المحتلة 1948 %
1987	277.7	108.9	168.8	39.2
1988	281.9	109.4	172.5	38.8
1989	279.5	104.9	174.6	37.5
1990	296.5	107.7	188.8	36.3
1991	287.5	97.8	189.7	34
1992	319.3	115.8	203.7	36.2
1993	315.8	83.8	232	26.5

المصدر : سرادح، خليل عطا : الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. 2012 م.ص16.

نلاحظ من الجدول السابق مدى ارتفاع نسبة العمالة الفلسطينية في " إسرائيل " عام 1987، لتبدأ هذه النسبة بالانخفاض خلال الفترة 1988- 1992 وذلك بسبب قيام الانتفاضة الفلسطينية الأولى،

---

[1] نصر، محمد : **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس ورام الله. 2003. ص4-6.

[2] عبد الله، سمير : **إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي.** رام الله. 2004. ص2.

[3] سرادح، خليل عطا : **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي.** مرجع سابق .ص16.

وما مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق ومنع الفلسطينيين من العمل في" إسرائيل " حتى وقتنا الحالي بحيث أصبح العمل يقتصر على سكان الضفة الغربية فقط.

تميزت الأجور في سوق العمل الإسرائيلي بالارتفاع مقارنة بأجور العمل في أراضي السلطة الفلسطينية الذي ساعد على اجتذاب أعداد متزايدة من العمال الفلسطينيين الأمر الذي زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي واتساع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية، وقد زاد الأمر سوءاً قطع العلاقات التجارية بين فلسطين والعالم الخارجي نتيجة الاحتلال وسياساته وقيوده التي كان يضعها أمام حركة البضائع والمنتجات الفلسطينية تحت ذرائع أمنية الأمر الذي حد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستفادة من فرص التصدير التي يمكن أن تتاح مع الدول العربية والمجاورة بالإضافة إلى نهب الموارد المالية التي كانت تتم عبر ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة [1]، الذي ساهم في تفكك العلاقات التجارية مع الدول العربية ودول العالم .

كما ساهمت السياسات التعسفية الإسرائيلية في هذه الفترة في تهميش القطاع الصناعي نتيجة وضع العراقيل أمام التراخيص الصناعية وفرض الضرائب على المؤسسات الصناعية، ووضع القيود على استيراد المواد الأولية والآلات للمصانع الفلسطينية، وقيود أمام الصادرات الوطنية. كما عملت سلطات الاحتلال على إغراق السوق المحلي الفلسطيني بالسلع الإسرائيلية الرخيصة منخفضة الجودة ، كما انهار القطاع الحرفي والصناعات الصغيرة الفلسطينية نتيجة المنافسة غير المتكافئة من المنتجات الإسرائيلية، ولم تبدأ الصناعة الفلسطينية التقليدية بالنهوض إلا بعد تحول الاقتصاد الإسرائيلي عن دعم الصناعات الغذائية والتقليدية منذ أواخر السبعينات الأمر الذي أدى إلى نهوض كل من الصناعات التقليدية المزودة لقطاع البناء والصناعات الغذائية لتلبية احتياجات السوق المحلي[2].

أما بالنسبة لقطاع الإنشاءات وبخاصة الإسكان، فقد زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع معدل التحويلات الخارجية وتحويلات العاملين في المناطق المحتلة، ونتيجة لعدم وجود بدائل مناسبة أخرى لفرص الاستثمار، لكن مساهمة هذا القطاع انخفضت إثر اندلاع الانتفاضة الأولى،

---

[1] العودة، صلاح – أحمد، رزق السيد : **دراسة بعنوان البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني**. 2008. ص5.

[2] عبد الله، سمير :**إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي**. مرجع سابق. ص 3.

واستمر يعاني من القيود التي وضعها الاحتلال على منح تراخيص البناء، وعدم توفر خدمات البنية التحتية. [1]

3.3.4 الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994- 2015

لقد شهدت هذه الفترة تغيرات سياسية كبيرة بعد اتفاقات أوسلو في سبتمبر 1993، بما في ذلك برتوكول التعاون الاقتصادي في ابريل عام 1994 التي فتحت هامشاً محدوداً لتغير ما مر به الاقتصاد الفلسطيني قبل هذه المرحلة، بحيث لم يستغل بصورة كاملة بحيث لم يتحرر الاقتصاد الفلسطيني من التشوهات التي تراكمت فيه خلال سنوات الاحتلال الطويلة، وبقى الاقتصاد الفلسطيني رهينة للبيئية السياسية والاقتصادية التي فرضت عليه بواسطة الاحتلال الاستعماري، الذي يتحكم بمفاتيح نموه [2] ، حيث استمرت السياسات والإجراءات التعسفية حتى بعد قيام السلطة الوطنية على أجزاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة واستلامها صلاحيات محدودة ومقيدة في بعض المناطق. ففي الفترة 1994 – 1999 حاولت السلطة الفلسطينية بعد قيامها في أيار عام 1994 تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني وركزت جهودها على تكوين القطاع العام وبناء مؤسسات الدولة، وتم إنشاء العديد من الوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد، التي عملت على استيعاب عدد لا بأس فيه من الأيدي العاملة والكوادر الفلسطينية وازداد التوظيف في القطاع العام، في حين كانت السلطة الفلسطينية مضطرة لتوفير عدد كبير من الوظائف للعاطلين عن العمل نتيجة عودة الكثير منهم من دول الخليج والخارج أو بسبب إجراءات الاحتلال التي تمنع العمل داخل خط الهدنة، كما عقدت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات الاقتصادية لتسهيل التجارة مع العالم الخارجي، على الرغم من عدم الاستفادة بشكل كبير من تلك الاتفاقيات [3]، نتيجة المعوقات التي واجهتها السلطة الفلسطينية من أهمها :

---

[1] نصر، محمد : **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**. مرجع سابق. ص 6.

[2] عبد الله، سمير : **إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي**. مرجع سابق. ص2.

[3] ملحم، غادة عبد الفتاح حسن : **التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2016. ص94

1. استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر مع العالم الخارجي، ما حد من إمكانية انتهاج سياسات تجارية مستقلة...
2. التزام السلطة الفلسطينية بموجب برتوكول باريس الاقتصادي بالسياسة التجارية والجمركية الإسرائيلية المصاغة وفقاً لمصالح الاقتصاد الإسرائيلي واحتياجاته، وبالتالي قلص إمكانية الاستفادة من التسهيلات الممنوحة بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول الأخرى.
3. خرق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للاتفاقيات المبرمة، ومواصلتها لسياستها في ظل محدودية قدرة السلطة في مواجهة نتائج تلك الخروقات.[1]

وعليه تحكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في طبيعة وأنماط الإنتاج الزراعية في الأراضي الفلسطينية مما يخدم مصالحها من خلال سياسات مالية وإدارية، بحيث تراجع هذا القطاع بشكل ملموس خلال الفترة 1994 – 2000 بسبب مصادرة قوات الاحتلال للأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ حجم الأراضي المصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 40 ألف دونم في عام 1999، ثم سيطرتها على مصادر المياه، وبالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نجد مدى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 12.3% عام 1994 إلى 9.5% عام 2000، كما عانى القطاع الصناعي من انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بسبب عدم قدرته على المنافسة وتحدي العقبات وأشكال الحصار والإغلاق، على الرغم من كونه أحد أهم الاستراتيجيات لعملية التنمية التي يجب تبنيها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريره من التشوهات التي لحقت به جراء ممارسات الاحتلال ، في حين نلاحظ تطور قطاع البناء والإنشاءات بسبب الطلب على المساكن لسد احتياجات العائدين بعد قدوم السلطة الفلسطينية وتوفير السكن الملائم لهم.[2]

---

[1] الجعفري، محمود، وآخرون. **السياسات التجارية الفلسطينية : البدائل والخيارات المتاحة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2002، ص 16.

[2] سرادح، خليل عطا : **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي**. مرجع سابق. ص 46 – ص48.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 اتجهت الأوضاع في اتجاه معاكس وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالانكماش في كافة المجالات الاقتصادية، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية التعسفية من اغلاقات متكررة والتي مارسها الاحتلال بحق العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المناطق المحتلة، بالإضافة إلى تدمير مقرات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية في قطاع غزة والمنشات الاقتصادية والمصانع، [1] وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الحقيقي (-10.01%) خلال الفترة 2000- 2002، ليرتفع بعد ذلك ليصل متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (11.40%) خلال الفترة 2003-2005، نتيجة لتخفيف القيود المفوضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة عند الجانب الإسرائيلي، ليعود أداء الاقتصاد الفلسطيني بالتراجع عام 2006 التي تلاشت معها مكاسب عامي 2004- 2005، [2] كل هذه الأمور أدت إلى التأثير سلبياً على القوة العاملة الفلسطينية، وازدادت حجم البطالة ومستويات الفقر بشكل كبير، وأثرت على الاقتصاد الفلسطيني كله سلبياً، بحيث تعد الفترة من عام 2006 إلى عام 2010 من أسوأ الفترات التي مرت على الاقتصاد الفلسطيني والتي أثرت بشكل كبير على أداء الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الحصار على قطاع غزة بعد فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية الذي شمل كافة مناحي الحياة لقطاع غزة، من إغلاق المعابر وتدمير البنية التحتية وشبكة الكهرباء وفرض الحصار على تحويل الأموال على قطاع غزة، بما في ذلك الانقسام الداخلي بين شطري الضفة والقطاع وتشكل حكومتين الذي زاد الأمر سوءاً، بحيث انخفضت مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي في إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة.[3]

كما نلاحظ من الجدول (8) أن معدلات البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية مرتفعة وخصوصاً بعد حالة الانقسام التي شهدتها مناطق السلطة الفلسطينية بحيث نجد أن معدل البطالة ارتفع في

---

[1] نفس المرجع السابق . ص 49.

[2] حمدان، بدر شحادة : **أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين** مجلة جامعة الأزهر بغزة. العدد (1). المجلد (15). عدد الصفحات 31. ص32.

[3] سرادح، خليل عطا : **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي**. مرجع سابق. ص 53.

عام 2008، نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزة الذي عطل جميع المجالات الاقتصادية، لتهبط بعد ذلك لنتيجة لبرنامج الإصلاحات المالية والإدارية التي تبنتها السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من مجهودات السلطة الفلسطينية في تخفيف المعاناة التي تواجهها القطاعات العامة وتنفيذ برامج فرص العمل والتدريب وتوزيع المساعدات وتوزيع مخصصات للعاطلين عن العمل بالتنسيق مع الجهات الدولية ، إلا أنها لم تستطيع تقديم حلول حقيقية لمواجهة الكثير من التحديات.

جدول (8) : نسبة البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية للأعوام 1994 – 2010.

السنة	الضفة الغربية %	قطاع غزة %	مناطق السلطة الفلسطينية %
1994	22	46	31
1995	13.9	29.4	18.2
1996	19.6	32.5	23.8
1997	17.3	26.8	20.3
1998	11.5	20.9	14.4
1999	9.5	16.9	11.8
2000	12.1	18.7	14.1
2001	21.1	34.2	25.2
2002	28.2	38	31.3
2003	23.8	29.2	25.6
2004	22.9	35.4	26.8
2005	20.3	30.3	23.5
2006	18.6	34.8	23.6
2007	17.7	29.7	21.5
2008	19	40.6	26
2009	17.7	38.6	24.6
2010	17.2	37.8	23.7

المصدر :- سرادح، خليل عطا : الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. 2012 م.ص54.

وما بعد عام 2010 حتى عام 2015 شهد الاقتصاد الفلسطيني انتعاشاً، حيث اعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات والمعونات الخارجية، وليس على نمو القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

ويلاحظ أن أهم ما يميز الاقتصاد الفلسطيني هو الموارد البشرية المتاحة، والاقتصاد الفلسطيني وإن كان ضعيفاً بموارده، إلا أنه غني بالموارد البشرية التي نعتمد عليها في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة. غير أن هذه الموارد البشرية رغم كفاءتها، تعاني من البطالة وبنسب مرتفعة تصل حسب تقرير مسح القوى العاملة الفلسطينية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2016 إلى 26.9 % في الأراضي الفلسطينية (18.2% في الضفة الغربية و 41.7% في قطاع غزة) والتي تعد مرتفعة نسبياً عن العام السابق 2015 والتي كانت تشكل ما نسبتها 25.9% [1]، حيث يعمل الاقتصاد الفلسطيني في بيئة محلية تغيب فيه الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة، مع غياب سيادة القانون واستغلال القضاء. ولهذا العامل لم يمكن الاقتصاد من تجاوز التحديات الخارجية و استغلال أمثل للموارد البشرية والمادية المحدودة. [2]

3.4 واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة في الضفة الغربية

تمثل المشاركة الاقتصادية للمرأة أحد أبرز القضايا المتعلقة بدراسة أوضاع النساء ومشاركتها بالقوى العاملة، لما لهذه المشاركة من أهمية في تعزيز دور المرأة، باعتبارها عنصر بشري فاعل وعامل لا بد من استغلال جهوده. وعلى الرغم من دخول المرأة إلى سوق العمل يعد عاملاً فعالاً، إلا أنها ما زالت تواجه كغيرها من فئات المجتمع العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أن درجة معاناتها تعلو عن تلك التي يمر بها الرجل وذلك قد يعود لعدة عوامل منها تلك الموجه لها من قبل سلطات الاحتلال التي لا تختلف عن تلك التي يمر بها الرجل، بالإضافة إلى التحديات الثقافية التي تعود للمجتمع الفلسطيني الذي تسود فيه المعايير والقيم الذكورية.

إن أوضاع المرأة في مناطق السلطة الفلسطينية ما زالت تعاني من العديد من المعوقات فمازالت تعاني من ظروف سياسية صعبة بسبب الاحتلال الاستيطاني الذي سيطر على موارد دولة فلسطين وفرض القيود على السكان الفلسطينيون حتى اللحظة الحالية، بحيث شهدت الفترة بعد عام 1948 كارثة على المجتمع الفلسطيني بسبب التشرد والتهجير وما حل بالفلسطينيين من هجرة وتأثر القاعدة الاقتصادية والاجتماعية ، في حين كان المجتمع الفلسطيني ما قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1948

---

[1] https://www.alaraby.co.uk/economy/البطالة في فلسطين
18-10-2017 2:06ص

[2] https://www.researchgate.net/مشكلة البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية
19-10-2017 12:26 م

يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى وما بعد ذلك العام فقد أغلبية الشعب الفلسطيني وسيلة الإنتاج الأساسية وهي الأرض وتحول الفلاح قسراً إلى عامل في ورش البناء أو الأعمال غير الرسمية أو لعاطل عن العمل . وقد تأثرت المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية بهذا الواقع، فوجدت نفسها في مواجهة أوضاع الفقر والتشرد وفقدان المنزل، فكان عليها أن تتحمل عبء حماية الأسرة ومواجهة المسؤوليات الجديدة، مما أدى إلى خروجها من البيت إلى العمل. إلا أن طرق المرأة لميدان العمل لم يكن مصحوباً بمستوى من الخبرة أو إتقان العمل في مهنة معينة، فغالبية النساء لم يجدن سوى أعمال الفلاحة والأعمال المنزلية، ولهذا اضطرت إلى مزاولة أعمال هامشية من اجل الحصول على المال وبأجر زهيد. وفي بداية الستينات هاجر قسم من الفتيات اللواتي حصلن على مستوى من التعليم إلى بلدان الخليج على وجه الخصوص، فبدأ يتحسن عمل المرأة ودخلن مجالات أوسع وتحسن مستوى الدخل، ومع ذلك بقيت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية متدنية والتي شكلت ما نسبته 8.2% عام 1961. وكانت المجالات المتاحة لعمل المرأة قليلة بحكم القوانين أو الأحوال الاجتماعية بتلك الأنشطة الاقتصادية، ومنها نظام انتقاء المعلمات في وزارة التربية والتعليم الأردنية لسنة 1965 مثلاً الذي يحظر قبول معلمات في الوزارة من المتزوجات، وينهي خدمات كل معلمة في حال زواجها. كما أن نظام استخدام الممرضات في القوات المسلحة لعام 1963 اشترط أن تكون المرأة عزباء أو أرملة أو مطلقة لتلتحق بها، وبهذه القوانين حرمت المتزوجات من إيجاد فرص عمل لهن في قطاعين حكوميين هامين. بحيث كانت مهنتي التعليم والتمريض الأكثر قبولاً لدى المجتمع الفلسطيني عموماً والمرأة خصوصاً. كما كانت العديد من القطاعات الاقتصادية حكراً على الذكور بشكل تام أو شبه تام، فقطاع البناء كان يعمل به 100% من الذكور والمواصلات 99% والتجارة 95% والصناعة 90% للعام 1967، وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة ولذلك نشطت الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى الدول العربية، فكانت النساء تهاجر مع عائلاتها لتجد وظائف لها هناك، على الرغم أن غالبية النساء كانت تعمل في المجال الزراعي إلى جانب عائلتها، بحيث شكلت الزوجة والإناث والأبناء ما نسبته 48% من حجم قوة العمل الزراعي عام 1967 والذي تغير عما كان عليه بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 نتيجة للظروف السياسية التي واجهتها الأراضي الفلسطينية من سيطرة على الأراضي الزراعي وسكانها ومن التهجير سواء التهجير القسري أو الاختياري.

كان الإطار الاقتصادي العام للضفة الغربية يخضع لسياسة الإلحاق والاستغلال الإسرائيلي، ففقدان الحرية السياسية يجعل الاتجاهات الاقتصادية الحرة محددة بشروط وضوابط متطلبات تخدم اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، في حين كان اقتصاد الضفة الغربية اقتصاداً زراعياً نشطت فيه الحرف والصناعات التحويلية فيما بعد عام 1967 إلى جانب الصناعات القديمة (الزيوت والصابون) اعتماداً من المواطنين للحماية الوطنية، بحيث اصطدمت هذه الصناعات بضعف السوق المحلي وفقدان الأسواق الخارجية إضافة إلى أسعار السوق الإسرائيلي التي وضعت الصعوبات أمام هذه الصناعات و العمالة الممكن تشغيلها، فيما يعاني القطاع الزراعي الضغط من خلال محدودية السوق والضغط باتجاه الزراعات الصناعية المكملة للاقتصاد الإسرائيلي، ونتيجة لارتفاع تكلفة المعيشة وعراقيل التمويل للصناعات المحلية، مما دفع أعداد متزايدة من العاملات للعمل في قطاع الخدمات.

الجدول (9): نسبة مساهمة الإناث 14 سنة فأكثر في قوة العمل، للأعوام 1968، 1973، 1977 في الضفة الغربية.

السنة	داخل قوة العمل			خارج القوى العاملة	نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل %
	النساء العاملات	النساء العاطلات عن العمل	المجموع		
1968	13,000	900	13,900	153,900	8.3
1973	19,200	100	19,300	155,900	11.0
1977	23,300	300	23,600	172,500	12.0

المصدر :- ديب،صالح، فرج الله. المرأة الفلسطينية والإنتاج. دار المنظومة. مج 2. ع17،18. عدد الصفحات 20، 1980. لبنان، ص 128 .

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة المرأة في قوة العمل بلغت عام 1977 ما نسبته 12 %، أي ما يعادل 24000 امرأة مقابل 172500 لا يساهمن في النشاط الاقتصادي، على الرغم أن نسبة النساء المساهمات في النشاط الاقتصادي ارتفعت من عام 1967 إلى عام 1977، فإن هذه الزيادة مخادعة بسبب زيادة النساء(14سنة فأكثر) المؤهلات لدخول سوق العمل بحيث وصلت لنفس الفترة

29000 امرأة، أي أن الاقتصاد الفلسطيني تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي أصبح غير قادر على امتصاص كامل العمالة المتوفرة.أما العاملات فعلاً عام 1977 فيتوزعن على قطاعات الزراعة 15,200 امرأة و2,500 امرأة في قطاع صناعة التعدين و4,600 في مجال الخدمات العامة و 400 في مجالات أخرى، أي أن قرابة70% من النساء العاملات يعملن في مجال الزراعة.[1]

تعبر القوى العاملة المشاركة عن مدى التوجه العام نحو المساهمة الفعلية في عملية الإنتاج من بين مجموع السكان ، و كما يتضح من الجدول رقم (10) أن معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في الضفة الغربية كنسبة مئوية من قوة العمل خلال الفترة 1995 – 2013 لم تتجاوز عند أعلى مستوياتها 19 %. فقد تراوحت بين 12.1% عام 2001 و 19.0% عام 2011.

[1] ديب،صالح، فرج الله : **المرأة الفلسطينية والإنتاج**. دار المنظومة. مج 2. ع17،18. عدد الصفحات 20، 1980. لبنان. ص 128–129 .

جدول (10) معدلات مشاركة القوى العاملة (النشطين اقتصادياً) في أراضي السلطة الفلسطينية للأعوام (1995 – 2010) بالنسبة المئوية.

السنة / الجنس	مناطق السلطة الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1995*	66.9	11.2	67.5	13.8	62.2	8.2
1997	69.0	11.5	70.2	13.9	64.6	8.9
1999	70.7	12.3	71.9	14.3	67.4	9.3
2000	69.5	12.9	72.4	14.1	63.4	10.6
2001	66.8	10.4	69.6	12.1	58.5	7.0
2002	64.5	10.5	66.2	12.6	61.2	6.4
2003	66.5	12.8	67.5	14.8	64.6	9.2
2004	65.9	13.5	67.6	15.9	62.6	9.1
2005	66.5	13.5	68.4	15.9	63.1	9.1
2006	66.7	14.6	68.8	18.1	63.0	8.1
2007	67.1	15.7	68.6	18.3	64.4	11.0
2008	66.6	15.3	68.1	17.3	63.9	11.7
2009	67.0	15.5	69.5	17.4	62.5	12.2
2010	66.8	14.7	69.51	17.2	62.1	10.2
2011**	68.7	16.6	71.4	19.0	63.9	12.4
2013***	69.3	17.3	71.3	18.0	65.8	16.0

المصدر :-

* العجلة، مازن صلاح ***: المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية*. **مجلة جامعة الأزهر**. غزة. العدد 1/ 2012. 33. ص143. (1995-2010)

****الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012**. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2012. رقم "13". رام الله – فلسطين. ص121.

*****الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014**. مسح القوى العاملة الفلسطينية :التقرير السنوي: 2013. **رام الله – فلسطين**. ص 60-63.

كما يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك فجوة كبيرة بين معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الإناث ومثيلتها عند الذكور، كما تبين أن معدل مشاركة النساء منخفضة بشكل كبير سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وذلك بمقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الدول العربية والتي بلغت

28.2% في المتوسط العام لعام 2008. حيث بلغت في كل من تونس، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، المغرب 32%، 39.8%، 41.3%، 30.3%، 37.5%، 28.5% على التوالي لعام 2009.[1]

3.5 تطور مشاركة المرأة في سوق العمل زمنياً ومكانياً في الضفة الغربية

3.5.1 تطور حجم القوى العاملة الفلسطينية

تمثل القوى العاملة كما يعرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني النشيطون اقتصادياً، وتشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل. وهم يمثلون الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات، بالإضافة للأفراد الذين يبحثون عن عمل بنشاط في فترة محددة. وتشير بيانات مسوح القوى العاملة الفلسطينية إلى تطور أعداد القوى العاملة، حيث بلغ عدد القوى العاملة عام 1997 نحو 30,025(25,673 للذكور،و 4,352 للإناث) في مناطق السلطة الفلسطينية ، بحيث توزعت أعداد القوى العاملة الفلسطينية حسب المناطق بواقع 22,104 في الضفة الغربية (18,440 للذكور و 3,664 للإناث) و 7,921 في قطاع غزة (بواقع 7,233 للذكور وما تبقى للإناث)، في حين شكل عدد العاملين من مجموع القوى العاملة لنفس العام في مناطق السلطة الفلسطينية ما يقارب 24,074 (بواقع 20,556 للذكور و 3,518 للإناث) بحيث يتوزع عدد العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 18,287(بواقع 15,254 للذكور وما تبقى للإناث) في الضفة الغربية و5,787 (بواقع 5302 للذكور و485 للإناث) في قطاع غزة، وما تبقى من مجموع القوى العاملة هم الأفراد العاطلين عن العمل والباحثين عنه.

في حين قد بلغ عدد الأفراد خارج القوى العاملة 43,310 في مناطق السلطة لعام 1997 بواقع 28,953 في الضفة الغربية (7,416 للذكور و 21537 للإناث) و 14,357 في قطاع غزة.لتزداد أعداد القوى العاملة الفلسطينية عام 2007 لتصل إلى 36,799 في مناطق السلطة الفلسطينية (بواقع

[1] العجلة، مازن صلاح : **المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات**. مجلة جامعة الأزهر بغزة. المجلد14.العدد 1. 2012، ص 144.

29,625 للذكور و 7,174 للإناث) لتتوزع حسب المناطق بواقع 25,739 في الضفة الغربية (20,316 للذكور و5,423 للإناث) و 11,060 في قطاع غزة (بواقع 9,309 للذكور وما تبقى للإناث)، في حين شكل عدد العاملين من مجموع القوى العاملة لنفس العام في مناطق السلطة الفلسطينية ما يقارب 28,663(بواقع 22,754 للذكور و 5,909 للإناث) بحيث توزع عدد العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 20,991(بواقع 16,384 للذكور وما تبقى للإناث) في الضفة الغربية و 7,672 (بواقع 6,370 للذكور و1,302 للإناث) في قطاع غزة، وما تبقى من مجموع القوى العاملة هم الأفراد العاطلين عن العمل والباحثين عنه.

أما خلال مسح القوى العاملة لعام 2015 م فقد انخفض عدد الأفراد داخل القوى العاملة إلى 36,652 في مناطق السلطة الفلسطينية (بواقع 28,972 للذكور و 7,680 للإناث)عام 2015 بواقع 22,975 في الضفة الغربية (18,267 للذكور وما تبقى للإناث) و 13,677 (بواقع 10,705 للذكور وما تبقى للإناث)في قطاع غزة. في حين شكل عدد العاملين من مجموع القوى العاملة لنفس العام في مناطق السلطة الفلسطينية ما يقارب 27,237 (بواقع 22,418 للذكور و4,819 للإناث) بحيث يتوزع عدد العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبواقع 19,230 (بواقع 15,659 للذكور و3,571 للإناث) في الضفة الغربية و 8,007 (بواقع 6,759 للذكور و1,248 للإناث) في قطاع غزة، وما تبقى من مجموع القوى العاملة هم الأفراد العاطلين عن العمل والباحثين عنه. في حين قد بلغ عدد الأفراد خارج القوى العاملة 45,719 في مناطق السلطة لعام 2015 بواقع 28,855 في الضفة الغربية (7,723 للذكور و 21,132 للإناث) و 16,864 في قطاع غزة.

لقد شهدت القوى العاملة الفلسطينية نمواً مواكباً للنمو السكاني والازدهار الاقتصادي، حيث كان حجم قوة العمل قبل ذلك محدوداً مقتصراً على المهن التقليدية المتمثلة بالزراعة والري والحرف اليدوية البسيطة.

يتضح من الجدول رقم (11) أن معدلات مشاركة الأفراد في القوى العاملة (العاملون والعاطلون عن العمل) في مناطق السلطة الفلسطينية كنسبة مئوية خلال الفترة 1997-2015 لم تتجاوز عند أعلى مستوياتها 44.5 % من مجموع القوى العاملة 15 سنة فأكثر،و النسبة الباقية فتتمثل في

الأفراد خارج القوى العاملة فهي تشمل على ربات البيوت والطلاب وكبار السن.و الملاحظ لهذه النسب يجد أن فئة المشاركين في القوى العاملة أقل بكثير من فئة خارج القوى العاملة، وهذا يعود إلى خصوصية الوضع الفلسطيني حيث ترتفع نسبة ربات البيوت اللواتي لا يعملن إضافة إلى الطلبة الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أثناء دراستهم .

نلاحظ من بيانات الجدول(11) وجود تفاوت كبير وواضح بمشاركة القوى العاملة بين الجنسين بحيث ترتفع مشاركة الذكور مقارنة بمشاركة الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتساهم عدة عوامل في الحد من انخراط المرأة في سوق العمل وفي تقييد التنوع الوظيفي المتاح أمام المرأة. فبالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة، تلعب بعض التقاليد السائدة في غالبية المجتمعات العربية دوراً رئيسياً في تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ ما زالت تركز على أن حياة المرأة النموذجية ومساهمتها الرئيسية في المجتمع هي في دورها كأم وزوجة في أسرة يعيلها الرجل. وقد أدت هذه المفاهيم إلى إضعاف اهتمام المرأة باستقلاليتها الاقتصادية وقللت من أهمية العمل في حياتها، وحصرت قيمته كمورد رزق لإعالة الأسرة، وليس كفرصة لتنمية مواهبها وقدراتها وتوسيع آفاقها وبلورة شخصيتها.

وبمقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية عام 2007 مع بيانات القوى العاملة السعودية في دورته الثانية الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عام 2007، تبين أن نسبة القوى العاملة المشاركة من الذكور قد بلغت ما نسبتها 74.1% من إجمالي عدد الذكور في سن العمل (15 سنة فأكثر) في حين بلغت نسبة الإناث المشاركات 17.8% من مجموع الإناث (15 سنة فأكثر) في السعودية [1] فنجد بهذا أيضاً التفاوت المشار إليه في معدل المشاركة الاقتصادية بين الجنسين، بحيث بلغت نسبة مشاركة الذكور لنفس السنة في الضفة الغربية 66.9% من مجموع الذكور(15 سنة فأكثر) و ما نسبته 18.6% للإناث من مجموع الإناث في سن العمل، بحيث تتفق الدولتان على التباين في المشاركة الاقتصادية حسب الجنس وهذا يعود إلى تشابه الظروف الاجتماعية بين المنطقتين بحيث تتمسك كلتاهما بالعادات والتقاليد التي تقيد عمل المرأة وتمنعها من

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات . وزارة الاقتصاد والتخطيط. **بحوث القوى العاملة**. المملكة العربية السعودية. 2007. جدول (1). ص 44.

الخروج للعمل، ولكن عند النظر إلى معدلات المشاركة للإناث في كلتا الدولتين نجد بأن معدل مشاركة المرأة في الضفة الغربية في سوق العمل مرتفع مقارنة بمشاركة المرأة السعودية رغم أنها تشترك بنفس الظروف الاجتماعية التي تقيد حركتها إلا أنها تزاد بذلك في المملكة السعودية عن غيرها من البلدان ولا ننسى أن طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني يختلف تماماً عن غيره من البلدان العربية الذي أجبر المرأة الفلسطينية اللجوء للعمل وتحمل جزء من مسؤولية المنزل .

تصل معدل مشاركة الأفراد (15 سنة فأكثر) في السعودية إلى 54.0 % عام 2015، بحيث تتوزع حسب الجنس بما نسبته 77.6% لذكور و 21.4% للإناث [1]، وتعد هذه النسب منخفضة مقارنة بمسح القوى العاملة الفلسطينية عام 2015 في مناطق السلطة الفلسطينية كما هو موضح من بيانات الجدول رقم (11).

ويجدر بنا الإشارة أن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات تتفق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعريفهم للقوى العاملة وهم الأفراد 15 سنة فأكثر والتي تضم المشتغلين أو العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى المصطلحات الأخرى الخاصة بالقوى العاملة مثل مصطلح المشتغلون والمتعطلون والسكان غير النشطين اقتصادياً (خارج القوى العاملة) والمهنة والنشاط الاقتصادي.

[1] الهيئة العامة للإحصاء. **مسح القوى العاملة**. المملكة العربية السعودية. 2015، النصف الثاني. مرجع سابق.

جدول (11) التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في مناطق السلطة الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل والجنس والمناطق، 1997، 2007، 2015.

السنة	العلاقة بقوة العمل	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع		
		ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
1997	داخل القوى العاملة (النشطين اقتصادياً) منهم :	71.3	14.5	43.3	64.4	6.2	35.6	69.2	12.0	40.9
	العاملين	59.0	12.0	35.8	47.2	4.4	26.0	55.4	9.7	32.8
	العاطلين عن العمل	12.3	2.5	7.5	17.2	1.8	9.6	13.8	2.3	8.1
	خارج القوى العاملة	28.7	85.5	56.7	35.6	93.8	64.4	30.8	88.0	59.1
	المجموع	100 25,856	100 25,201	100 51,057	100 11,229	100 11,049	100 22,278	100 37,885	100 36,250	100 73,335
2007	داخل القوى العاملة (النشطين اقتصادياً) منهم :	66.9	18.6	43.2	59.9	11.9	36.5	64.5	16.3	40.9
	العمالة	53.9	15.8	35.2	41.0	8.8	25.3	49.5	13.4	31.9
	العاطلين عن العمل	12.9	2.8	8.0	18.9	3.0	11.2	15.0	2.9	9.1
	خارج القوى العاملة	33.1	81.4	56.8	40.1	88.1	63.5	35.5	83.7	59.1
	المجموع	100 30,383	100 29,206	100 59,589	100 15,541	100 14,740	100 30,281	100 45,924	100 43,946	100 89,870
2015	داخل القوى العاملة (النشطين اقتصادياً) منهم :-	70.3	18.2	44.3	69.1	19.8	44.8	69.8	18.8	44.5

	العمالة	60.3	13.8	37.1	43.6	8.3	26.2	54.0	11.8	33.1
	العاطلين عن العمل	10.0	4.4	7.2	25.5	11.5	18.6	15.8	7.0	11.4
	خارج القوى العاملة	29.7	81.8	55.7	30.9	80.2	55.2	30.2	81.2	55.5
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100
		25,990	25,840	51,830	15,497	15,044	30,541	41,487	40,884	82,371

المصدر: من عمل الباحثة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسح القوى العاملة الفلسطينية 1997، ومسح القوى العاملة الفلسطينية 2007، و مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

3.6 يقيس معدل النشاط الاقتصادي نسبة السكان الذين يعملون فعلاً إلى عدد السكان الإجمالي.

وتعرف بمعدل النشاط الاقتصادي الإجمالي أو الخام. إلا أن هذا المعدل لا يعبر بدقة عن المشاركة الاقتصادية حسب الجنس، ويتأثر بارتفاع وانخفاض معدلات الخصوبة وما تحدثه من اتساع وضيق في قاعدة الهرم السكاني ولتلافي عدم الدقة نلجأ إلى معدل النشاط

الاقتصادي الفعلي والذي يتحدد من خلال نسبة عدد العاملين والعاطلين عن العمل إلى عدد السكان في سن العمل (القوة البشرية) [1].

كما أن فئة المشاركين في القوى العاملة تتجزأ إلى فئتين الأولى فئة العاملين والتي نلاحظ أن نسبتها قد انخفضت في مناطق السلطة الفلسطينية خلال عام 2007 عما كان عليه الحال عام 1997 ليعود بعد ذلك بالارتفاع عام 2015 وهو ما نجده في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويأتي ذلك نتيجة حركة نشطة تمثلت في مشاريع تشغيل مؤقتة قامت بها المؤسسات الدولية استجابة للأوضاع المأساوية التي كان يعاني منها السكان، وقد أسفرت هذه المشاريع عن إتاحة فرص عمل مؤقتة .

كما يلاحظ وجود تغيرات جذرية على مستوى النوع، ومن أهم هذه التغيرات في تركيبة القوى العاملة نشاط الإناث الذي بدأ في التزايد خلال الفترة 1997- 2015 في مناطق السلطة الفلسطينية وذلك بفعل استفادة الإناث من التعليم وتشجيع التعليم وخاصة التعليم العالي وزيادة أعداد الخريجات وتزايد الوعي الاجتماعي بأهمية دور الإناث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من الموروث الاجتماعي الذي كان يقيد عملها في خارج المنزل، وتأخر سن الزواج، كل ذلك أدى إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال خروجها إلى سوق العمل بهدف مساعدة الرجل في الحياة المعيشية , إضافة إلى تحسين ظروف سوق العمل أمام النساء في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في ظل إصدار القوانين التي تحمي حقوق النساء العاملات , ومع ذلك وعلى الرغم من الزيادة في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، إلا أن مشاركة الذكور تشكل أربعة أضعاف مشاركة الإناث.

---

[1] مكتب العمل الدولي. **قياس السكان الناشطين اقتصادياً والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان : دليل**. نيويورك. 2011. ص 57.

في حين نلاحظ أن معدلات البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية ارتفعت خلال الأعوام الثلاث، و من حيث المناطق، فنجد أن معدلات البطالة في قطاع غزة استمرت بالارتفاع على طول الفترة 1997 - 2015 ويعود ذلك لما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل , مما أدى إلى زيادة معدل البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية على الرغم من قيام السلطة الفلسطينية في بداية تأسيسها باتخاذ التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية وفرض الحصار و القيود على حركة البضائع والسكان، ومع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 اتجهت الأوضاع في اتجاه مخالف وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالانكماش في كافة المجالات الاقتصادية، كما اتسمت هذه الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي وانخفاض الاستثمار في مناطق السلطة ، أما بالنسبة لمعدل البطالة في الضفة الغربية تبين أنها استمرت بالارتفاع حتى عام 2007 ثم يعود بالانخفاض عام 2015 بسبب انخفاض نسبة العاطلين الذكور عن العمل، كما اتسمت الفترة 1997- 2007 بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي وانخفاض الاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وامتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية أما بعد عام 2007؛ شهدت المنطقة حالة من الاستقرار النسبي، وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مع إبقاء الحصار مفروض على غزة.

فمن الواضح أن الفجوة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة كانت كبيرة خلال الفترة، وظل المعدل في قطاع غزة أعلى بكثير منه في الضفة الغربية ويعود السبب في هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة ومنع وصول العمال لأماكن عملهم إلى المناطق المحتلة عام 1984 و قدرة اقتصاد الضفة الغربية على استيعاب العملة أكبر منها في القطاع .

وبمقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث معدل العمالة في الضفة الغربية والبالغة نسبتها 31.4 % من مجموع السكان (15 سنة فـأكثر) مع بيانات مسح القوى العاملة في اليمن لعام 2013-2014 والبالغة نسبتهم 31.4% من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) بواقع

57.3% للذكور من مجموع الذكور في سن العمل (15 سنة فأكثر) و 4.5% للإناث من مجموع الإناث (15 سنة فأكثر)[1]، نجد أن معدل العمالة في الضفة الغربية مرتفع مقارنة مع دولة اليمن ولكلا الجنسين باعتبار اقتصاد اليمن اقتصاد ضعيف وغير متطور ويعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية لما يعانيه من صعوبات أمنية وسياسية كبيرة الأمر الذي أثر على سوق العمل، حيث أن فشل السياسات الاقتصادية مما انعكس على تشوهات الاقتصاد اليمني بالإضافة إلى الاعتماد على قطاع النفط وتراجع القطاعات الإنتاجية انعكس على سوق العمل، بحيث أدى ارتفاع عدد السكان في سن العمل من 10.8 مليون عام 2004 إلى 13.4 مليون خلال الفترة 2013- 2014، وازدياد أعداد العاملين من 32.9% عام 2004 إلى 42.3% خلال الفترة (2013- 2014) من جهة [2]، وزيادة النمو السكاني من جهة أخرى لم يمكن معدل التشغيل من مواكبة هذه الزيادة والقدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل ، أما معدل البطالة بلغت في اليمن 13.5% بواقع 12.3% للذكور و 26.1% للإناث [3]، وبذلك ترتفع مقارنة مع مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 والبالغ معدل البطالة في مناطق السلطة ما نسبته 11.4% من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) للأسباب سابقة الذكر.

---

[1] **مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013- 2014** / منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت، 2015، جدول (1)، ص 68.

[2] http://www.alhayat.com/article/865248سوق العمل في اليمن تواجه تحديات صعبة 10:54 2018-7-7م

[3] **مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013**،. مرجع سابق. جدول (1)، ص 68.

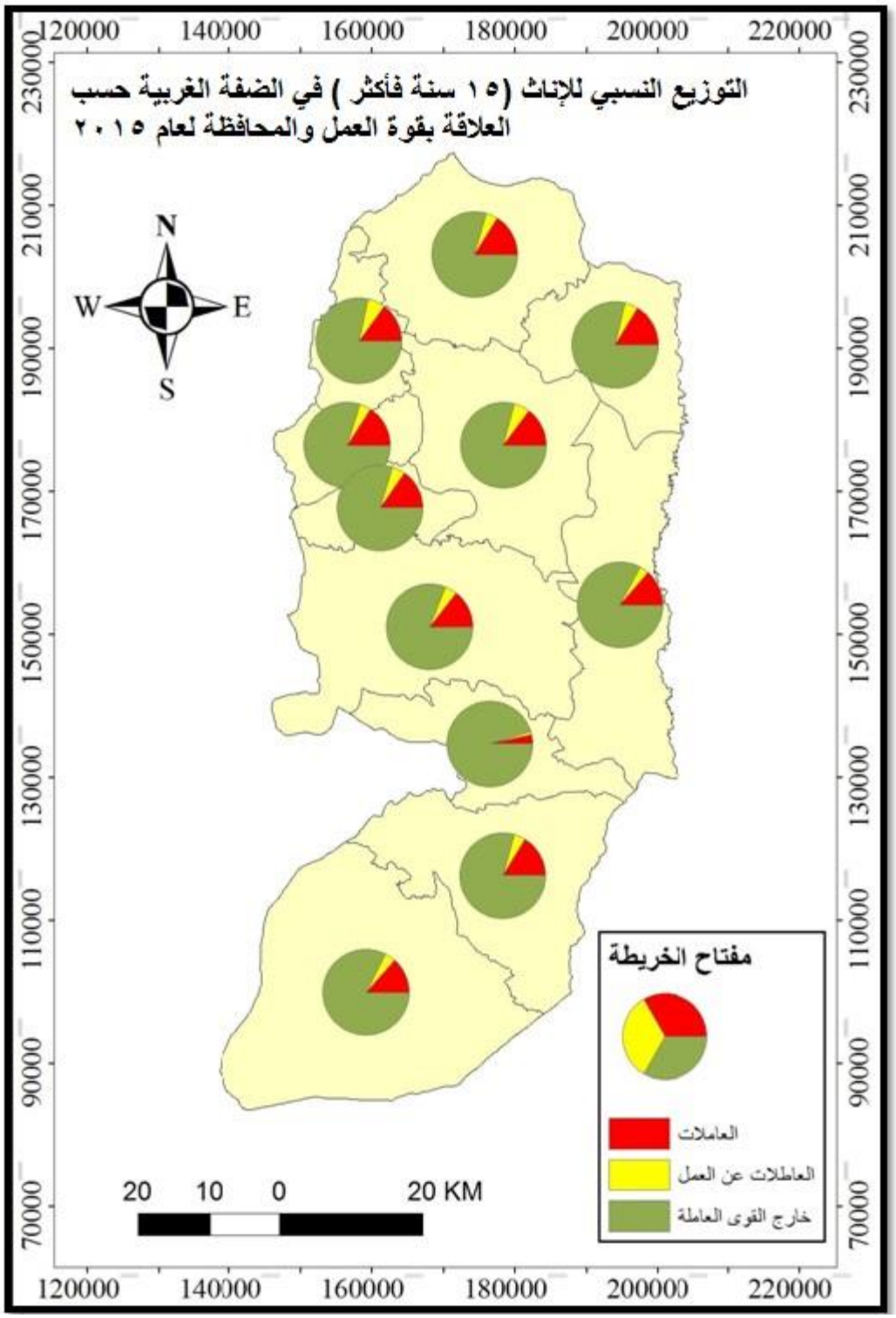

خارطة (2) التوزيع النسبي للإناث (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل والمحافظة لعام 2015.

المصدر : من عمل الباحثة، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

3.6.1 التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في الضفة الغربية

تأتي أهمية دراسة التوزيع الجغرافي لحجم القوى العاملة في محافظات الضفة الغربية وذلك من أجل إلقاء الضوء على تركز القوى العاملة ومشاركتهم حسب المحافظة ونوع التجمع وتحديد المحافظات التي يتركز فيها أكبر حجم للقوى البشرية النشيطة اقتصادياً من إجمالي القوة البشرية في سن العمل (15 سنة فأكثر) دون الأخرى من أجل توجيه المخططين وراسمي السياسات والمستثمرين لتوجيه سياساتهم التنموية تجاه المحافظات التي تتوفر فيها زيادة في النشطين اقتصادياً ومحاولة تحديد العوامل التي تسهم في توفير القوى العاملة في منطقة دون أخرى.

عند دراسة نسبة المشاركة في القوى العاملة (النشطين اقتصادياً) للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المحافظات نجد أنها بلغت أعلى مستوياتها في محافظة الخليل تليها محافظة نابلس ثم محافظة جنين من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية لعام 2015، وتبلغ اقل مستوى مشاركة لهذه القوى العاملة في محافظة أريحا، وهذا ينطبق على توزع القوى العاملة المشاركة حسب الجنس، بحيث تشكل أعلى نسبة مشاركة للذكور في محافظة الخليل باعتبارها أكبر محافظة في الضفة الغربية من حيث المساحة والسكان والنشاط الاقتصادي، وفي المقابل يسود في الخليل أعلى معدلات البطالة في الضفة الغربية لما تعانيه من ارتفاع معدلات الفقر مقارنة بغيرها من محافظات الضفة، في حين تشكل أقل مشاركة لهم في كل من محافظة أريحا والأغوار تليها محافظة سلفيت، وهو ما نجد عليه الحال عند الإناث كما هو موضح الخارطة (3). في حين يتوزع الأفراد خارج القوى العاملة حسب المحافظات بحيث تحتل محافظة الخليل ثم محافظة بيت لحم أعلى نسبة للأفراد خارج القوى العاملة.

جدول (12) : التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس والمحافظة والعلاقة بقوة العمل، لعام 2015.

المحافظة / الجنس	النشطين اقتصادياً									خارج القوى العاملة (غير النشطين اقتصادياً)%		
	داخل القوى العاملة %			عاملين %			عاطلين عن العمل %					
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
جنين	11.9	12.6	12.1	12.0	13.1	12.2	11.3	11.3	11.3	10.7	10.9	10.8
طوباس	6.5	7.3	6.7	6.3	7.4	6.6	7.4	6.9	7.3	5.5	6.0	5.9
طولكرم	8.6	10.2	9.0	8.7	9.5	8.9	8.1	12.7	9.5	8.7	8.4	8.5
نابلس	12.3	13.7	12.6	12.5	12.8	12.5	11.3	16.4	12.8	9.6	11.7	11.1
قلقيلية	7.6	6.9	7.5	8.0	7.3	7.8	5.6	5.9	5.7	5.1	6.2	5.9
سلفيت	5.7	6.0	5.7	5.8	5.9	5.8	5.1	6.2	5.5	5.6	5.2	5.3
رام الله	8.8	9.1	8.8	8.4	8.9	8.5	11.0	9.5	10.5	8.8	8.6	8.6
أريحا والأغوار	4.7	4.9	4.7	4.8	5.2	4.9	3.9	4.0	3.9	5.6	5.2	5.3
القدس	5.9	2.6	5.2	5.9	2.5	5.3	5.5	2.8	4.7	15.8	11.7	12.8
بيت لحم	9.0	10.0	9.2	9.4	10.5	9.6	7.0	8.3	7.4	9.5	8.6	8.8
الخليل	19.0	16.7	18.5	18.2	16.9	17.9	23.8	16.0	21.4	15.1	17.5	16.8
المجموع	100 18,267	100 4,708	100 22,975	100 15,659	100 3,571	100 19,230	100 2,608	100 1,137	100 3,745	100 7,723	100 21,132	100 28,855

المصدر: من عمل الباحثة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

كما نلاحظ أن نسبة العاملين في الضفة الغربية تتفاوت ما بين محافظات الضفة الغربية كما هو موضح من الجدول السابق و الشكل (3)، بحيث تصل أعلى مستوى للعاملين في محافظة الخليل والتي تبلغ نسبتهم (17.9%) من مجموع العاملين في الضفة الغربية بحيث يعتمد الاقتصاد في مدينة الخليل على عدة قطاعات، أهمها قطاع التجارة، حيث يستوعب حوالي 50% من القوى العاملة، حيث يوجد فيها العديد من المؤسسات الصناعية والاقتصادية، يليها محافظة نابلس بواقع (12.5%) من مجموع العاملين في الضفة ومحافظة جنين بواقع (12.2%) تحتل بذلك محافظة أريحا والأغوار أقل نسبة عاملين في الضفة الغربية والبالغة نسبتهم (4.9%) من مجموع العاملين. كما نلاحظ أن نسبة العاملين في محافظة القدس منخفضة مقارنة بغيرها الكثير من المحافظات، وذلك يعود إلى أسباب سياسية تتعلق بالسياسات الإسرائيلية التي تفرض قيوداً على سكان محافظة القدس.

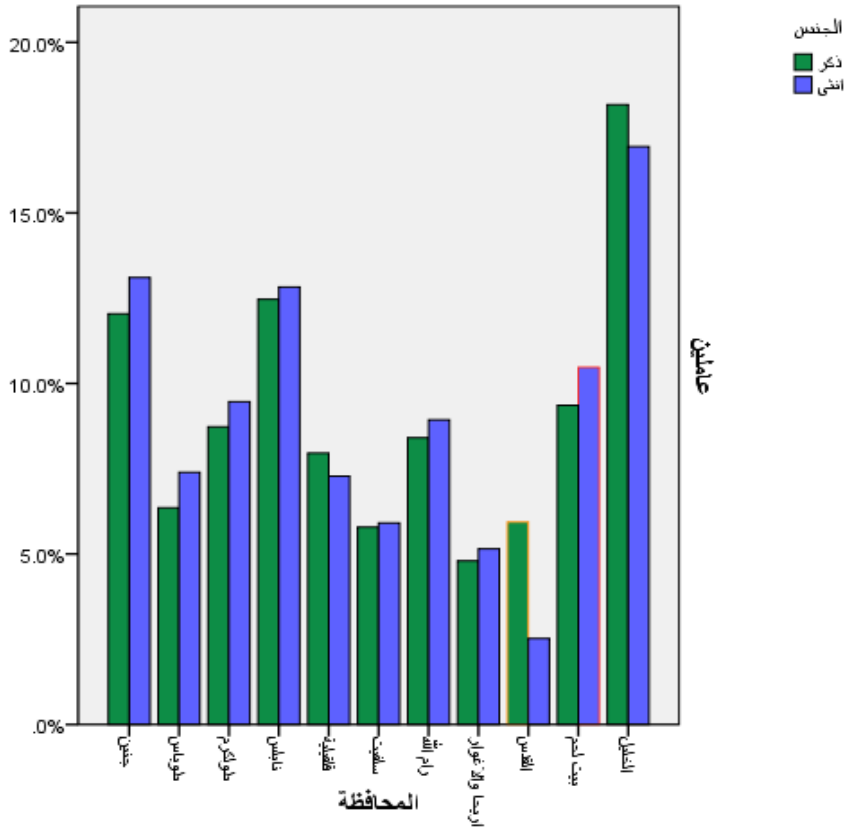

شكل (3): التوزيع النسبي للأفراد العاملين في الضفة الغربية حسب الجنس والمحافظة ، 2015.

المصدر: من عمل الباحثة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في الضفة الغربية حسب نوع التجمع.

تهدف دراسة القوى العاملة حسب نوع التجمع إلى التعرف على نسبة الأفراد المشتغلين والمتعطلين تبعا لنوع التجمع وإجراء المقارنة بينهما بهدف معرفة طبيعة نوع التجمع ومدى تأثيره على نسبة المشاركة.

وكما هو معروف بأن أي منطقة جغرافية في جميع أنحاء العالم يتم تصنيفها إلى منطقة حضرية أو منطقة ريفية وفقاً لمجموعة من المعايير في المنطقة من حيث عدد السكان وتركز المؤسسات والمرافق الحكومية فيها وغيرها، ولكن ونظراُ لخصوصية المجتمع الفلسطيني ونتيجة للظروف السياسية التي يعيش فيها المجتمع الفلسطيني فقد تم إضافة تقسيم أخر لنوع التجمع وهو المخيم والذي يعرف بأنه الوحدات الإدارية التي تدار من قبل وكالة الغوث الدولية.

إن دور المرأة في الضفة الغربية يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، وكذلك بحسب نوعية المجتمع الذي تنتمي إليه (حضر – ريف – مخيم).

جدول رقم (13) التوزيع النسبي للإناث (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب نوع التجمع السكاني والعلاقة بقوة العمل، لعام 2015.

العلاقة بقوة العمل	النشطين اقتصادياً									خارج القوى العاملة (غير نشطين اقتصادياً)%		
	داخل القوى العاملة %			عاملين %			عاطلين عن العمل %					
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
حضر	63.0	63.5	63.1	63.5	63.7	63.5	60.4	62.6	61.1	64.1	64.4	64.6
ريف	29.9	29.3	29.8	29.8	30.0	29.9	30.4	27.1	29.4	26.6	28.2	27.8
مخيم	7.1	7.2	7.1	6.7	6.3	6.6	9.2	10.3	9.5	8.2	7.4	7.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من عمل الباحثة استناداً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

يتضح من الجدول (13) أن نوع التجمع في محافظات الضفة الغربية يؤثر على حجم القوى العاملة، حيث أن ثلثي النشطين اقتصادياً يقيمون في المناطق الحضرية (63.1% من مجموع النشطين اقتصادياً) في العام 2015 وما يقارب الثلث فقط يقيمون في الريف، في حين لم تتجاوز نسبة النشطين اقتصادياً 7.1 % في الريف من مجموع النشطين اقتصادياً، ويعود السبب بذلك إلى أن نسبة السكان في المناطق الحضرية أعلى بكثير من نسبة السكان في المناطق الريفية أو المخيمات ويرجع السبب إلى تركز الخدمات المختلفة في المناطق الحضرية بالمقارنة بمثيلتها مما يشجع على جذب السكان إلى التركز فيها على حساب المناطق الأخرى وخاصة السكان في سن العمل والإنتاج (15-64 سنة) لما تتميز به من سهولة الوصول إلى أماكن العمل أو لتركز الخدمات المختلفة.

أما على مستوى نسبة العاملين في الضفة الغربية حسب نوع التجمع فنلاحظ انخفاض نسبتهم في الريف والمخيمات عما عليه في التجمعات الحضرية، وهذا يعزى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، مما ساهم في زيادة نسبة العاملين في المنطقة الحضرية عن مثيلتها، وقد يرجع إلى طبيعة التقسيمات الإدارية فقد تم حصر مساحة المخيم بناءاً على الخرائط التي صدرت عن وكالة الغوث الدولية والتي تضم فقط المناطق الذي يتم تقديم الخدمات لها من قبل وكالة الغوث الدولية.

وتتفق نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية مع بيانات المسح الاجتماعي للنساء العاملات (15 سنة فأكثر) في محافظة جرش لعام 2015، بحيث اتفقت نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية من حيث أن نسبة العاملات في المناطق الحضرية تحتل المرتبة الأولى بحيث أن غالبية الإناث العاملات تعيش في المناطق الحضرية والتي تشكل ما نسبته 63.5% في الضفة الغربية كما هو موضح في الجدول السابق والتي اتفقت به مع بيانات مسح محافظة جرش حيث تشكل النساء العاملات في المناطق الحضرية لمحافظة جرش لعام 2015 ما نسبته 72.1 % وما نسبته 20.9 % للعاملات اللواتي يقمن في الريف و 7.0% للنساء العاملات اللواتي يقمن في المخيم [1].

[1] أبو ملحم، محمد حسني احمد : **إشكالية عمل المرأة الأردنية وأبعاده الاجتماعية من وجهة نظر النساء العاملات في محافظة جرش.** مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2016.
http://www.bau.edu.jo/UserPortal/UserProfile/Wall.aspx?userid=16381

ملخص الفصل الثالث

هدفت الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على تطور مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني بالضفة الغربية . ركزنا في هذا الفصل على دراسة الواقع الاقتصادي الفلسطيني وما يعانيه في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية والتي سببت في تقيد الحركة وضعف الاستثمار وتراجع العملية الإنتاجية والاقتصاد الفلسطيني منذ مطلع حكم الانتداب البريطاني على فلسطين والاحتلال الإسرائيلي عام 1948 والاحتلال عام 1967 حتى وقتنا الحالي، الذي أثر على مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادية الزراعية منها والصناعية والتجارية و قطاع الإنشاء، الذي بدوره أثر على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، رغم ما يمتلك هذا الاقتصاد الفلسطيني من موارد بشرية التي لم يتمكن من الاستغلال الأمثل لها، لما يعانيه اقتصادها من ظروف وتحديات داخلية وخارجية. ثم دراسة تطور مشاركة المرأة في سوق العمل زمانياً خلال ثلاث مراحل للتعدادي عام 1997 و عام 2007 و سنة الدراسة 2015، فقد تبين أن معدل مشاركة الأفراد في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 1997 و عام 2007 قد انخفضت قليلاً والتي بلغت 43.3% و43.2% لكلا الجنسين على التوالي لتعود بالتحسن بعد عام 2007، لتصل إلى 44.3% لكلا الجنسين عام 2015. وبالنسبة للجنس فقد انطبق ذلك على الذكور أما الإناث فقد اختلف ذلك، بحيث ارتفعت مشاركة الإناث خلال الفترة 1997- 2007 فقد بلغت 14.5% من مجموع الإناث و 18.6% على التوالي، ولتعود بعد ذلك بالانخفاض قليلاً خلال عام 2015 والتي بلغت 18.2 % من مجموع الإناث. كما تبين أن محافظة الخليل قد احتلت المرتبة الأولى في المشاركة الاقتصادية فقد بلغت 18.5 % من مجموع الأفراد (15 سنة فأكثر)، وهو ما ينطبق حسب الجنس فقد بلغت 19.0% للذكور و16.7 % للإناث. أما بالنسبة لتوزع القوى العاملة حسب نوع التجمع فقد بلغت أعلى مشاركة في التجمع الحضري وهذا يعود إلى تركز الخدمات المختلفة في هذه التجمعات مقارنة بغيرها من التجمعات الذي يجعل منها مركز جذب للسكان، بالإضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن.

الفصل الرابع

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

1.4 المقدمة

2.4 النظريات الاجتماعية التي اهتمت بعمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية

3.4 الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة النسائية

4.4 الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة النسائية

5.4 النساء خارج القوى العاملة

4.1 المقدمة

على الرغم من تحسن أوضاع المرأة الفلسطينية في العمل ودخولها إلى معظم القطاعات الاقتصادية، واثبات قدرتها على أن تكون على مستوى تحديات العصر، حيث نجحت في كسر الحواجز، والمعوقات، واستطاعت أن تتفوق وأن تكون نداً للرجل في شتى المجالات، فليس هناك اليوم أي مجال لا تستطيع المرأة أن تصل إليه، سواءً أكان في المجالات السياسية أو العلمية أو الإعلامية أو الأمور القيادية والتشريعية، إلا أن المجتمع الفلسطيني الذي يعد كغيره من المجتمعات العربية مجتمعاً ذكورياً، لا زالت تمارس فيه معضلة التمييز بين المرأة و الرجل وعدم التكافؤ بينهما في الفرص والدخل.

ويشهد الواقع الملموس أن هناك تناقض واضح بين التنظير من جهة والواقع العملي من جهة أخرى، فلا زالت المرأة بحاجة إلى مساحات وهامش أوسع من الإنصاف والتقدير وإعطائها كامل حقها في أن تكون مشاركة على قدم المساواة في كافة المراكز القيادية التي تصنع سياسة وثقافة الحكم في المجتمع، والتي يكون لها الأثر الأكبر في صياغة مجتمع حضاري متقدم تسوده العدالة والإنصاف والنظرة الإنسانية القائمة على المساواة.

وبموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 والتي صادقت عليها دولة فلسطين مع 19 دولة عربية أخرى، نلاحظ أنه في الجزء الأول من مادة 1 نص على أنه يجب القضاء على التمييز ضد المرأة وعدم التفرقة على أساس الجنس. كما يجب الاعتراف بحقوقها الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ودون النظر إلى حالتها الزواجية.غير أن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده تحول دون تطبيق القوانين السابقة، وذلك بفعل الأفكار والعادات الموروثة التي تشكل عائقاً عملياً يعمل كمعيق في حصول المرأة على كامل حقوقها.ولذلك فإنه علينا أن نضع سياسة ومخططات تؤدي إلى إزالة هذه العقبة، ويكون ذلك بالطرق الأكاديمية والتعليمية الممنهجة التي تركز على مجالات تفوق المرأة، وفي نفس الوقت تنتقد النظرة السلبية التي ينظر بها الرجل إلى المرأة، ويجب أن يبدأ ذلك من مراحل الدراسة الأولية وأن تتواصل هذه السياسة في المراحل التعليمية اللاحقة بحيث تصبح ثقافة مجتمع متحضر مستندة

لفكرة المساواة المطلقة بين كلا الجنسين من ناحية القدرات، وذلك من خلال دعمها ومساندتها في شتى مجالات الحياة.

4.2 النظريات المتعلقة بعمل المرأة

تفيد الأحداث التاريخية والمعاصرة أن النشاط الاقتصادي للمرأة كان مشروطاً بتطور وتغير المجتمع الذي تعيش فيه وهو ما يستدعي دراسة تحليلية للنظريات والدراسات التي اهتمت بالموضوع.
وقد تعددت الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تبين طبيعة النشاط الاقتصادي للمرأة ودوره في التغير الاجتماعي، وأظهرت تبايناً في النظريات والآراء والاتجاهات الفكرية، ومن بين الاتجاهات والنظريات التي تمخضت عن دراسات التغير الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للمرأة في المجتمع وهي ما يلي :

1. النظرية الوظيفية التقليدية :-

ركزت النظرية التقليدية على أن علاقة المرأة بالرجل هي علاقة غير متكافئة، استناداً إلى أن عمل المرأة خارج نطاق المنزل ما هو إلا عمل هامشي وغير مهم، لأنه عمل غير منتج ولا يسهم في قطاع الإنتاج المتداول في سوق العمل، وعليه فإن علماء الاجتماع من أنصار النظرية الوظيفية التقليدية، يعتبرون أن المنزل هو المكان الوحيد الذي يجب أن تعمل به المرأة.
حيث يؤكد هؤلاء على تبعية المرأة وانحصار وظيفتها في إطار أسرتها لتحقيق الاستقرار والتوازن للنسق الاجتماعي للمجتمع ككل.

2. النظرية المادية الماركسية :-

بحيث يرى علماء الاجتماع الماديين أن المرأة ليس مكانها المنزل، بل لا بد أن تثور على هذا الوضع وتخرج للعمل خارج المنزل، لكي تتساوى مع مثيلها الرجل في الحقوق والواجباب وتتاح لها الفرصة لتعمل، لكي تثبت مقدرتها و مطالبتها بالمساواة بالرجل ، لتصبح بهذه الطريقة العلاقة بين المرأة والرجل علاقة متكافئة، وبناءً على ذلك طالب هؤلاء العلماء ببناء المؤسسات الاجتماعية لمساعدة المرأة في الحصول على حقها في العمل، وذلك بأخذ بعض المسؤوليات الأسرية منها رعاية الأطفال وغيرها من الخدمات. ومن هنا نرى أن علماء الاجتماع الماديين

مثلهم مثل علماء الاجتماع التقليديين انساقوا وراء التفسير المنبثق من نظرية التدرج الطبقي الذي يرى أن مكانة المرأة لا توازي مكانة الرجل.

ويناقش كل من الكاتبان مايكل يونغ وبيتر ويلموت (Michael Young and Peter Willmott) في كتابهما الأسرة المتماثلة عام 1973 هذه المشكلة ويقولان : " إن التطور الاجتماعي الحديث كان في صالح المرأة، حيث أدى إلى تطور العلاقة بين الرجل والمرأة، فالرجل شارك المرأة في القيام بالأعمال المنزلية، مما أدى إلى تحررها من القيام بها كلها، كما أدى إلى شعورها بالحرية والخروج إلى العمل، والمشاركة في بناء المجتمع الذي تعيش فيه ".

وعلى خلاف ذلك ترى الكاتبة وعالمة الاجتماع بيتي فريدان (Betty Friedan) منظرة وزعيمة حركة المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينات والسبعينات من القرن العشرين :" أن من الخطأ أن تنحصر دراسة هذا الموضوع في دراسة العلاقة بين الزوج والزوجة ودور كل منهما داخل المنزل ومن ثم تأثير هذا الدور على خروج المرأة إلى ميدان العمل، ولكن يجب أن نركز اهتمامنا على مجال أوسع وأشمل، أي دراسة العلاقة بين الرجل والمرأة ودور كل منهما ليس فقط داخل الأسرة ولكن داخل المجتمع كله ".

استناداً لما سبق يتبين أن كلاً من علماء الاجتماع التقليديين والماديين لم يحاولوا فهم الميكانيكية التي يتكون فيها دور المرأة والرجل في المجتمع وموقف كلا الطرفين من المحيط الاجتماعي الذي يعيشان فيه. فكلا الفريقين يرى أن طبيعة دور المرأة والرجل كان نتيجة عامل خارجي وليس للمرأة أو للرجل أي دور أو تأثير فيه، أي أن وضع المرأة داخل الأسرة أي النظام الاجتماعي وخصوصاً نظام الأسرة هو المسؤول عن تبعية وخضوع المرأة للرجل.

دخلت المرأة إلى ميدان العمل بأعداد كبيرة في المجتمعات الغربية، لذلك فقد اتجهت الدراسات الحديثة نحو دراسة تأثير سوق العمل على وضع المرأة والرجل داخل المجتمع، ومن ضمن هذه الدراسات، دراسة تأثير تقسيم العمل في السوق على نظام الأسرة وما ينجم عن هذا التقسيم من تنسيق للعلاقات بين الأفراد داخل المنزل. كما اتجهت الدراسات الاجتماعية الحديثة نحو تفسير العوامل التي أدت إلى زيادة دخول المرأة إلى ميدان العمل ، فرأى البعض أن زيادة دخول المرأة إلى ميدان العمل هو نتيجة رد فعل لما حدث من تطور اقتصادي وللتأكد من صحة هذه النظرية استعرضت الباحثة نسبة الداخلين إلى النشاط الاقتصادي من الذكور والإناث، لبعض المجتمعات المتقدمة والنامية في العالم، الذي اتضح من خلالها اختلاف نسبة

دخول المرأة إلى ميدان العمل ما بين الدول وهذا الاختلاف يعود بنظرهم لعوامل أكثر تعقيداً من العامل الاقتصادي، في حين كانت نسبة دخول المرأة إلى العمل قليلة جداً في الدول العربية، لكنها مرتفعة جداً في دول أمريكيا اللاتينية .[1]

4.3 الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

تعد دراسة الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة من الأمور المهمة التي يجب معرفتها عند دراسة موضوع القوى العاملة وخاصة وأنها تظهر مدى مشاركة الفئات العمرية المختلفة والجنس في القوى العاملة

4.3.1 التركيب العمري للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

يعد التركيب العمري للقوى العاملة من أهم العوامل في تحديد معدلات النشاط الاقتصادي، حيث يختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى، كما تعتبر مشاركة الفئات العمرية في القوى العاملة من أكثر المؤشرات دقة في حساب نسبة القوى العاملة في أي منطقة جغرافية، وعادة ما يرتفع معدل الإسهام في النشاط الاقتصادي في أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين وذلك عندما يفرغ الشاب من مراحل التعليم ويصبح مؤهلاً للدخول في سوق العمل، ويمكن الحصول على معدلات النشاط الاقتصادي من خلال النسبة المئوية للأفراد حسب العلاقة بقوة العمل في فئة عمرية معينة إلى إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية، لذلك تعتبر دراسة مشاركة الفئات العمرية في القوى العاملة مهمة في تحديد أكثر الفئات العمرية التي ترتفع فيه نسبة المشاركة بهدف تحديد الاحتياجات المستقبلية للمجتمع.

وبالنظر إلى معدلات النشاط الاقتصادي الخاصة بالعمر لكل من الذكور والإناث،نجد أن النمط العام في معظم دول العالم للذكور يرتفع قبل سن الخامسة والعشرين ويزداد عدد الذين ينتمون إلى قوة العمل نتيجة لترك الطلبة لمؤسساتهم التعليمية وحصولهم على وظائف وعند سن الخامسة والعشرين يصبح الكل تقريباً نشطين اقتصادياً، وتبدأ معدلات المساهمة بالانخفاض تدريجياً نتيجة الإحالة إلى المعاش تطوعاً أو كرهاً.

---

[1] زهري، زينب محمد : **التغير الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للمرأة**. الفكر العربي (معهد الإنماء العربي). لبنان. مج 12. ع 64. عدد الصفحات 18. 1991. ص 98 – 102.

أما بالنسبة للإناث فإن معدلات المساهمة الخاصة بالعمر تأخذ أشكالاً متباينة ويصعب تفسيرها بالبساطة التي تمت عليها في حالة الذكور. ففي بعض البلدان ترتفع المعدلات إلى حدها الأقصى في الفئة العمرية 20-24 سنة وقد تدخل بعض النساء إلى سوق العمل لأول مرة في سن 30- 40 أو حتى بعد ذلك، وهناك أيضاً حالات دخول وخروج لأكثر من مرة [1].

جدول (14) توزع القوى العاملة النسائية (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الفئات العمرية، لعام 2015.

التركيب العمري	النشيطات اقتصادياً			خارج القوى العاملة %	مجموع النساء 15 سنة فأكثر%
	داخل القوى العاملة%	عاملات%	عاطلات عن العمل%		
19 -15	2.1	2.3	1.5	20.9	17.5
24 -20	15.3	9.7	33.0	13.1	13.5
29 -25	16.6	11.8	31.8	9.2	10.6
34 -30	15.4	14.3	18.8	8.9	10.1
39 -35	14.0	16.0	7.7	8.4	9.4
44 -40	12.2	14.8	3.9	7.6	8.4
49 -45	9.4	11.7	2.3	6.4	7.0
54 -50	6.8	8.7	0.6	6.2	6.3
59 -55	4.8	6.2	0.4	4.9	4.8
64 -60	1.9	2.5	0	4.4	3.9
65+	1.5	2.0	0	10.0	8.5
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : من عمل الباحثة، استنادا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

يتضح من الجدول (12) اختلاف نسبة المشاركة النسائية في القوى العاملة تبعاً للعمر، حيث توجد فروق ملموسة في معدلات المشاركة بين الفئات العمرية المختلفة فنجد أن أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة تعود للفئة العمرية (25- 29 سنة) لتحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاركة

[1] http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/101/101_develop_bridge16.pdf
مؤشرات سوق العمل 22 -3-2018 9:10م

وذلك لإنهاء المراحل التعليمية واستعدادهن للدخول في سوق العمل إضافة إلى اعتماد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على الأفراد من حملة الشهادات العلمية في قيادة وبناء مؤسسات الدولة، إضافة إلى أنه قد تكون لديهن القدرة على العطاء والإنتاج أكثر من الفئات العمرية الأخرى.

أما بالنسبة للفئتين العمريتين (15-24 سنة) فمعظم الأفراد في تلك المرحلة العمرية تكون منتسبة إلى الدراسة مما خفض نسبة مشاركة الإناث في هذه الفئة العمرية، إضافة إلى الزواج المبكر عند الإناث وتفرغها للأعمال المنزلية.

وبالنسبة إلى للفئات العمرية (55 سنة فأكثر) فتعتبر أقل الفئات العمرية مشاركة في القوى العاملة، وقد يرجع ذلك غالبية الأفراد المشاركين في هذه الفئات العمرية كبار السن بالأضافة إلى خروج أعداد من المشاركات في سوق العمل في هذه الفئة إلى التقاعد إضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي يكفل الأبناء أبائهم عند سن متقدم من العمر. وقد تعلب أيضاً هذه العادات والتقاليد التي تسود مجتمعنا بحصر عمل المرأة وتقيد حركتها، بحيث يرى أن حياة المرأة تقتصر في دورها كأم وزوجة الأمر الذي اضعف استقلالية المرأة الاقتصادية، وحصرت هذه المفاهيم عمل المرأة كمورد زرق لإعالة الأسرة، وليس من أجل اكتساب الخبرات الضرورية التي تجعلها أكثر مرونة في سوق العمل. وتنعكس تلك المفاهيم الاجتماعية في انسحاب الإناث من سوق العمل في عمر مبكر مقارنة بالذكور، كما هو موضح في الشكل (4). بحيث نلاحظ أن نسبة الإناث المشاركة في العمل حسب فئات العمر تنخفض بشكل ملحوظ كلما تقدمت المرأة في العمر، ويشير ذلك إلى احتمال تأثير تحسن وضع الأسرة الاقتصادي مع تقدم السن ، الأمر الذي يقلل من حاجتها للعمل، وكذلك بعض الأفكار السائدة التي لا تشجع عمل المرأة المتقدمة في السن وتدفعها إلى الانسحاب المبكر من العمل، بالإضافة إلى قوانين العمل التي تشجع الإناث على التقاعد المبكر عبر توفير الضمانات الاجتماعية المناسبة .

وكما هو واضح من الجدول (14) فإن من الفئات العمرية المشاركة الفئة 15-18 سنة وهي الفئة التي عرفها قانون العمل الفلسطيني في الباب السادس (تنظيم عمل الأحداث) بأنها فئة الأحداث وهم كل من بلغ الخامسة عشر من العمر ولم يتجاوز الثامنة عشر، وقد ضمن قانون العمل الفلسطيني لهذه الفئة العديد من الحقوق في المواد (93-99) من حيث حظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن

الخامسة عشر، ووجوب إجراء الكشف الطبي عليهم قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملائمتهم الصحية للعمل على أن يعاد الكشف كل ستة شهور، كما وأكد القانون على عدم تشغيل الأحداث في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة وعدم تشغيلهم بالأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل الرسمية، وعلى مستوى حقوق هذه الفئة في الإجازات وساعات العمل اليومية فقد أكد القانون على تخفيض ساعات العمل اليومي بما لا يقل عن ساعة واحدة يومياً، بحيث لا يعمل أكثر من أربعة ساعات متواصلة، كما ضمن القانون هذه الفئة لها الحق في إجازات سنوية مدتها ثلاثة أسابيع ولا يجوز تأجيلها. وقد استثنى القانون الأحداث الذين يعملون لدى أقاربهم من الدرجة الأولى (أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر) على أن يتم العمل وفق شروط صحية واجتماعية ملائمة بما لا يؤثر على نموهم العقلي والجسدي وعلى تعليمهم.[1]

وقد بلغت نسبة العاملات من الفئة العمرية 15-17 سنة عام 2015 حوالي (1.3%) من مجموع الإناث العاملات في الضفة الغربية.

[1] http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13975 قانون العمل رقم (7) لسنة 2000م 25-3-2018 12:15م

وزارة العمل الفلسطينية،2001. قانون العمل وتشريعات الشؤون الاجتماعية – الوقائع الفلسطينية , العدد التاسع والثلاثين، فلسطين.

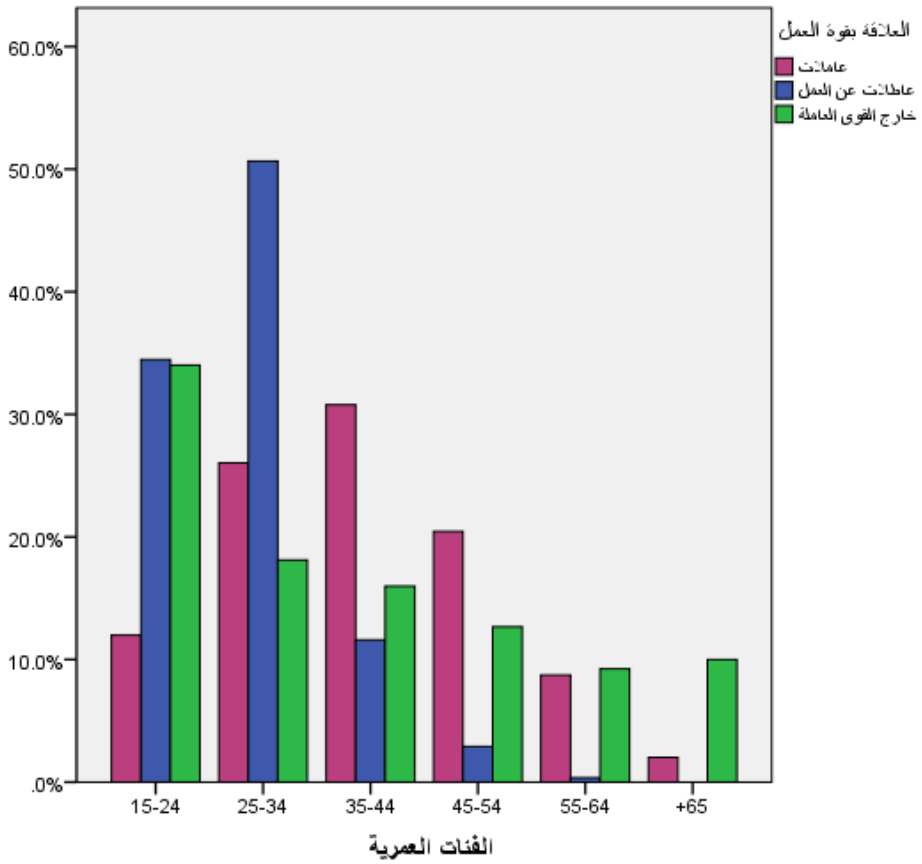

شكل (4): التوزيع النسبي للإناث في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل والعمر، 2015.

المصدر : من عمل الباحثة، استنادا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

وتتفق نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملات في الضفة الغربية حسب العمر مع بيانات المسح الاجتماعي للنساء العاملات في محافظة جرش لعام 2015، بحيث اتفقت نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية من حيث أن الفئتين العمريتين 25-34 سنة تحتل المرتبة الأولى للعاملات في الضفة الغربية والتي تشكل حوالي 32.0% من مجموع العاملات في الضفة الغربية مع بيانات مسح محافظة جرش بحيث احتلت الفئة العمرية 26-35 سنة المرتبة الأولى من حيث نسبة النساء العاملات في محافظة جرش لعام 2015 والتي بلغت نسبتها 32.6 %، في حين بلغت نسبة العاطلات عن العمل من الفئتين العمريتين (15- 24) بلغت 45.8%، وقد بلغت نسبتهن

من الفئتين العمريتين (25- 36) عاماً فأكثر 54.2%،[1] وهذا ما تتفق عليه كلتا الدراستين في انخفاض مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل في سن الخصوبة للأسباب سابقة الذكر .

وتشير البيانات المتوفرة حول معدلات البطالة للإناث في الضفة الغربية حسب الفئات العمرية أنها الأعلى بين الفئة العمرية 20 – 24 عاماً كما هو موضح بالشكل (4)، باعتبارها فئة تضم حديثي العهد في البحث عن العمل وهي نسبة عالية بكل المقاييس مما يعكس شدة معاناتهن وذلك ناجم عن أن هذه الفئة تضم الراغبات الجدد في العمل، سواء ممن تسربن من الدراسة أو الخريجات اللواتي أنهين دراستهن الجامعية، مما يعني أن هذه الفئة تجد صعوبة كبيرة في الحصول على الوظائف المناسبة، ومن ثم فإن جزءاً كبيراً منهن مضطر للانتظار لسنوات طويلة حتى يحصل على الوظائف المناسبة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن هذا يتطلب تدابير ملحة للسماح بانتقال الأشخاص والبضائع، وتقديم العون إلى منطقة يعتمد أربعة أخماس سكانها على المساعدات الإنسانية. أما الطاقة الإنتاجية المهدرة للعاطلين عن العمل، فتمثل خسارة كبيرة للناتج المحلي للدولة ويمكن تقديرها على أساس أعداد المتعطلين والحد الأدنى السائد للأجور [2].

وللتعرف على مدى تأثير الفئات العمرية على مستوى النساء حسب العلاقة بقوة العمل، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين فئات العمر وكل من معدل النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين العمر و العلاقة بقوة العمل للنساء.

ويتبين من الجدول رقم (20)، (21)، (22) أن هناك فروقات بين فئات العمر وكل من معدل النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية ومعدل

أبو ملحم، محمد حسني احمد : **إشكالية عمل المرأة الأردنية وأبعاده الاجتماعية من وجهة نظر النساء العاملات في محافظة جرش**. مرجع سابق.

[2] صالح، محسن محمد : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015**. الطبعة الأولى. بيروت – لبنان : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2016 م. ص355.

كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وهذا يدل على وجود فروق ملموسة في معدلات المشاركة بين الفئات العمرية المختلفة للأسباب سابقة الذكر.

4.4 الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

تشتمل دراسة الخصائص الاجتماعية للقوى العاملة على الخصائص التعليمية والحالة الزواجية للقوى العاملة في الضفة الغربية، والتي تهدف إلى التعرف على المستوى التعليمي، والحالة الزواجية للقوى العاملة. وسنتناول في هذا الجانب ما يلي :

4.4.1 الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

تعتبر دراسة الخصائص التعليمية للقوى العاملة من أهم المؤشرات التي تبين مدى ملائمة المؤسسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، والتي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، كما أن للتعليم تأثير ايجابي على مدى قوة مشاركة الأفراد في القوى العاملة وخاصة عند الإناث.والجدول (15) يبين اختلاف نسبة المشاركة في القوى العاملة للإناث في الضفة الغربية تبعاً لاختلاف المؤهل التعليمي.

جدول (15) : التوزيع النسبي للنساء (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب المستوى التعليمي و العلاقة بقوة العمل، لعام 2015.

المستوى التعليمي	النشيطات اقتصادياً			خارج القوى العاملة (غير النشيطات اقتصادياً)	النساء 15 سنة فأكثر
	داخل القوى العاملة	العاملات	العاطلات عن العمل		
أمي	2.5	3.3	0.3	8.3	7.3
ملم	5.9	7.6	0.6	8.8	8.2
ابتدائي	9.0	11.1	2.3	15.1	14.0
إعدادي	18.5	21.5	8.9	38.8	35.1
ثانوي	8.8	10.1	4.8	22.0	19.6
دبلوم متوسط	11.2	11.4	10.5	2.7	4.2
بكالوريوس	41.3	31.8	71.2	4.2	11.0
دبلوم عالي	0.2	0.2	0.2	0	0.1
ماجستير	2.5	2.9	1.2	0.1	0.5
دكتوراه	0.1	0.1	0	0	0
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة في الضفة الغربية لعام 2015 واللواتي لم يلتحقن بالمدرسة لا تشكل أكثر من 6% من مجموع الإناث المشاركات في القوى العاملة، الأمر الذي يعكس حرص الأفراد في محافظات الضفة الغربية على اجتياز مراحل متقدمة من التعليم والسعي للتغلب على حالات الأمية الموجودة في المجتمع سواء لتحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية وهي من السمات المنتشرة بين أفراد القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني. لتبدأ بعد ذلك نسبة النساء المشاركات بالازدياد عند اللواتي درسن في المراحل الابتدائية والإعدادية ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الإناث الحاصلات على سنوات دراسية قليلة والمشاركات في القوى العاملة إلى أن الإناث في هذه الفئة تشكل نسبة كبيرة من مجموع الإناث في الضفة الغربية ، وكما يعود إلى ضيق الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي دفع بهن إلى الدخول إلى سوق العمل وفي سن

مبكر، إضافة إلى الأعمال التي تمارس في داخل البيت كتربية بعض الطيور أو الحيوانات أو العمل في الحقل .

يتضح من الجدول (15) وجود علاقة طردية بين نسبة المشتغلات الإناث والمستوى التعليمي، فقد اتضح أن الإناث العاملات اللواتي وصلن إلى المرحلة التعليمية دبلوم متوسط فأعلى شكلت ما نسبته 46.4% من إجمالي الإناث العاملات في الضفة الغربية بحيث شكلت نسبة الإناث العاملات الحاصلات على المؤهل بكالوريوس 31.8 % من مجموع الإناث العاملات في الضفة الغربية، وقد يرجع ذلك إلى توجه أفراد القوى العاملة نحو التعليم وذلك إما لسهولة الحصول على فرصة العمل أو لتحسين مركزها الوظيفي، إضافة إلى سياسة التوظيف المتعبة والتي تتطلب الحصول على درجة علمية عليا. وفي المقابل نجد أن العاطلات عن العمل في المرحلة التعليمية (بكالوريوس) شكلت نسبة كبيرة جداً بمعدل 71.2% من مجموع العاطلات عن العمل في الضفة الغربية، وذلك يرجع إلى قلة فرص العمل التي تتناسب مع طبيعة الإناث وذلك على مستوى القطاعين العام والخاص، فالنمو الواسع الذي حصل في مجال تعليم المرأة لم يرافقه نمو مماثل في سوق العمل، ومن ثم فإن الارتفاع الكبير في نسبة التعليم لم يساهم في ارتفاع نسبة العاملات.

وبمقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية عام 2015 في الضفة الغربية مع مسح القوى العاملة بالعينية في قطر لعام 2015 فنجد أن نسبة الإناث النشطات اقتصادياً في الضفة الغربية لمرحلة الدبلوم فأعلى قد بلغت 55.3% من مجموع الإناث النشطات اقتصاديا لعام 2015 والتي تعد مرتفعة مقارنة مع نسبة الإناث النشطات اقتصادياً في قطر لعام 2015 لنفس المرحلة التعليمية والبالغة 34.4% من مجموع الإناث النشطات اقتصادياً (15 سنة فأكثر) [1]، وعلى الرغم من جودة التعليم في قطر إلا أنه لم يؤثر في تقدم الدولة، بحيث تشغل قطر المرتبة الخامسة عالمياً في تقرير جودة التعليم العالمي على مستوى التعليم العام والخاص، بحيث تضم عدداً كبيراً من المدارس لكافة المراحل الدراسية التي تستخدم فيها أحدث الوسائل التعليمية والتكنولوجية التي تخدم العملية التعليمية، وعدد من الجامعات المختلفة، ولكن لا يمكن تجاهل التحديات والصعوبات نتيجة ارتفاع تكلفة التعليم في قطر وخصوصاً التعليم الجامعي الذي يعد من أغلى دول العالم العربي تكلفةً،

[1] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2016، **مسح القوى العاملة بالعينة : التقرير السنوي 2015**. الدوحة – قطر. ص43.

وخصوصا وجود عدد كبير من المغتربين الوافدين من البلدان العربية والمجاورة لقطر بحيث يواجه طلابها صعوبة الالتحاق بهذه الجامعات، فإن ارتفاع تكاليف التعليم العالي تحد من تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل المحلي، التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في تطوير البلاد.

وللتعرف على مدى تأثير المستوى التعليمي على معدل النساء حسب العلاقة بقوة العمل، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين المستوى التعليمي ومعدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين المستوى التعليمي ومعدل النساء حسب العلاقة بقوة العمل.

ويتبين من الجداول رقم (20)، (21)، (22) أن هناك فروقات بين المستوى التعليمي و معدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومعدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وهذا يدل على وجود فروق ملموسة في معدلات المشاركة النسائية في سوق العمل والمستوى التعليمي لهن كما هو موضح سابقاً .

الالتحاق بدورات التدريب المهني

تكمن أهمية التدريب في تأهيل المرأة، لتولي أدوار قيادية وريادية وتحفيزها على العمل لتطوير مهاراتها، ورفع مستوى قدراتها وإمكانيتها الذاتية، لأن التدريب في فلسطين يبدو أكثر حيوية إذا ما اقترن بالمرأة وتمكينها، نظراً لعظم الدور الذي تلعبه المرأة في بناء المؤسسات والمجتمع. على الرغم من اختلاف الباحثين حول مفهوم التدريب، إلا أنهم قد اتفقوا على أن التدريب يهدف إلى التغير أو التطوير، مثل تطوير معرفة المرأة ومهاراتها في العمل المجتمعي.

ويقصد بالتدريب المهني أسلوب من أساليب مواكبة التطور المعرفي والتقني، التي يتزود بها الفرد ويصبح ملزماً بمتابعة هذه التطورات وينتقي لنفسه المعارف والخبرات التي تفيده في مجال عمله ليصبح قادراً على القيام بعمل متكامل بمستوى محدد ومناسب من الأداء .[1]

يعمل هذا النوع من التدريب على تطور مستويات المهارة في معلومات تقنية والأداء لتخصصات مثل الإدارة والتسويق، وشبكات الحاسوب، وقواعد البيانات، وصيانة الحاسوب، وصيانة الأجهزة المكتبية، والإنتاج الغذائي وغيرها من التخصصات.

وإن أكثر أنواع التدريب المهني شيوعاً عند الذكور هو التدريب القصير في موقع العمل (31.9%من إجمالي المتدربين)، تليها برامج التدريب من سنة إلى سنتين (23.2%) ثم برامج التدريب التي تتراوح فترتها ما بين ستة شهور وأقل من سنة (17.5%) ، أما بالنسبة للإناث فكان النصيب الأكبر لبرامج التدريب التي تتراوح فترتها من ستة شهور إلى أقل من سنة (30.8%) ، ثم برامج التدريب من سنة إلى سنتين (20.7%) وتتضح الفروقات بشكل واضح بين أعداد المتدربين الذكور والإناث في كل من برامج التدريب القصيرة في مواقع العمل وبرامج التدريب في المدارس الصناعية لصالح الذكور .[2]

جدول (16) مدى التحاق الإناث (15 سنة فأكثر) بدورات تدريب مهني في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، لعام 2015.

العلاقة بقوة العمل	نعم	لا	المجموع
داخل القوى العاملة	1.4	98.6	100
العاملات	1.0	99.0	100
العاطلات عن العمل	2.8	97.2	100
خارج القوى العاملة	0.5	99.5	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

[1] جيتاوي، هبة طالب عبد اللطيف : **تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي.** رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين نابلس 2016 ص8.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد.** ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

ويتضح من الجدول (16) أن نسبة ضئيلة جداً من القوى العاملة النسائية المشاركة ملتحقات بدورات التدريب المهني وخصوصاً النساء العاملات لترتفع بذلك نسبة العاطلات قليلاً عن نسبة العاملات في الضفة الغربية، وذلك يعود إلى أن الفرصة تكون مهيأة أكثر للعاطلات عن العمل من غيرها فكثير من الباحثات عن عمل تستغل الوقت بالالتحاق بدورات تدريبية.

وبناءاً على دراسة بينت النتائج تدني نسب الفتيات اللواتي يردن الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني مقارنة مع الذكور. وقد تبين أن 88% من الفتيات لديهن الرغبة في الالتحاق في مهنة التجميل وما تبقى في تخصصات الإدارة والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة لوجود فرص توظيف أكبر وتتطلع منهن إلى امتلاك مشاريعهن الخاصة وتوجههن نحو الاستقلالية وإنشاء المشاريع المولدة للدخل. [1]

وتبين أن محدودية الفرص المتاحة للفتيات أدى إلى انخفاض نسبة الراغبات بالالتحاق بالتدريب المهني، بالإضافة إلى محدودية المجالات واقتصار التعليم المهني على الذكور، كما وشكلت النظرة المجتمعية العامل الأهم في ضعف التعليم والتدريب المهني في محافظات الضفة الغربية.

ومن جانب آخر فهناك فجوة السوق متمثلة في تدني المهارات، مقارنة باحتياجات المؤسسات التشغيلية. وتسعى مراكز التدريب المهني الحكومية لسد هذه الفجوة خصوصاً مع بدء تغير نظرة المجتمع الفلسطيني بشأن التدريب وزيادة الإقبال عليه. غير أن واقع التدريب يواجه ضعف مخصصات هذه المراكز، مما يضطرها للعمل بنظام المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص.

4.4.2 الحالة الزواجية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

تعتبر الحالة الزواجية للأفراد أحد العوامل المؤثرة في المشاركة في القوى العاملة، حيث أن مساهمة الزوجة في القوى العاملة لتخفيف أعباء الحياة والوقوف بجانب زوجها تدفعها للمشاركة في القوى العاملة، وذلك نتيجة لتزايد الأعباء الاقتصادية على الأشخاص المتزوجين.

[1] هلال، رندة : **دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية للمشروع البلجيكي– دعم التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين** . رام الله – فلسطين. شباط 2011. ص 33.

جدول (17) : التوزيع النسبي للقوى العاملة النسائية 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب الحالة الزواجية، لعام 2015.

الحالة الزواجية	العلاقة بقوة العمل %			
	داخل القوى العاملة			**خارج قوة العمل**
	داخل قوة العمل	عاملات	عاطلات عن العمل	
لم يتزوجن أبداً	34.3	29.8	48.3	34.9
متزوجات	59.6	63.4	47.7	53.6
أخرى (مطلقة، أرملة)	6.1	6.8	4.0	11.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

يتضح من الجدول (17) أن غالبية الإناث المشاركات في القوى العاملة من النساء هن من المتزوجات حالياً سواء العاملات أو العاطلات عن العمل ، وهذا يؤكد أن القوى العاملة لديها الحرص الكافي على الاهتمام بالزواج وتحمل المسؤوليات ومشاركة الرجل في تحمل أعباء الحياة.

ومن جهة أخرى فإنه نسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة واللواتي لم يتزوجن تشكل نسبتهن 34.3%، وقد يكمن السبب أن هذه الفئة هي في سن تكون قد استكملت دراستها وتعمل أو مستعدة للعمل والبحث عنه، في حين تريد أن تتكفل بمساعدة أسرتها والاعتماد الذاتي للوفاء بمتطلبات الحياة أو أنها لم تعثر على الشريك المناسب في الحياة.

وتتفق نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملات في الضفة الغربية حسب الحالة الزواجية مع بيانات المسح الاجتماعي للنساء العاملات (15 سنة فأكثر) في محافظة جرش لعام 2015، بحيث اتفقت نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية من حيث أن النساء العاملات في الضفة الغربية والمتزوجات احتلت المرتبة الأولى حسب الحالة الزواجية بحيث شكلت ما نسبته 63.4% من مجموع العاملات في الضفة الغربية وهو ما اتفقت به مع دراسة محافظة جرش في الأردن بحيث شكلت نسبة النساء العاملات المتزوجات في محافظة جرش لعام 2015 والتي 72.1 % لتحتل بذلك هذه الحالة الزواجية المرتبة الأولى وما نسبته 20.9% للنساء العاملات العزباوات

و 2.3% للنساء العاملات المطلقات و 4.7% للنساء العاملات الأرامل في محافظة جرش[1]، رغم أن كلا المنطقتين تحتل العاملات المتزوجات المرتبة الأولى من بين الحالات الزواجية، إلا أن النسب تختلف وهذا قد يعود إلى ارتفاع معدل الزواج في محافظة جرس بالأردن مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية، بحيث بلغ معدل الزواج الخام في محافظة جرش 13.3% [2]، في حين بلغ 9.9% [3] في الضفة الغربية، وقد يعود إلى السياسات التميزية الواضحة في التشغيل وساعات العمل الطويلة التي تواجهها المرأة الفلسطينية بشكل عام.

وعند مقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملات في الضفة الغربية حسب الحالة الزواجية مع بيانات مسح القوى العاملة في الكويت لعام 2015 تتفق نتائج المسح لكلا المنطقتين، حيث تشغل الحالة الزواجية للعاملات المرتبة الأولى في كلا المنطقتين، بحيث بلغت نسبة العاملات اللواتي لم يتزوجن أبداً في الكويت 20.8% من مجموع العاملات (15 سنة فأكثر) في الكويت، و 75.3% للنساء المشتغلات المتزوجات حالياً و 2.4% للعاملات المطلقات و ما نسبتها 1.5% للنساء المشتغلات الأرامل [4].

وللتعرف على مدى تأثير الحالة الزواجية على معدل النساء حسب العلاقة بقوة العمل، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة الزواجية ومعدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة الزواجية ومعدل النساء حسب العلاقة بقوة العمل.

ويتبين من الجداول رقم (20)، (21)، (22) أن هناك فروقات بين الحالة الزواجية و معدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وبالتالي نرفض الفرضية

---

[1]، أبو ملحم، محمد حسني احمد : **إشكالية عمل المرأة الأردنية وأبعاده الاجتماعية من وجهة نظر النساء العاملات في محافظة جرش**. مرجع سابق.

[2] الزواج والطلاق في الأردن http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/married20143.pdf 2014 , دائرة الإحصاءات العامة. 15-7-2018 8:00 م

[3] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015**. الفلسطينيون في نهاية عام 2015. مرجع سابق. ص41.

[4] الإدارة المركزية للإحصاء. مسح القوى العاملة. الكويت. 2015، ص78.
https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/BulletinLabourForceSurvey.pdf

الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزواجية ومعدل كل من النساء والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وهذا يدل على وجود فروق ملموسة في معدلات المشاركة النسائية في سوق العمل والحالة الزواجية لهن كما هو موضح سابقاً .

4.4.3 حالة اللجوء عند القوى العاملة النسائية في الضفة الغربية

شكلت أحداث نكبة فلسطين عام 1948 وما تلاها من تهجير مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، لما مثلته من عمليه تطهير عرقي ؛ حيث تم تدمير وطرد شعب بأكمله وإحلال جماعات وأفراد من شتى بقاع العالم مكانه.

جدول (18) : التوزيع النسبي للقوى العاملة النسائية 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب حالة اللجوء، لعام 2015.

حالة اللجوء	داخل القوى العاملة			خارج القوى العاملة
	عاملات	عاطلات عن العمل	المجموع	
لاجئ مسجل	26.8	29.6	27.5	26.3
لاجئ غير مسجل	0.4	0.6	0.4	0.4
ليس لاجئاً	72.8	69.8	72.1	73.3
المجموع	100	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

أظهرت بيانات المسح لعام 2015 بأن نسبة النساء المشاركات بالقوى العاملة في الضفة الغربية قد بلغت 18.2% من مجموع القوى العاملة النسائية (15 سنة فأكثر)، بحيث شكلت منهن ما نسبته 27.9% لاجئات (سواء لاجئ مسجل أو لاجئ غير مسجل) و داخل القوى العاملة، والنسبة الأكبر من النساء النشطات اقتصادياً ليست لاجئات، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة النساء غير اللاجئات في الضفة الغربية والتي بلغت نسبتها 73.1% من مجموع النساء 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وما

نسبته 26.5% للنساء اللاجئات المسجلات و 0.4% للنساء غير المسجلات [1]، بحيث بلغ عدد الأفراد اللاجئون في نهاية عام 2015 في الضفة الغربية 787,059 و 2,111,868 عدد الأفراد غير اللاجئين [2]، وكما وقد يعود انخفاض مشاركة الأفراد اللاجئين بشكل عام والنساء بشكل خاص إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها اللاجئين من حجم البطالة المرتفع، والفقر المدقع، وقلة فرص العمل، وانعدام الأمن وتقييد الحركة، والإهمال في الخدمات الصحية والتعليمية، وكما قد يعود إلى القيود الاجتماعية التي تعيق دخول الإناث إلى سوق العمل التي تكون أكثر وضوحاً داخل المخيمات من غيرها ، كما وأن نسبة كبيرة من الإناث يتزوجن في سن مبكر ولا يتمكن من مواصلة تعليمهن، وهو ما ينطبق على النساء خارج القوى العاملة. وكما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فرقٍ واضحٍ في معدلات العمالة بين النساء اللاجئات وغير اللاجئات، إذ وصل معدل النساء العاملات غير اللاجئات إلى 72.8% من مجموع الإناث العاملات.

وللتعرف على مدى تأثير حالة اللجوء على معدل النساء حسب العلاقة بقوة العمل، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين حالة اللجوء ومعدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين حالة اللجوء ومعدل النساء حسب العلاقة بقوة العمل.

ويتبين من الجداول رقم (20)، (21)، (22) أن هناك فروقات بين حالة اللجوء و معدل كل من النساء العاملات والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين حالة اللجوء ومعدل كل من النساء والعاطلات عن العمل والنساء خارج القوى العاملة، وهذا يدل على وجود فروق ملموسة في معدلات المشاركة النسائية في سوق العمل حالة اللجوء كما هو موضح سابقاً .

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**. مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الفلسطينيون في نهاية عام 2015**. مرجع سابق. جدول 2، ص 35.

4.5 النساء خارج القوى العاملة

النساء خارج القوى العاملة، و تشمل هذه الفئة جميع الأفراد من السكان الذين ينتمون لسوق العمل (ضمن القوة البشرية) ولكنهن لا يعملن ولا يبحث عن عمل ولا حتى مستعدات للعمل سواءً بسبب عدم رغبتهن في العمل أو لاستغنائهن عن الكسب عن طريق العمل أو لأسباب أخرى، ويصنف الأفراد خارج القوى العاملة حسب السبب في الفئات التالية : الطالب المتفرغ، المتفرغ لأعمال المنزل، العاجز وكبير السن، وغيرها.

جدول (19) التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) خارج القوى العاملة في الضفة الغربية حسب سبب البقاء خارج القوى العاملة، لعام 2015.

سبب البقاء خارج القوى العاملة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
مريض / كبير السن	36.8	9.0	16.5
أعمال المنزل	0	59.6	43.6
الدراسة	46.9	24.5	30.5
أخرى	16.3	6.9	9.4
المجموع	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

تبين من بيانات المسح في الجداول السابقة أن نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر وخارج القوى العاملة في الضفة الغربية قد بلغت 55.7 % لكلا الجنسين بواقع 29.7% للذكور من مجموع الذكور (15 سنة فأكثر)، و 81.8 % للإناث من مجموع الإناث (15 سنة فأكثر)، وكما هو موضح في الجدول أعلاه أن السبب الرئيسي لوجود النسبة الأكبر من الإناث خارج القوى العاملة هو الواجبات البيتية وأعمال المنزل (59.6% من مجمل الأسباب)، وبالتالي عدم قيام النساء بالبحث عن العمل لم يكن نتيجة قلة رغبتهن في العمل بل مسؤولياتهن المنزلية الكاملة حيث يقمن بالأعمال المنزلية ويعتنين بالأطفال ويعتبرنها المهام الأساسية.

ولتوضيح الفروق ما بين النساء حسب العلاقة بقوة العمل وبعض المتغيرات الديموغرافية و الاجتماعية تم إتباع أسلوب one sample t test حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات كان لها دلالة إحصائية واضحة حول علاقتها بمستوى النساء حسب العلاقة بقوة العمل كما تبين ذلك

في بيانات جدول رقم (20) المتعلقة بالنساء العاملات، و جدول رقم (21) المتعلقة بالنساء العاطلات عن العمل، وبيانات جدول رقم (22) المتعلقة بالنساء خارج القوى العاملة كل منها مع المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

جدول (20) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء العاملات حسب المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية.

المتغير	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية *
الفئات العمرية	137.558	3570	*0.000
الحالة الزواجية	189.016	3570	*0.000
المؤهل العلمي	156.772	3570	*0.000
حالة اللجوء	165.798	3570	*0.000

(*) دال إحصائياً على مستوى المعنوية 0.05.

المصدر : من عمل الباحثة، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015.

جدول (21) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء العاطلات عن العمل حسب المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية.

المتغير	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية *
الفئات العمرية	80.944	1136	*0.000
الحالة الزواجية	91.723	1136	*0.000
المؤهل العلمي	181.120	1136	*0.000
حالة اللجوء	165.8	3570	*0.000

(*) دال إحصائياً على مستوى المعنوية 0.05.

المصدر : من عمل الباحثة، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015.

جدول (22) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء خارج القوى العاملة حسب المتغيرات الديموغرفية والاجتماعية.

المتغير	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
الفئات العمرية	211.623	21131	*0.000
الحالة الزواجية	401.252	21131	*0.000
المؤهل العلمي	398.147	21131	*0.000
حالة اللجوء	408.059	21131	*0.000

(*) دال إحصائياً على مستوى المعنوية 0.05.

المصدر : من عمل الباحثة، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015.

ملخص الفصل الرابع

هدفت الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية.

حيث تم دراسة الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية ودراسة مدى مساهمة المرأة في العمل حسب فئات العمر، بحيث احتلت الفئتين العمريتين (25- 34 سنة) المرتبة الأولى لمشاركة الإناث بالقوى العاملة في الضفة الغربية، وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات العاطلات عن العمل في هاتين الفئتين والتي وصلت إلى 31.8% من مجموع العاطلات عن العمل، بحيث أن نسبة كبيرة منهن قد انهين تعليمهن الجامعي وأصبحن مستعدات للدخول في سوق العمل والبحث عن العمل ، في حين كانت الفئة العمرية 35- 39 سنة تحتل المرتبة الأولى في نسبة الإناث العاملات في الضفة الغربية فقد بلغت 16.0% من مجموع العاملات في الضفة الغربية ثم الفئة العمرية 40-44 سنة فقد بلغت نسبة العاملات فيها 14.8%.

أما دراسة الخصائص الاجتماعية لقوة العمل النسائية، كدراسة الحالة التعليمية فقد أظهرت أن أعلى نسبة مشاركة للإناث في سوق العمل كان لحملة درجة البكالوريوس والتي شكلت 41.3% من مجموع النشطات اقتصادياً وهو ما ينطبق على النساء العاملات والعاطلات عن العمل بحيث شكلت هذه المرحلة التعليمية النسبة الأكبر لكليهما , أما دراسة الالتحاق بدورات تدريب مهني للإناث حسب العلاقة بقوة العمل, فقد اتضح من خلالها أن نسبة كبيره جداً منهن سواء العاملات أو العاطلات لم

يلتحقن في أي دورات تدريب مهني والتي بلغت 99.0% و 97.2% على التوالي. كما شكلت نسبة الإناث العاملات المتزوجات النسبة الأكبر من بين مجموع النساء العاملات حسب الحالة الزوجية والتي بلغت 63.4%، في حين كانت النسبة الأكبر من الإناث العاطلات عن العمل غير متزوجات والتي بلغت 48.3%. أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة النسائية حسب حالة اللجوء فقد شكلت فيها النساء العاملات وغير لاجئات النسبة الأكبر والتي بلغت 72.8 % ، وفي نهاية هذا الفصل تم توضيح الأسباب لوجود الأفراد خارج القوى العاملة فكانت النسبة الأكبر لوجود الإناث خارج القوى العاملة لسبب الأعمال المنزلية بنسبة 59.6% ثم الدراسة بالمرتبة الثانية بنسبة 24.5% ، وهو ما يختلف عن الأسباب عند الذكور بحيث كانت النسبة الأكبر عندهم لسبب الدراسة ثم المرض أو كبر السن بالمرتبة الثانية.

الفصل الخامس

الخصائص الاقتصادية العامة للمرأة العاملة في الضفة الغربية

1.5 المقدمة

2.5 الاتجاهات التي تحدد دور المرأة في المجتمع

3.5 الخصائص الاقتصادية للنساء العاملات في الضفة الغربية

5.1 المقدمة

تأتي أهمية البيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للمرأة كونها تشكل أساساً لطبيعة السياسات والخطط الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالمرأة، ومن ناحية أخرى فإن هذه البيانات تشكل مصدراً هاماً للباحثين والأكاديميين لدراسة الواقع الاقتصادي، والمستوى المعيشي للمرأة في منطقة الدراسة .

يعتبر عمل المرأة أحد العوامل التي ترفع من مكانها ودورها في المجتمع، كما وتعد الخطوة الأولى لعملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من حيث معرفة الخصائص الاقتصادية لقوة العمل، لمعرفة توزيع القوى العاملة حسب الخصائص الاقتصادية العامة لها.

5.2 الاتجاهات التي تحدد دور المرأة في المجتمع

إن اغلب الدراسات الاجتماعية التي كانت سائدة في النصف الأول من القرن العشرين كانت قد تناولت موضوع التمييز بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما، والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة أنماط من الدراسات تختلف بحسب المفاهيم، والجوانب التي ترتكز عليها، وهي :- [1]

1. نمط يهتم بتحديد الفروق بين الجنسين
2. نمط يهتم بالمعايير والأدوار التي تحكم كلاً منهما
3. نمط يهتم بالنساء كإحدى جماعات الأقلية
4. نمط يهتم بالنساء كإحدى الجماعات السياسية

وبينما يهتم النمط الأول بتحليل الخصائص الانفعالية والإدراكية بين الجنسين، يهتم النمط الثاني بإعطاء نماذج للأدوار التي يلعبها كل منهما والصراعات التي قد تنشأ بين هذه الأدوار، أما النمط الثالث فيهتم بدراسة الحياة الهامشية للنساء والأضرار التي تلحق بهن والتماثل الذي قد يتحقق لهن. أما النمط الرابع والأخير فيهتم بدراسة اهتمامات كل من المرأة والرجل وتوزيع القوة بينهما.

[1] https://www.google.ps/search?rlz= ليلى عبد الوهاب، الدراسات الاجتماعية لوضع المرأة في المجتمع 2-2-2018 9:00م

ويمكننا أن نميز بين ثلاثة اتجاهات للبحوث والدراسات حول نشاط المرأة الاقتصادي في المجتمع من وجهة نظر المجتمع العربي، وسنعرض هذه الاتجاهات كمدخل لطرح تصورنا الخاص عن دور المرأة في المجتمع.

5.2.1 الاتجاه الأول (الاتجاه التقليدي)

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة تقسيم العمل بين الجنسين بحيث تقوم المرأة بعملية الإنجاب ورعاية الأسرة والأبناء أي أن دورها لا يتعدى كونها زوجة وأم وربة بيت، ويقوم الرجل بالعمل والانتماء والمشاركة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع، ويرى أصحاب هذا الاتجاه الذي دعم أساسه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) أن التقسيم بهذا الشكل هو عملية طبيعية ووظيفية في آنٍ واحد، بمعنى أن هناك خصائص بيولوجية لكل من الذكر والأنثى، هي التي حددت الدور الذي يجب أن يلعبه كل منهما في المجتمع.

5.2.2 الاتجاه الثاني (الاتجاه الليبرالي)

يركز أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم للمشكلة على العوامل الحضارية التي صاحبت التغيير الذي طرأ على أدوار الجنسين بوجه عام والمرأة على وجه الخصوص في ظل المجتمعات الصناعية. ويولي أصحاب هذا الاتجاه اهتماماً كبيراً لتأثير التطور العلمي والتكنولوجي في المجتمعات الصناعية في شكل الأسرة وأدوار المرأة فيها. وانتشرت عديد من الدراسات التي اهتمت بالمشكلة على هذا المستوى، كدراسات كومارفسكي (Mira Komarovsky) 1953 ودراسة هارتلي (Jahn Hartely) سنة 1970، فنرى أن كلاهما يركزان علي أن التغير الذي أصاب دور المرأة إنما هو نتيجة حتمية لتقلص دور المرأة في الأسرة. فمع نشأة ونمو المجتمعات الصناعية بدأت الأسر الكبيرة والممتدة – والتي كانت مسئولية المرأة فيها كبيرة في تربية ورعاية الأبناء – في الاختفاء وحلت محلها الأسر النووية. نخلص من هذا إلى أن التطور خلق لدى المرأة وقت فراغ أطول ومسئولية أقل مما أدى إلى ازدياد فرص التعليم والعمل بالنسبة لها. وعبر عن التأييد التام لعمل المرأة انطلاقاً من المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كل شؤون الحياة بما فيها العمل، بل إن عمل المرأة من وجهة

نظر أنصار هذا الاتجاه ضرورة اجتماعية واقتصادية لا بد منها في هذا العصر . وخروج المرأة للعمل من وجهة نظر المؤيدين لهذا الاتجاه سوف يترتب عليه آثار إيجابية سواء على المرأة نفسها أو على أسرتها أو على المجتمع ككل.

5.2.3 الاتجاه الثالث (الاتجاه الراديكالي) :

يعتبر هذا الاتجاه حديثاً نسبياً في أوروبا وأمريكا. ولقد ظهر بالتحديد في أوائل الستينات من القرن العشرين مع بداية ظهور حركات تحرير المرأة، وأخذ في النمو والانتشار وبدأ يجتذب اهتمام العديد من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وبالتحديد علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا. ويُعد الاتجاه الراديكالي في واقع الأمر من الاتجاهات الرئيسية الجديرة بالنظر والاهتمام. وترجع أهميته إلى تلك الثورة التي أحدثتها معظم الكتابات والدراسات التي تناولت مشكلة المرأة سواء في نطاق علم الاجتماع أو حتى على مستوى الدعوة إلى تحرير المرأة من خلال الجماعات والحركات المنتشرة الآن في العالم وعلى وجه الخصوص في أوروبا وأمريكا. وقد ثارت الكتابات والدراسات على علم الاجتماع نفسه موجهة إليه عديداً من الاتهامات، ونتيجة لهذه الاتهامات انطلقت معظم دراسات وكتابات أصحاب الاتجاه الراديكالي الحديث لتؤكد زيف وتحيز معظم الدراسات التقليدية ولتكشف لنا القناع عن المنطلق الأيديولوجي الذي كان وراء معظم هذه الدراسات. ووصفت كيت ميليت (Kate Millet) في دراستها السياسات الجنسية 1970 التي ركزت فيها على علاقات القوة الموجودة في المجتمعات الرأسمالية ومنها المجتمع الأمريكي بأنه مجتمع قائم على التسلط والقوة اللذان ينعكسان على الأسرة وعلى العلاقة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، وهو المجتمع الذي احتفظ بكافة أنواع النشاط الإنساني للذكر وحصر دور المرأة في الوظائف البيولوجية فقط.

جعل الله تعالى الإنسان في الكون من جنسين اثنين يكملان بعضهما البعض ومنحهما كل ما يحتاجانه لينهضا بالحياة على كوكب الأرض. فالمرأة هي نصف المجتمع، وهي التي تشارك الرجل وتسانده في الحياة، لم يعد دور المرأة يقتصر على بناء الأسرة ورعاية الأطفال، بل تعدى دورها في مساندة الرجل وتحمل الصعوبات التي تواجههم، ومن هنا نرى أن ما تقوم به المرأة من أعمال سواء داخل المنزل أو خارجه هو نتيجة طبيعية نتيجة للمسؤولية التي تنبثق من تلقاء نفسها ومن اهتمامها

بواجباتها، وإن كان هناك اختلاف في الواجبات فلا بد أن تتوفر لها الحقوق والظروف الملائمة الخالية من التعسف والظلم التي تمكنها من مزاولة دورها في المجتمع بشكل طبيعي.
تجاهلت هذه الاتجاهات الثلاثة القضية الأساسية وهي ليست موضوع عمل المرأة أو عدم العمل ؛ فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراده بل القضية الأساسية أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه ولا يعمل تحت الضغط والتعسف. فالاتجاه الأول يرى المرأة مخلوقاً تابعاً لا تستطيع الدفاع عن نفسها لحاجتها المادية لمساعدة الرجل، أما الاتجاه الثالث ينظر لعمل المرأة في حدود مكاسب الأسرة ولا يعي دورها كقوة فعالة في تطوير المجتمع وتنميه اقتصاده. أما الاتجاه الثاني يساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، أي أنه يرى أن شروط المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق مرهون بمساواتها معه في الواجبات.

5.2.4 الخصائص الاقتصادية للنساء العاملات في الضفة الغربية

نستعرض في هذا الفصل الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة من النساء موزعة حسب الحالة العملية والمهنة والنشاط الاقتصادي، و مستويات الأجور.

5.2.5 الحالة العملية

تعبر الحالة العملية عن موقع الفرد في العمل، ويصنف العاملون وفقاً للحالة العملية إلى أربعة فئات : [1]

1- صاحب عمل : وهو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر.
2- يعمل لحسابه : وهو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها وليس بالمنشأة أي مستخدم بأجر ويشمل الأشخاص الذين يعملون لحاسبهم خارج المنشآت.
3- يعمل بأجر : وهو الفرد الذي يعمل لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها ويحصل مقابل ذلك العمل على أجر محدد.

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. ص49.

4- عضو أسرة غير مدفوع الأجر : وهو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة، أي في مشروع أو مصلحة للعائلة ولا يتقاضي الأجر مقابل عمله.

وتعتبر الحالة العملية مؤشراً على الحالة الوظيفية في سوق العمل، حيث تعكس مدى التمكين الاقتصادي للفرد.

جدول (23) التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الحالة العملية والجنس، لعام 2015.

الحالة العملية / الجنس	ذكور %	إناث %	كلا الجنسين %
صاحب عمل	8.0	2.2	6.9
يعمل لحسابه	21.4	15.4	20.3
مستخدم بأجر	65.3	59.7	64.3
أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر	5.3	22.7	8.5
المجموع	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

تشير بيانات الجدول (23) إلى أن غالبية المشتغلين من الذكور والإناث هم من المستخدمين بأجر، ففي الدول العربية بشكل عام يكاد يختفي من يسمون بأصحاب الأعمال لأن هذه الدول تكون هي صاحبة العمل الوحيدة، لذلك فإن الغالبية العظمى هم العاملون بأجر عكس ما نجد عليه الحال في الدول الرأسمالية فيظهر بجانب العمال أصحاب العمال ومن يعملون لحسابهم، حيث بلغت نسبة الإناث من هذه الفئة 59.7 %، ولكن إذا ما أخذا توزع هذه النسبة حسب نوع التجمع السكاني التي تعيش فيه النساء العاملات كما هو في الجدول رقم (24) نلاحظ وجود اختلاف واضح بتوزيع الإناث العاملات في الضفة الغربية حسب الحالة العملية ونوع التجمع التي تعيش به، بحيث نلاحظ أن نسبة النساء العاملات المستخدمات بأجر ترتفع في المخيم والمدينة مقارنة بالقرية، أما العاملات بدون أجر كعضو في الأسرة فبلغت 22.7% لترتفع بذلك عن نسبة الذكور لنفس الفئة نظراً لارتفاع نسبة الأسر القروية التي عادةً ما ينطبق عليها العمل بدون أجر أكثر من غيرها، بحيث ترتفع نسبة الإناث العاملات وأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في القرية مقارنة بغيرها من التجمعات السكنية

الأخرى، كما أنها تعد ثاني أعلى نسبة بعد النساء العاملات بأجر بحيث شكلت نسبتها 34.1% من مجموع الإناث العاملات في الريف، وكما نلاحظ من بيانات الجدول (25) أن نسبة الإناث العاملات في الضفة الغربية حسب الحالة العملية والعلاقة برب الأسرة أن النسب الأعلى لجميع الحالات العملية للإناث هن زوجات رغم اختلاف نسبة كل منهما، لكن ترتفع نسبة النساء العاملات وأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر والتي شكلت ما نسبته 84.0% من مجموع النساء العاملات وأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر، في حين نلاحظ أن الإناث العاملات وربات أسرة العاملات وأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في الضفة الغربية تنخفض نسبتها مقارنة بغيرها من الحالات العملية الأخرى ؛ في المقابل لم تتعدى نسبة صاحبات الأعمال والتي تشتمل على صاحبات عمل ومن يعملن لحسابهن 17.6 % من مجموع المشتغلات في الضفة الغربية، إن انخفاض نسبة من يعملن كأرباب عمل أو يعملن لحسابهن، أي العاملات في منشآت يمتلكنها، تشير إلى انخفاض الرياديات في سوق العمل الفلسطيني، نتيجة لظروف اقتصادية وطبيعية خاصة بالمرأة نتيجة للتفرغ لأعمال المنزل.

جدول (24) : توزيع النساء العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الحالة العملية ونوع التجمع السكاني، لعام 2015.

الحالة العملية / الجنس	نوع التجمع السكاني		
	حضر %	ريف %	مخيم %
صاحب عمل	2.3	2.2	0.5
يعمل لحسابه	15.5	15.1	16.1
مستخدم بأجر	63.4	48.6	75.4
أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر	18.8	34.1	8.0
المجموع	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

للتعرف على مدى تأثير الحالة العملية على معدل النساء العاملات، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة العملية ومعدل النساء العاملات.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة العملية ومعدل النساء العاملات.

ويتبين من الجدول رقم (32) أن هناك فروقات بين الحالة العملية و معدل النساء العاملات، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الحالة العملية ومعدل النساء العاملات، وهذا يدل على وجود فروق ملموسة في معدل النساء العاملات في سوق العمل والحالة العملية لهن كما هو موضح سابقاً .

وعند مقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملين في الضفة الغربية حسب الحالة العملية مع بيانات مسح القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الكويت لعام 2015 بحيث اتفقت كلا الدراستين على أن غالبية المشتغلين هم مستخدمين وعاملين بأجر بحيث بلغت نسبه العاملين بأجر في الكويت 99.0% لكلا الجنسين بواقع 98.7% للذكور و 99.6% للإناث، في حين لم يكن هناك أي عاملين بدون أجر في الكويت حسب بيانات الدراسة [1] وهذا يعود إلى اعتماد دولة الكويت على العمالة الوافدة في قطاعات عديدة التي ترفع من نسبة العاملين بأجر في دولة الكويت بالإضافة إلى عدم وجود عمالة في القطاع الزراعي في الكويت، وقد كشفت إحصائيات ديوان الخدمة المدنية للربع الثالث من العام 2015 أن نسبة العاملين الوافدين في القطاع الحكومي بالكويت بلغت 25% من إجمالي عدد الموظفين نتيجة لما تتميز به الكويت من سهولة المعيشة وتوفير الجو الملائم والعيش الكريم لجميع الوافدين، لذلك فهي مكان جاذب للعمل خصوصاً أن الأجور مناسبة في ظل تامين صحي وإمكانية تلقي تعليم جيد مقابل رسوم حكومية منخفضة، بالإضافة إلى وجود العاملين الوافدين في الكويت الذين يعملون في أعمال هامشية يصعب على الكويتيين القيام بها، مثل وظائف المزارعين والخدم والسائقين وغيرهم ذات الدخل المحدود [2].

---

[1] الإدارة المركزية للإحصاء. مسح القوى العاملة. الكويت. 2015، ص79.
https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/BulletinLabourForceSurvey.pdf

[2] http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/12 العمالة الوافدة بالكويت تتأثر بالتعديل السكاني 17-7-2018 10:31م

جدول (25) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الحالة العملية والعلاقة برب الأسرة، لعام 2015.

العلاقة برب الأسرة	الحالة العملية			
	صاحب عمل %	يعمل لحسابه %	مستخدم بأجر %	أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر %
ربة الأسرة	12.8	18.3	6.7	0.9
زوجة	69.2	63.2	50.4	84.0
ابنة	12.8	16.3	37.2	13.5
أم	0	0.5	0.1	0.5
أخت	2.6	0.9	4.2	0.6
حفيدة	0	0	0.1	0
زوجة ابن	2.6	0.4	0.9	0.6
أقرباء آخرون	0	0.4	0.4	0
آخرون	0	0	0.1	0
المجموع	100	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

5.2.6 النشاط الاقتصادي

يعرف النشاط الاقتصادي على أنه طبيعة العمل الذي تمارسه المؤسسة والذي يسهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الواحدة، وعلى هذا تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث نتيجة التغير في الأنشطة الاقتصادية.

جدول (26) التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 2015.

النشاط الاقتصادي	الجنس		
	الذكور %	الإناث %	كلا الجنسين %
الزراعة	10.9	16.6	11.9
الصناعة	15.5	13.9	15.2
البناء	23.0	0.6	18.8
المطاعم والفنادق	21.5	14.1	20.1
النقل والمواصلات	5.9	1.1	5.0
الخدمات والفروع الأخرى	23.2	53.7	28.9
المجموع	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

عند دراسة توزع العاملين في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ من الجدول (26) وجود تباين شديد في توزع الأنشطة الاقتصادية المختلفة من حيث مدى استيعاب النشاط الاقتصادي للأفراد العاملين بحيث وجد أن نسبة الأفراد العاملين في نشاط الخدمات والفروع الأخرى في الضفة الغربية من أكثر الأنشطة استيعاباً للأفراد العاملين .

ويتضح من الأرقام أن نشاط الخدمات والفروع الأخرى والذي يضم أنشطة القطاع العام كالتعليم والصحة بما يشمل من أجهزة الشرطة والدفاع المدني، إضافة إلى القطاع الخاص والعاملين في المؤسسات الدولية قد أصبح من أهم الأنشطة الاقتصادية من حيث كونه يتميز بالاستقرار الوظيفي للملتحقين به، في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني، بحيث أصبحت معظم الأنشطة مهددة بتراجع نموها الاقتصادي.

والملاحظ أن توزيع النساء على القطاعات الاقتصادية المختلفة يتصف بعدم التوازن ويزداد تركز النساء في قطاع رئيسي وهو الخدمات والذي يضم قطاع التعليم ، بحيث تعكس طبيعة المفاهيم الاجتماعية التي لا تسمح بتوسع مجال عمل المرأة وتقيد حركتها إلى حد كبير، بتخصص الإناث في التعليم الجامعي الذي يتماشى مع توقعات المجتمع بالنسبة لدورهن المستقبلي. فعلى الرغم من دخول الإناث في ميادين كانت قبل سنوات قليلة حكراً على الذكور، كالطب والهندسة، إلا أن التعليم

العالي للإناث مازال يتصدر المرتبة الأولى من بين مجالات وتخصصات أخرى. ونتيجة لذلك، تتولى الإناث نسبة عالية من الوظائف التعليمية والتي تتناسب، بحسب الاعتقاد السائد، مع واجباتهن كأمهات وزوجات، في الوقت الذي قد يضعف تخصصهن في مجال العلوم الإنسانية من قدرتهن التنافسية في سوق العمل نظراً لمحدودية الوظائف في هذا المجال.

ويرجع هذا الوضع في عدم التوازن لتوزع الأنشطة الاقتصادية للمرأة للبيئة العامة، خاصة تلك المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والقانونية والتي ما زالت تكرس ديمومة الموقف التقليدي تجاه عمل المرأة من حيث الموافقة على عملها، أو من حيث طبيعة المهن المقبولة في مجتمعنا.

كما يشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة عالية من المشاركة النسائية يعملن في سوق العمل الزراعي، بحيث يأتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات والفروع الأخرى، وبذلك تفوق نسبة النساء العاملات في المجال الزراعي الرجال العاملين في نفس المجال، بحيث تتحمل النساء العبء الأكبر في هذا المجال الذي زاد من أعباء النساء بحيث أصبح العمل المنزلي امتداد لمهمات الزراعة، مع أن المرأة لم تعد تخرج للعمل في الحقل كما كان عليه الوضع سابقًا، بل امتد عملهن إلى المنزل.

وللتعرف على مدى تأثير النشاط الاقتصادي على معدل النساء العاملات، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين النشاط الاقتصادي ومعدل النساء العاملات.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين النشاط الاقتصادي ومعدل النساء العاملات.

ويتبين من الجدول رقم (32) أن هناك فروقات بين النشاط الاقتصادي و معدل النساء العاملات، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي ومعدل النساء العاملات.

وعند مقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملين في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي مع بيانات مسح القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الكويت لعام 2015 بحيث اتفقت كلتا الدراستين من حيث كون غالبية المشتغلين في الكويت للعام 2015 عاملين في مجال أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم ؛ بحيث بلغت نسبه العاملين في هذا المجال 15.4% لكلا الجنسين، ليحتل نشاط التعدين واستخراج المعادن المرتبة الأولى عند الذكور في الكويت بحيث بلغت نسبتها 18.9%، وليحتل مجال التعليم المرتبة الثانية عند الإناث في الكويت

والبالغة نسبتها 17.4% من مجموع العاملات في الكويت بعد نشاط الأسر الخاصة والتي بلغت نسبتها 39.9% من مجموع الإناث (15 سنة فأكثر) العاملات في الكويت [1]

نلاحظ من الجدول (27) أن العمل النسائي في الزراعة هو غير مدفوع الأجر، وغالباً ما يعتبر امتداداً لواجبات النساء الأسرية , ويرجع ذلك إلى الظروف المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الزراعة في فلسطين بطبيعتها قائمة على أساس العائلة، وهذا لا يلغي الحق بالاعتراف بعمل المرأة وحقها في الحصول على تعويض مقابل عملها وذلك من أجل تحقيق الإنصاف للنوع الاجتماعي . فإن تمثيل النساء العاملات في الزراعة هو تمثيل ضعيف حيث تنخفض نسبة صاحبات الأعمال بشكل كبير في هذا القطاع والتي بلغت 0.2%، ولم تتجاوز نسبة العاملات لحسابهن 9.0%.

جدول (27) توزيع النساء العاملات (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والحالة العملية في الضفة الغربية، لعام 2015.

النشاط الاقتصادي	الحالة العملية				
	صاحبة عمل %	تعمل لحسابها %	مستخدم بأجر %	أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر %	المجموع %
الزراعة	0.2	9.0	5.7	85.1	100
الصناعة	2.2	28.9	42.6	26.3	100
البناء	4.3	4.3	91.3	0	100
المطاعم والفنادق	2.2	29.2	36.4	32.2	100
النقل والمواصلات	0	12.8	87.2	0	100
الخدمات والفروع الأخرى	2.8	10.5	85.9	0.7	100
المجموع	2.2	15.4	59.7	22.7	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

وتشير بيانات الجدول (26) أن نسبة الإناث العاملات في الضفة الغربية في مجال البناء هي نسب منخفضة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الغياب العام للنساء عن نشاطات تتضمن عملاً جسدياً ثقيلاً.

[1] مرجع سابق، الإدارة المركزية للإحصاء. مسح القوى العاملة. الكويت. ص73– 75 .

ومن الواضح أن هذه النسبة القليلة لهؤلاء النساء العاملات في هذا المجال لسن عاملات في البناء إنما في الحقيقة يعملن في نشاطات تقدم خدمات مساندة في شركات المقاولات والتعهدات وهو ما توضحه بيانات الجدول (27) ؛ فنسبة النساء العاملات في مجال البناء ومستخدمات بأجر قد وصلت إلى 91.3% ؛ فغالبية العاملات في هذا المجال تعمل لحساب شركات.

عندما تتركز النساء العاملات في نشاطات اقتصادية معينة، فإن ذلك يعني أما أن مثل هذه النشاطات مفتوحة أمامهن، أو يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تشكل داعم ايجابي، كأن يرجع إلى سياسة يتبناها المشتغلون تشجع على التحاق النساء للعمل فيها أو سياسات تقدم الدعم و المساعدة للنساء مما يسمح لهن القيام بمسؤولياتهن البيتية إلى جانب عملهن خارج المنزل، أو قد تشكل داعم سلبي يكون السبب في وصول النساء لهذا النشاط أصحاب العمل الذين يفضلون تشغيل العاملات بأجور تقل عن أجر الرجال. أوقد تلعب القدرات الطبيعية لكل من الجنسين دوراً في فتح أبواب العمل في أعمال معينة أو إغلاقها، وفق النوع الاجتماعي، كالعمل الشاق الذي يحتاج لمجهود عضلي.

بالنظر إلى الخارطة (3) يتضح وجود تباين في توزع الأنشطة الاقتصادية للإناث العاملات في محافظات الضفة الغربية، حيث يحتل نشاط الخدمات والفروع الأخرى النسبة الأكبر من بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى في جميع محافظات الضفة الغربية ؛ حيث ترتفع نسبة العاملات في مجال الخدمات والفروع الأخرى في محافظة رام الله مقارنة بغيرها من المحافظات. كما وترتفع نسبة العاملات في المجال الزراعي في محافظة طوباس مقارنة بغيرها من المحافظات الأخرى، باعتبارها منطقة زراعية ترتفع فيها عدد النساء العاملات في الزراعة. وترتفع نسبة العاملات في الصناعة في قلقيلية وذلك نتيجة وجود المصانع الإسرائيلية التي تشتغل فيها عدد من النساء في المحافظة، تليها محافظة ونابلس وجنين.

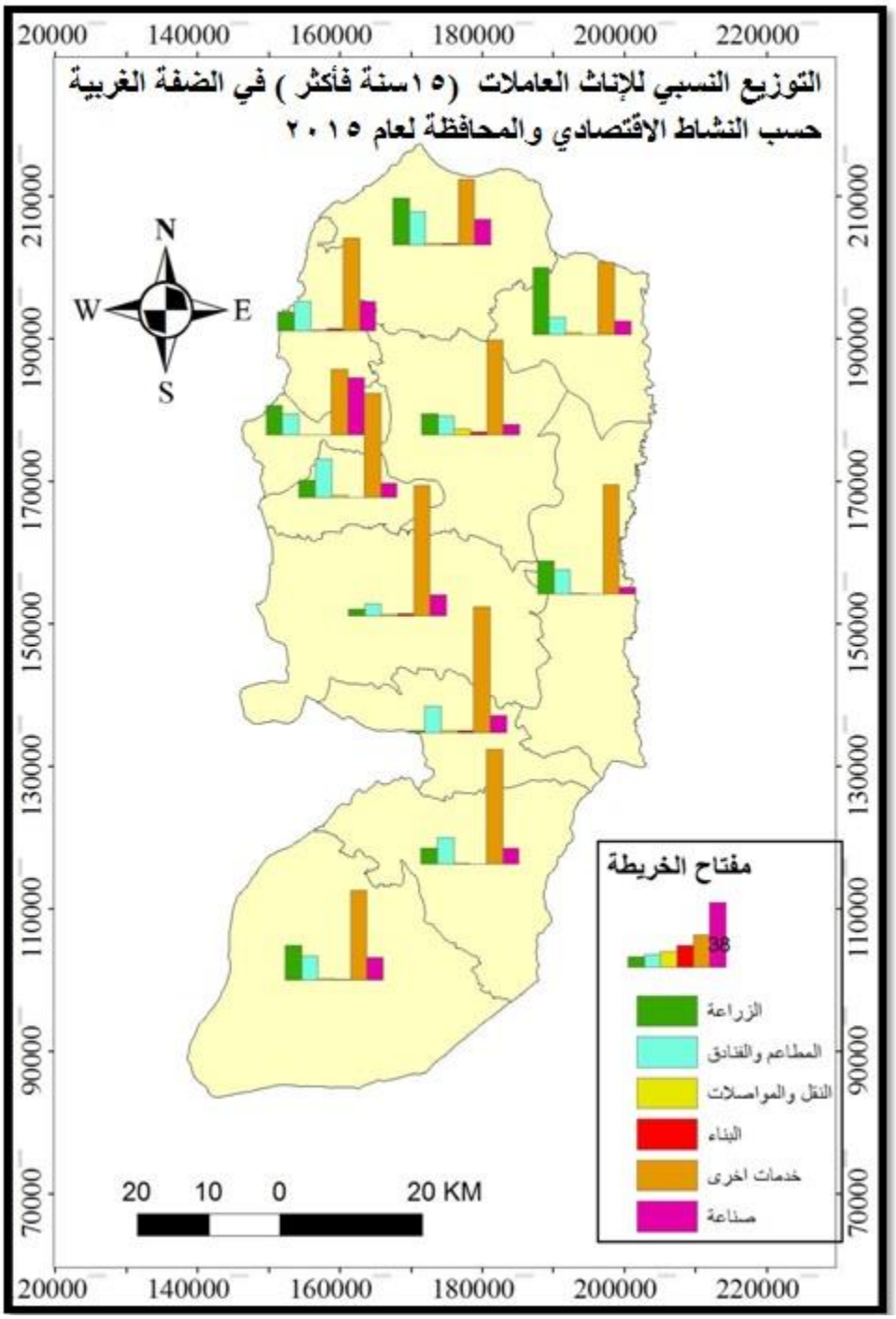

خارطة (3) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لعام 2015.

المصدر : من عمل الباحثة، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

5.2.7 المهنة

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء المهنة بأنها الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملاً أو الذي باشره سابقاً إذا كان عاطلاً عن العمل بغض النظر عن طبيعة مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد [1]، ويكشف التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المهنة عن مجموعة من الظواهر الهامة، كما يعتبر الوضع المهني عنصراً رئيسياً في التقييم الاقتصادي والاجتماعي العام، ويوضح التركيب المهني طبيعة المهن والمهارات التي يعاني فيها المجتمع من نقص أو زيادة ويرتبط تطور التركيب المهني بتطور الهيكل التعليمي حيث أن المستويات التعليمية الأعلى ترتبط بمستويات مهنية مناسبة لها.

جدول (28) توزيع السكان (15 سنة فأكثر) العاملين حسب المهنة والجنس في الضفة الغربية، لعام 2015.

المهنة	الجنس		
	الذكور %	الإناث %	كلا الجنسين %
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	3.8	3.2	3.7
الفنيون والمتخصصون والكتبة	16.8	43.1	21.7
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	17.3	18.6	17.5
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	5.5	13.5	6.9
العاملون في الحرف وما إليها من مهن	23.3	8.6	20.6
مشغلو الآلات ومجموعها	11.3	5.8	10.3
المهن الأولية	22.0	7.2	19.3
المجموع	100	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. مرجع سابق. ص50.

كما هو واضح من الجدول (28) فإن البيانات تؤكد أن السكان في الضفة الغربية أصبح لديهم توجه للعمل في المهن التي تتلاءم مع درجة تعليمهم، بخاصة وأن نسبة كبيرة من الأفراد الذكور والإناث أصبح لديهم اهتمام كبير بالتعليم وخاصة التعليم العالي، وترك العمل في المهن الأخرى التي لا تتلاءم مع درجتهم العلمية بخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوافر الكثير من فرص العمل في الوزارات الحكومية وغير الحكومية والتي تتطلب مهارات مثل مهن المتخصصين والفنيين والكتبة وغيرها التي تشمل : المتخصصين في العلوم والهندسة، الاختصاصيون في الصحة (المهن الصحية)، الاختصاصيون في التعليم والإدارة والأعمال، بالإضافة إلى المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و في الشؤون القانونية والاجتماعية والثقافية، حيث ترتفع نسبة العاملين في هذه المهن بشكل ملحوظ للجنسين وخصوصاً عند الإناث، ويرجع ذلك إلى اتجاه السكان بشكل عام نحو التعليم وخاصة التعليم العالي بهدف اعتماد سوق العمل الفلسطيني على الأيدي العاملة المتعلمة. ففي حالة الإناث نلاحظ من بيانات الجدول (28) أن الإناث العاملات تتركز في مهنة الفنيين والمتخصصين والكتبة، بحيث شكلت هذه المهنة ما نسبته 43.1% من مجموع الإناث العاملات في الضفة الغربية، وهذا يرجع إلى مدى تناسب تلك المهن مع طبيعة الإناث إضافة إلى زيادة اهتمام الإناث بالتعليم الذي مكنها من دخول سوق العمل وهو ما نلاحظه من الشكل (5) بحيث ترتفع معدلات التعليم العالي للإناث العاملات في مهنة الفنيون والمتخصصون والكتبة في الضفة الغربية عام 2015 بحيث حازت النساء العاملات في هذه المهنة على أعلى المستويات التعليمية كما هو موضح بالشكل (5)، والذي نجده يختلف عما عليه الحال عند الذكور بحيث لا يستحوذ هذا النوع من المهن على العاملين الذكور ؛ حيث شكلت المهن الأولية النسبة الأعلى للذكور العاملين في الضفة الغربية، وهذا ما أكدت عليه دراسة دينا جبر بعنوان الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية بحيث ذكرت أن اختلاف التركيب المهني للمرأة العاملة عن نظيرها الرجل كما أظهرتها المسوحات الدورية التي تصدرها دائرة الإحصاء المركزية ترجع لأسباب كثيرة منها الطبيعة البيولوجية لكل من الجنسين التي تجعل بعض

المهن تناسب أحد الجنسين فيما لا تناسب الجنس الآخر بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تجعل المجتمع يرفض أن تعمل المرأة في بعض المهن[1].

لتحتل مهنة العاملات في الخدمات والباعة في الأسواق المرتبة الثانية للإناث العاملات في الضفة الغربية كما هو موضح في الجدول السابق والتي تشمل : العاملات في الخدمات الشخصية والعاملين في خدمات الحماية وعمال البيع والعاملين في العناية الشخصية، كما نلاحظ من الشكل (5) تنخفض مستويات التعليم العليا للنساء العاملات في مهنة الخدمات والباعة في الأسواق بحيث تتركز مستوياتها في المرحلة الثانوية فأقل.

أما بالنسبة إلى مهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا فقد شكلت أقل نسبة للعاملين الذكور الإناث في الضفة الغربية، ويرجع ذلك الانخفاض إلى خصوصية هذه المهنة واحتياجات سوق العمل إليها بنسبة أقل مقارنة بالمهن الأخرى والتي تتطلب الحصول على مؤهلات علمية خاصة، وكما نلاحظ من الشكل (5) أن نسبة النساء العاملات بمهنة المشرعين وموظفي الإدارة العليا تحتل مستويات تعليمية مرتفعة نتيجة الأسباب سابقة الذكر.

وللتعرف على مدى تأثير المهنة على معدل النساء العاملات، تم اختبار الفرضية التالية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين المهنة ومعدل النساء العاملات.

ولهذا الغرض تم استخدام اختبار فرضية On - Sample T Test ، إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 بين المهنة ومعدل النساء العاملات.

ويتبين من الجدول رقم (32) أن هناك فروقات بين المهنة و معدل النساء العاملات، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المهنة ومعدل النساء العاملات.

وعند مقارنة نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015 من حيث نسبة العاملين في الضفة الغربية حسب المهنة مع بيانات مسح القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الكويت لعام 2015 بحيث اتفقت كلتا الدراستين على أن غالبية المشتغلين من الذكور هم العاملون الحرفيون والمهن المرتبطة

---

[1] جبر، دينا فهمي خالد : **الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين .2005. ص24.

بهم، بحيث بلغت نسبه العاملين بهذه الحرفة في الكويت 24.8% من مجموع الذكور العاملين بحيث تعددت الحرف اليدوية قديماً بين أهل الكويت، وهي جزء من التراث القديم، حيث حرصت حكومة دولة الكويت في العقود الأخيرة على الدعم المالي الحكومي لزيادة وتنويع أوجه ومصادر القطاع الصناعي والحرف التقليدية ، فيما اختلفت الدراستان من حيث العاملات الإناث حسب الحرفة حين كانت النسبة الأعلى للإناث العاملات في المهن الأولية والبالغة نسبتهن 46.7% من مجموع الإناث العاملات في الكويت حسب بيانات الدراسة [1] في حين لم يتعد هذا النوع من المهن على أكثر من 8% في الضفة الغربية كما هو موضح في الجدول (28).

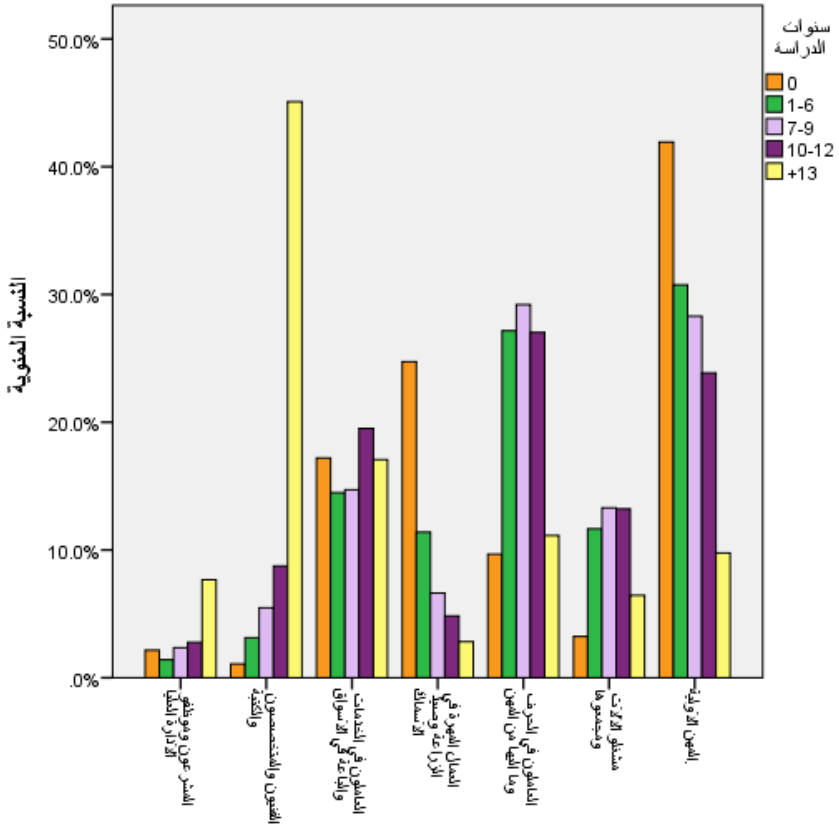

شكل (5) نسبة النساء العاملات(15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب المهنة والمؤهل التعليمي عام 2015.

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

[1] الإدارة المركزية للإحصاء. مسح القوى العاملة. الكويت. 2015. مرجع سابق. ص80.
https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/BulletinLabourForceSurvey.pdf

5.2.8 الأجور

تتأثر الأجور في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بمستوى النشاط الاقتصادي في حالة الإزدهار والركود، بحيث أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، بمعنى أن تزايد الأجور للعمال يعتمد على طبيعة الطلب على السلع والخدمات والذي بدوره زيادة أسعار المنتجات ومن ثم زيادة الطلب على العمل، والذي يدفع إلى زيادة الأجور للعمال والعكس صحيح.

جدول (29) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي ومعدل الأجر اليومي بالشيكل و معدل الساعات الأسبوعية ومعدل أيام العمل في الشهر، لعام 2015.

النشاط الاقتصادي	معدل الأجرة اليومية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل ساعات العمل الأسبوعية
الزراعة	78.3	19.6	24.5
الصناعة	49.0	20.2	33.7
البناء	137.3	22.2	45.1
المطاعم والفنادق	48.3	23.5	41.6
النقل والمواصلات	80.8	22.5	40.2
الخدمات والفروع الأخرى	94.9	21.8	34.9
المعدل	81.4	21.6	36.6

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

تشير بيانات الجدول رقم (29) تقارب معدل ساعات العمل الأسبوعية ومعدل أيام العمل الشهرية لدى النساء العاملات، إلا أن التفاوت ملحوظ في معدل الأجرة اليومية، أي أن هناك فجوة نوعية في أجور العاملات حسب الأنشطة الاقتصادية، بحيث تبلغ أعلاها في قطاع البناء وهذا يعد إلى ورغم قلة العاملات في هذا المجال إلا أن عملهن يتبع لشركات التي ترتفع فيها معدلات أجور العمل وأقلها في قطاع الصناعة.

وللتعرف على مدى تأثير الأجور على مستوى النساء العاملات سيتم اختبار الفرضية الصفرية التالية التي تنص : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية 0.05 حسب متغير الأجور.

يتبين من الجدول رقم (32) ومن خلال استخدام اختبار On Sample T Test ، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة حسب متغير الأجور، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تقول : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي ومعدل الأجور .

5.2.9 جهة العمل

هو القطاع الذي يقدم للشخص العامل الإمكانيات لتقديم فرص عمل ومجال للالتحاق بوظائف مختلفة حسب متطلبات معينة أو خبرات يشترطها كل نوع بشكل مختلف حسب أنواع قطاعات العمل لتقديم المنتجات أو الخدمات ليتم تسويقها خدماتهم أو منتجاتهم للمستهلك.

جدول (30) التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب الجنس وجهة العمل، لعام 2015.

قطاع العمل	الجنس	
	ذكور%	إناث%
قطاع حكومي وطني	13.4	24.4
قطاع حكومي أجنبي	0.1	0.1
سلطة محلية	1.6	0.7
مؤسسة دولية	0.2	0.3
وكالة غوث	0.4	1.7
مؤسسة لا تهدف للربح	0.2	2.0
قطاع خاص	49.5	30.5
مشروع خاص	34.3	34.8
منزل خاص	0.3	5.5
المجموع	100	100

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

يتضح من الجدول (30) أن نسبة كبيرة من الأفراد العاملين في الضفة الغربية يعملون ضمن القطاع الخاص سواء الذكور أو الإناث رغم تباين النسبة حسب الجنس، بحيث يحتل هذا النوع من القطاع المرتبة الأولى للذكور، ليحتل بذلك المرتبة الثانية عند الإناث بعد المشروع الخاص الذي يحتل المرتبة الأولى كما أظهرته بيانات المسح، ولكن اللافت للنظر أن نسبة الإناث العاملات في القطاع الحكومي ترتفع مقارنة مع نسبة الذكور لنفس القطاع، وهذا يعود إلى أن القطاع الحكومي يضم العاملات في مجال التعليم الذي ترتفع به نسبة العاملات مقارنة بالذكور للأسباب سابقة الذكر التي تشجع على توجه النساء للعمل في مهنة التعليم، وهو ما نجد عليه الحال في القطاع الخاص بحيث ترتفع نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص، والتي توفر فرص العمل في مهنة التعليم وفرص عمل أخرى متنوعة للإناث. وعند النظر إلى أوضاع العاملات في الضفة الغربية ومعدلات أجورهن حسب نوع القطاع التي تعمل به كما هو موضح في الجدول رقم (31)، نجد رغم ارتفاع نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص إلا أن معدل أجورهن منخفض ويعد من أدنى معدلات الأجور حسب قطاع العمل.

وتجدر الإشارة أن القطاع الحكومي يستقطب نسبة كبيرة من الإناث العاملات في الضفة الغربية. فالتمييز بين النوعين فيما يتعلق بفرص التوظيف والرواتب والمزايا الأخرى غالباً ما يكون أقل في القطاع العام منه في القطاع الخاص ؛ وتحديداً بالنسبة للإناث اللواتي لا يحملن شهادات عالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف العمل المدعمة بالتشريعات والتي تمنح المرأة الاستقرار الوظيفي والحوافز، بما في ذلك التأمين الصحي والاجتماعي، غالباً ما تكون أفضل في القطاع العام. فعلى سبيل المثال، عادة ما تكون ساعات الدوام في القطاع العام أقل منها في القطاع الخاص، في حين يكون عدد أيام الإجازات الممنوحة، بما في ذلك إجازة الأمومة، في القطاع العام أفضل، مما يوفر فرصة أكبر أمام المرأة للاهتمام ببيتها وأطفالها وأسرتها.

جدول (31) التوزيع النسبي للإناث العاملات (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية حسب جهة العمل ومعدل الأجر اليومي بالشيكل، لعام 2015.

قطاع العمل	الأجور
قطاع حكومي وطني	107.8
قطاع حكومي أجنبي	153.8
سلطة محلية	98.6
مؤسسة دولية	100.6
وكالة غوث	128.3
مؤسسة لا تهدف للربح	73.7
قطاع خاص	66.8
مشروع خاص	77.5
منزل خاص	39.7
المجموع	94.1

المصدر : عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2015.

ولتوضيح الفروق ما بين النساء حسب العلاقة بقوة العمل وبعض المتغيرات الاقتصادية تم إتباع في تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على مستوى الإناث العاملات أسلوب one sample t test حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات كان لها دلالة إحصائية واضحة حول علاقتها بمستوى النساء العاملات كما تبين ذلك في بيانات جدول رقم (32).

جدول (32) نتائج اختبار one sample t test حول اختلاف مستوى النساء العاملات حسب المتغيرات الاقتصادية.

المتغير	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
الحالة العملية	264.633	3570	*.000
النشاط الاقتصادي	126.706	3570	*.000
المهنة	120.436	3570	*.000
الأجور	85.374	2025	*.000

***دالة على مستوى المعنوية 0.05.**

المصدر : من عمل الباحثة، استنادا إلى بيانات مس القوى العاملة الفلسطينية لسنة 2015.

ولتوضيح تأثير جهة العمل على معدل الأجور للمرأة العاملة تم اختبار الفرضية الصفرية التالية :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية بين جهة العمل للمرأة العاملة على معدل

الأجور ومن خلال نتائج تحليل التباين الأحادي في جدول (33) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تقول يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الثقة 0.95 بين جهة العمل للمرأة العاملة ومعدل الأجور.

جدول (33) نتائج تحليل التباين الأحادي بين جهة العمل للنساء العاملات ومتغير معدل الأجور.

المتغير	مصادر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
معدل الأجور	بين المجموعات	288	32.956	7.709	.000 *
	في المجموعات	1737	4.275		
	المجموع	2025			

***دالة على مستوى المعنوية 0.05.**

المصدر : من عمل الباحثة، استنادا إلى بيانات مس القوى العاملة الفلسطينية لسنة 2015.

ملخص

هدفت الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على بعض الخصائص الاقتصادية للقوى العاملة النسائية في الضفة الغربية.

حيث تم دراسة الخصائص الاقتصادية للنساء العاملات في الضفة الغربية ودراسة مدى مساهمة المرأة في العمل حسب الحالة العملية، و تبين أن الغالبية العظمى من الأفراد العاملين مستخدمين بأجر، بحيث بلغت نسبة الإناث العاملات من هذه الفئة 59.7%، في حين تتوزع الإناث العاملات حسب الحالة العملية ونوع التجمع فنجد أن الإناث العاملات ومستخدمات بأجر ترتفع في كل من الحضر والمخيم فقد بلغت 63.4 % و 75.4% على التوالي في حين تنخفض هذه النسبة في الريف مقارنة بغيرها من التجمعات السكنية الأخرى فقد بلغت 48.6%، بينما نجد أن نسبة النساء العاملات وأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر تنخفض في كل من الحضر والمخيم مقارنة بالتجمع الريفي.

كما وتم دراسة توزع العاملين في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية بحيث تبين وجود تباين شديد في توزع الأنشطة الاقتصادية من حيث مدى استيعاب النشاط الاقتصادي للأفراد العاملين به، بحيث كان نشاط الخدمات والفروع الأخرى من أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعاباً للأفراد العاملين باعتباره أحد الأنشطة الاقتصادية الذي يتميز بالاستقرار الوظيفي للملتحقين به بما في ذلك النساء،

حيث تتركز النساء العاملات في قطاع الخدمات نسبة 53.7% من مجموع الإناث العاملات، الأمر الذي يعكس مدى تأثر عمل المرأة بالمفاهيم الاجتماعية التي لا تسمح بالتوسع في مجال عملها، لتأتي الزراعة بالمرتبة الثانية بعد الخدمات، فنجد أن النساء العاملات في المجال الزراعي أي ما نسبته 85.1% هن أعضاء أسرة غير مدفوعان الأجر.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

أمّا أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت كما يلي :

1. وجود تفاوت كبير وواضح في مشاركة القوى العاملة بين الجنسين بحيث ترتفع مشاركة الذكور والبالغة نسبتها 70.3% من مجموع الذكور في سن العمل مقارنة بمشاركة الإناث المنخفضة والبالغة نسبتها 18.2% من مجموع الإناث في سن العمل.
2. إن للعمر أثر واضح في المشاركة النسائية في القوى العاملة حيث ترتفع مشاركة النساء في القوى العاملة للفئة العمرية (25- 29) سنة، لتنخفض بشكل ملحوظ بعد عمر 55 سنة.
3. هناك علاقة طردية بين الحالة التعليمية والنساء العاملات في الضفة الغربية، حيث شكلت نسبة الإناث العاملات اللواتي وصلن إلى مرحلة دبلوم متوسط فأعلى إلى 46.5% من إجمالي الإناث العاملات في الضفة الغربية.
4. لقد تبين أن نسبة ضئيلة جداً من القوى العاملة النسائية المشاركة التحقت بدورات تدريب مهني بحيث تصل نسبة الملتحقات بدورات من العاطلات عن العمل 2.8% بينما لا تتجاوز نسبة العاملات والملتحقات بهذه الدورات نسبة 1.0%.
5. تؤثر الحالة الزواجية على مشاركة النساء في القوى العاملة بحيث شكلت نسبة النساء المتزوجات والمشاركات في القوى العاملة النسبة الأكبر والبالغة 59.6% من مجموع النساء المشاركات في الضفة الغربية.
6. أما فيما يتعلق بحالة اللجوء فقد تبين أن 72.0% من النساء المشاركات في القوى العاملة ليست لاجئات.
7. تعبر الحالة العملية للعمال عن الحالة الوظيفية في سوق العمل، فهي تعكس مدى التمكين الاقتصادي للفرد فعند دراسة توزيع النساء العاملات حسب الحالة العملية لهن، نجد أن

59.7% مستخدمات بأجر، و22.7% النساء العاملات كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر وارتفاع هذه النسبة مقارنة بغيرها يعود إلى أن التجمعات الريفية تنفرد بها عن باقي التجمعات الأخرى، بحيث بلغت نسبة النساء العاملات والتي تعيش في الريف 30.0% من مجموع العاملات في الضفة الغربية ومنهن 34.1% عاملات كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر.

8. يتفاوت توزيع العاملين في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية حيث يحتل مجال الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى والأكثر استيعاباً من بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا ما ينطبق على النساء العاملات بحيث يتركز عملهن بقطاع الخدمات والتي بلغت نسبتها 53.7% من مجموع الإناث العاملات بالضفة الغربية.
9. بلغت نسبة النساء العاملات في مجال النشاط الزراعي 16.6% من مجموع الإناث العاملات في الضفة الغربية، في حين بلغت هذه النسبة عند الذكور 10.8% من مجموع الذكور العاملين.
10. إن 43.1% من الإناث العاملات ملتحقات في مهنة الفنيين والمتخصصين والكتبة في الضفة الغربية.
11. ترتفع معدلات الأجور اليومية للإناث العاملات في مجال الخدمات والفروع الأخرى فقد بلغت 94.9 شيكل باليوم.

6.2 التوصيات

1- زيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية عمل المرأة باعتبار عملها حق تنموي وليس حاجة. ولا بد من التأكيد على أهمية الدور الذي تعلبه المرأة في التنمية وأن وجودها الفاعل في سوق العمل شرط ضروري لنجاح خطط التنمية.
2- إعادة النظر في التخصصات التي تدرسها النساء وتوجيههن إلى تخصصات يحتاجها سوق العمل بعيداً عن تقاليد المجتمع وعاداته ، لتصبح مساهمتهن أكبر وأكثر فاعلية .
3- ضرورة إعادة النظر في قانون الخدمة المدنية وقانون العمل وتطبيقاتها والتي فيها قدر من التحيز، وضرورة تثقيف النساء حول حقوقهن في العمل.

4- قيام الجامعات بتطوير مخرجات التعليم الجامعي في بعديه المعرفي والمهاري، والتركيز على تعليم المهارات المطلوبة لسوق العمل، بما يواكب التطور العلمي.

5- توفير التدريب والتأهيل للمرأة في جميع المؤسسات التعليمية لتكون مهيأة للدخول في سوق العمل ومنافسة الرجل.

6- ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني من خلال عقد دورات دورات تدريبية مهنية، لما لها من دور مهم رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة، باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس كفاءة وفاعلية العمل في تحقيق مستوى معين من مخرجات العملية الإنتاجية.

7- تعزيز التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الموجهة لسوق العمل وبين المؤسسات التعليمية والتدريبية، لخلق حالة من التوازن الإيجابي.

8- تشجيع القطاع الخاص على توظيف النساء وفقاً للقوانين وبعيداً عن الاستغلال ضمن سياسات داعمة للمشاريع التي توظف عدد أكبر من النساء.

9- تبني سياسة الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص، كونه يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، بهدف الحفاظ على فرص العمل المتوفرة حالياً وفتح مجالات لتوفير فرص عمل جديدة.

10- ضرورة وجود إستراتيجية وتخطيط نحو استيعاب الدعم المالي باتجاه القطاعات الإنتاجية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

11- تدعيم وتطوير مراكز البحث والمعلومات، بهدف توفير البيانات والمعلومات التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم وبناء الاستراتيجيات اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي.

12- أن تعمل الجامعات على تسويق خريجيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من خلال تفعيل مجال التدريب وعقد اتفاقيات تشغيل في هذا المجال.

المصادر والمراجع

1- النشرات الإحصائية

- الإدارة المركزية للإحصاء. **نشرة مسح القوى العاملة.** دولة الكويت. اكتوبر – ديسمبر 2015.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.** التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن). رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003.** الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996–2001) دراسة مقارنة.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد،** سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (11)، تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. **رام الله – فلسطين.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي: 2007. رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.** مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسر في الأراضي الفلسطينية (1997– 2007). رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد.** ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني. رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد.** سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق. رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.** الفلسطينيون في نهاية عام، 2014. رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.** أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2015. رام الله –فلسطين.

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الفلسطينيون في نهاية عام 2015.** رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2015.** رقم "16". رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016.** مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي : 2015. رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز – 2015. رام الله – فلسطين.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.** المرأة والرجل في فلسطين : قضايا وإحصاءات، 2016. رام الله – فلسطين.
- الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات الاجتماعية. **مسح القوى العاملة.2015**، النصف الثاني.
- **مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013– 2014** / منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت، 2015.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات . وزارة الاقتصاد والتخطيط. **بحوث القوى العاملة.** المملكة العربية السعودية. 2007.
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2016، **مسح القوى العاملة بالعينة : التقرير السنوي 2015.** الدوحة – قطر.

2- الأطروحات الجامعية

- السلعوس، رنا. **سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2001م.
- السبيعي، هدى.**المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة في بيئة العمل المختلط.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية،2010 م.

- بني عودة،سمر. **معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002.
- جاسر، معين حسن أحمد : **محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية – غزة. 2011.
- جبر، دينا فهمي خالد : **الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين .2005.
- جيتاوي، هبة طالب عبد اللطيف : **تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي.** رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين نابلس 2016.
- حمادنه،ختام محمد نايف : **مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.نابلس. فلسطين.2013.
- حمايل، سعيد. **اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة**.رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003م.
- دحلان،رائد حسين محمد.**الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمسنين في محافظات غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015م،ص18.
- سرادح، خليل عطا : **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. 2012 م.
- شتيوي، ربى. **الصعوبات التي تواجه الإناث العاملات في القطاع السياحي**. رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.
- عبد الله،لازمين. **حقوق المرأة في تشريعات العمل اليمنية من منظور النوع الاجتماعي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، 2014م.

- ملحم، غادة عبد الفتاح حسن : **التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2016.
- هلال، رندة : **دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية للمشروع البلجيكي- دعم التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين** . رام الله – فلسطين. شباط 2011.
- Qazzaz ،Mrar،Adwan ،Shua and Hadiland Yousif" : **Female Entrepreneurs in the West Bank and Gaza Strip: Current Situation and Future Prospects".** Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).
- Joan E: **FACTS AND FICTIONS ABOUT THE AMERICAN WORKING WOMAN.** 1973
- Marrar, Shuaa: **Report on Labour and Economy in the Palestinian Territory A Gender Perspective.** Riyada Consulting and Training.

3- الكتب

- الجعفري، محمود، وآخرون، ***السياسات التجارية الفلسطينية : البدائل والخيارات المتاحة،*** **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني** (ماس)، 2002.

- الساعاتي، أحمد **: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918-1948.**

http://research.iugaza.edu.ps/files/10164.PDF

- العودة، صلاح – أحمد، رزق السيد : **دراسة بعنوان البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني**. **2008.**
- **سلطة النقد الفلسطينية، 2014.** تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015.
- علي، يونس حمادي : **مبادئ علم الديموغرافية**. عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010م.
- عبد الله، سمير **: إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي**.رام الله. 2004.
- مكتب العمل الدولي. **قياس السكان الناشطين اقتصادياً والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان : دليل**. نيويورك. 2011.
- وزارة القوى العاملة. **مؤشرات سوق العمل.** سلطنة عمان.2007.
- نصر، محمد : ***تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني** (ماس) القدس ورام الله. 2003.

4- المجلات العلمية

- أبو ملحم، محمد حسني احمد : ***إشكالية عمل المرأة الأردنية وأبعاده الاجتماعية من وجهة نظر النساء العاملات في محافظة جرش*. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.** 2016.
- أبو صالح، ماهر. ***التركيب التعليمي للسكان في الضفة الغربية*** **، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية).**المجلد 26 (10)، 2012.
- الركابي، عبد العالي حبيب حسين. ***التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة 1987-2008*** **، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة ذي قار – كلية الأداب.** العدد 19.
- الزبيدي، الحمادي، عبد القوي وعبد العزيز. **الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري**،مجلة علمية محكمة تصدر عن **الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.** المجلد (3)، العدد (7)، 2012، ص 103- 116، الإمارات العربية المتحدة .

- حسن تيم و ابتهاج النادي. ***درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس.*** **مؤتمر " العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات "**، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين، 2010/2009 م.
- العارفي، سامية. **الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية "دراسة ميدانية للأمهات العاملات في المؤسسات العمومية "**. رسالة ماجستير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، الجزائر، 2011م.
- العجلة، مازن صلاح : ***المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات.*** **مجلة جامعة الأزهر بغزة.** المجلد14.العدد 1. 2012.
- المحجوبي، خالد علي العجيلي : ***السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرت الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي.***عدد الصفحات (25). ص99.
- حمدان، بدر شحادة : ***أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين*** **مجلة جامعة الأزهر بغزة.** العدد (1). المجلد (15).عدد الصفحات 31.
- حداد، مناور فريح : ***نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها.*** **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.** العدد الأول. 2005.عدد الصفحات (22).
- دحلان، احمد سعيد. **الزواجية واتجاهاتها في قطاع غزة (دراسة ديموجرافية)، مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية** . المجلد (9)، العدد (2)، 2007.
- ديب، صالح، فرج الله. **المرأة الفلسطينية والإنتاج.** دار المنظومة. مج 2. ع17،18. عدد الصفحات 20، 1980. لبنان.
- رضوان،عامر، سامر و دلال. **عمل المرأة وعلاقته بتوافقها الزواجي / دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الانسانية.** المجلد (36)، العدد (4)، 2014، دمشق، سورية.
- زهري، زينب محمد : **التغير الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للمرأة.** الفكر العربي (معهد الإنماء العربي). لبنان. مج 12. ع 64. عدد الصفحات 18. 1991.

- صالح، محسن محمد : **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015**. الطبعة الأولى. بيروت – لبنان : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2016 م.
- نجم، منور. **اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالي التعليم والعمل،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**. مجلد 21، العدد الاول. 2013م / 567-617.
- نصر الدين، عشوي : ***الأساليب العلمية لتخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. العدد (4). الجزائر.

ثانيا : المواقع الالكترونية

- http://asbar.com/ar_lang/?p=14809 الإعالة في الوطن العربي 2017-12-17
- http://ar.knoema.com / علم السكان – السودان - معدل المواليد الخام 17-12-2017
- https://books.google.ps2009 التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2017-12-20
- http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/married20143.pdf
- الزواج والطلاق في الأردن 2014 2018-7-15
- http://maps-alex.hooxs.com/t247-topic التركيب السكاني 9:53م 2017-3-26
- قانون العمل رقم (7) لسنة http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13975 2000م 25-3-2018 12:15م
- قانون العمل وتشريعات الشؤون الاجتماعية – الوقائع وزارة العمل الفلسطينية،2001 الفلسطينية , العدد التاسع والثلاثين، فلسطين.
- التطورات السياسية والاقتصادية http://research.iugaza.edu.ps/files/10164.PD والاجتماعية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1918-1948
- https://www.alaraby.co.uk/economy/ البطالة في فلسطين 18-10-2017

- http://www.alhayat.com/article/865248 سوق العمل في اليمن تواجه تحديات صعبة 7-7-2018
- http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/12 العمالة الوافدة بالكويت تتأثر بالتعديل السكاني 17-7-2018
- http://www.andi.dz/PDF/demographie/ 2014 ديموغرافيا الجزائر 17-12-2017 9:42
- https://www.arab-ency.com/ar / الموسوعة العربية 20-11-2017
- https://www.researchgate.net/ مشكلة البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية 19-10-2017
- http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/101/101_develop_bridge16.pdf
- مؤشرات سوق العمل 22 -3-2018 9:10م
- https://www.google.ps/search?rlz= ليلى عبد الوهاب، الدراسات الاجتماعية لوضع المرأة في المجتمع 2-2-2018
- https://www.google.ps/search?q=%D8%A7%D9%82%D8 الاقتصاد الفلسطيني 18-1-2018
- https://www.google.ps/search?rlz=1C1NHXL_arPS710PS710&q أفاق العلاقات الأردنية – الفلسطينية 18-1-2018
- http://www.masarat.ps/ar/ مشاركة المرأة في القوى العاملة 10-1-2018
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census_westbank_2007.pdf
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 27-3-2017
- http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=43925 تركيب السكان 2017-4-21

- دراسة الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتداب http://www.wafa.ps/ar_page.aspx البريطاني حتى عام 1948
- 2018-5-22

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Women's Participation in Economic Life and Labor Market in the West Bank According to the Palestinian Labor Force Survey of 2015

By

Aseel Mohamed Izat Shtayh

Supervisor

Dr. Waeel Enab

This Thesis is Submitted as Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine

2018

Women's Participation in Economic Life and Labor Market in the West Bank According to the Palestinian Labor Force Survey of 2015

By
Aseel Mohamed Izat Shtayh
Supervisior
Dr. Waeel Enab

Abstract

Women participation in economic life and in work market is considered to be one of the most important indicators of a community economic and development improvement. And this thesis explains to which extent women participate in work market in West Bank.

The thesis aims to introduce the extent to which women, who fall into work age(15 years and above), participate in work market. It also aims to identify the effect of some demographic, social and economic factors such as age, marital status, education, training, refuge, economic activity, job, wage, work hours, … etc on the range of women economic participation in work market in West Bank.

The thesis uses the yearly survey of workers carried out in 2015. This survey is done by the Palestinian Central Bureau of Statistics in Palestine, led by a technical team in the bureau, and sponsored by both the Palestinian country and the main funding group of the bureau represented by the Norwich representative office in Palestine, and by the Swiss agency for development and cooperation SDC.

The researcher uses the descriptive method to analyze the performance of women's participation in the economic life in West Bank, and to describe the general characteristics such as women participation in production and

work market and the amount of this participation- the number women workers, marital status, education, economic activity, job and wage. The researcher uses data from the Palestinian Central Bureau of Statistics, and she also uses the analytical method to study the effect of demographic, social and economic factors on women participation in work market using data from the Palestinian Central Bureau of Statistics.

The researcher arrives at these conclusions. First, there is a big and clear gap between males and females in the extent they participate in working forces as males exceeds females. Second, the study shows that working women in West Bank are affected by the demographic, social and economic factors as their participation rises for women in aged between 35- 39 and clearly falls for women above 45. The study also shows that there is an accelerating relationship between working women and education. Women having their baccalaureate or higher certificates participate more than women with lower educational levels focusing of working in services sector.

The researcher recommends raising the community awareness of the importance of women work considering it as a development right rather than a need. The study also focuses on the role women play and on their active participation in work market as a basis for development plans success. Moreover, it recommends enforcing the coordination between societies concerning work market and educational societies so that positive balance is created. Universities role in marketing its graduates locally, regionally and internationally should be activated through providing training and making employment contracts in this field as well.